41

الإنساني

المغرب العربي

[ملف خاص]

تصدر كل ثلاثة شهور عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر

ICRC

غير مخصصة للبيع

العدد الواحد والأربعون

شتاء 2007-2008

المفقودون: عالقون بين الحياة والموت

أصدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مجموعة جددة من الملصقات تعرف بالقانون الدولي الإنساني وبعمل اللجنة.

كاريكاتور

الكاريكاتور: **عماد حجاج** [الأردن]

www.mahjoob.com

رحلة على بساط الريح

يصدر العدد الحادي والأربعون من «الإنساني» في فترة عامرة بالاحتفالات والأعياد الدينية وغير الدينية، فعيد الأضحى يليه عيد الميلاد الغربي ثم رأس السنة الميلادية فالهجرية، وعيد الميلاد بالتقويم الشرقي، وكانت قد سبقت الجميع احتفالات رأس السنة اليهودية. ونلاحظ أن التمنيات التي يرسلها الجميع في هذه الفترة غالبًا ما تركز على المحبة والصحة والسلام .. ونحن في إدارة تحرير الإنساني نركز على الإنسان الذي يحلم بالسلام..

كانت سنة 2007 قاسية على الإنسان وعلى حلمه بالسلام، ولكنها كانت أيضًا مزدحمة بالأحداث السياسية والتحركات الدبلوماسية، أملًا بتحقيق بعض التقدم في منطقة أنهكتها الحروب وأثقلت كاهلها الأزمات. فحتى مع وصول الحجاج إلى مكة لأداء مناسك الحج دوى انفجار رهيب في الجزائر أسفر عن موت وآلام لا داعي لها، واستمرت الحرب في العراق وفلسطين.

اخترنا في بداية العام الجديد أن نسافر مع قرائنا غربًا فنرجع بابن بطوطة إلى مسقط رأسه، متوقفين في بلاد المغرب العربي من ليبيا إلى الصحراء الغربية. فللمغرب العربي مكانة خاصة لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، حتى أن مؤسسها رجل الأعمال السويسري هنري دونان قد جال في المنطقة وأظهر شغفه بها من خلال كتاباته ومشاهداته وتغنيه بتونس.

نقرأ قصة حب توقف بها الزمن 24 عاما انتظرت خلالها الخطيبة حبيبها المغربي الذي كان قد أُسر في نزاع الصحراء الغربية. نعرج على دار أبي القاسم الشابي في تونس الجميلة كما كان يسميها ونستمع إلى شعره عن ويلات الحرب، ثم نزور جامعة القرويين، أقدم جامعة في المنطقة لنطلع على وثيقة تعود بنا إلى شهر ربيع الأول من العام 270 هجرية (880 م) وتذكرنا بمبادئ التصرف الديني الحضاري حتى مع الأعداء.

لا يسعنا إلا الاستغراب لما آلت إليه الدنيا اليوم، لاسيما في مناطق الحروب حيث الانتهاكات والاضطهاد والدماء، حين نرى أن الحضارات القديمة والأديان والكثير من الأعراف تدعو إلى الرحمة والتسامح.

نربط الجديد بالقديم، الشرقي بالغربي، الديني بالثقافي والحضاري، فنلاحظ أن الجميع يقدس الإنسان ويدعو إلى احترامه وصون كرامته. نسأل: أين وقع الخطأ إذًا، فهمش الإنسان وتم تناسي حقوقه؟ قد يفسر الكثيرون ما آل إليه الحال من وجهة نظر سياسية، فيتهم جهة أو أخرى باتباع ثقافة العنف أو العنصرية أو الإرهاب. أما ما نراه نحن في اللجنة الدولية للصليب الأحمر فهو أن لا شيء يبرر العنف المبالغ فيه ولا شيء يجيز التعدي على مدنيين عزل، ولا منطق يستطيع أن يعقلن قرارات سياسية تعاقب شعوبًا بأكملها. الخطأ إذًا وقع عندما نسي البعض أن للحرب أصولا ولإيقاع الضرر حدودًا.

مع نهاية سنة رأيناها صعبة على الإنسان والإنسانية، نكرر دعوتنا لأي شخص يملك في يديه التأثير على القرارات السياسية والميدانية في بؤر ساخنة: نرجو الابتعاد عن المدنيين، ونرجو عدم الزج بهم ضمن مخططات إضعاف الآخر، وعدم استخدامهم للأخذ بالثأر من الخصوم.

مع نهاية 2007 وبداية 2008، ومع تضافر المناسبات الدينية والأجواء الروحانية، تتقدم مجلة «الإنساني» بتمنياتها لقرائها بسنة أكثر رحمة عليهم من سابقتها، وأملها أن تكون الأحداث أكثر إنسانية والناس أكثر تسامحًا. أما عن دورنا، فنأمل أن يكون أكثر تأثيرًا وفعالية في حماية ضحايا الحروب.

كل عام والإنسان بخير ●

"الإنساني"

الإنساني

تصدر كل ثلاثة شهور عن
اللجنة الدولية للصليب الأحمر

رئيس التحرير **تمارا الرفاعي**
مدير التحرير **زينب غصن**
المستشار القانوني **د.عامر الزمالي**
مستشارا التحرير **محمد بن أحمد**
سيباستيان كارليه

المراسلات : 31 شارع جدة، حي المهندسين، القاهرة 12311
تليفون 37619332 • 33379282 فاكس 37618487
البريد الإلكتروني: csc.cai@icrc.org

الآراء الواردة بهذه المطبوعة لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها

اللجنة الدولية للصليب الأحمر منظمة مستقلة محايدة، أنشئت عام 1863. مهمتها إنسانية بحتة، تتمثل في حماية أرواح ضحايا الحرب وكرامتهم وتقديم المساعدة لهم. تقوم اللجنة بتوجيه وتنسيق أنشطة الإغاثة التي تنفذها الحركة الدولية للصليب والهلال الأحمر. وتعمل على ترويج وتدعيم القانون والمبادئ الإنسانية العالمية.

41
شتاء 2007-2008

AFP

المفقودون: عالقون بين الحياة والموت 04

من الأردن: **يوسف ميت ... يوسف حي !** ..... عبد الكريم هندي 11

من لبنان: **العدالة حق لكل الناس في وجه أي ظالم** ..... وداد حلواني 12

من ليبيا: **معاناة زوجة محتجز في غوانتنامو** .....عزة كامل المقهور 14

من إيران: **قصص عن الأماكن الشاغرة المؤلمة** 14

نكران الكرامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة (تقرير)..... 16

إنهاء ميراث الحرب القاتل: الألغام ومخلفات الحرب والقنابل العنقودية..... 19

نظرة على الصومال: مأساة شعب تحالف ضده البشر والطبيعة .... محيي الدين محمد 22

الأمعاء الخاوية لا تعرف الألم ..... ستيفاني باركيه 24

البحث عن المفقودين وحماية المهاجرين في بلد خارج الزمن ..... بيرنار بارت 26

المؤتمر الدولي الثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر 30

المغرب العربي [ملف خاص]..... 33

اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمغرب العربي ..... إيف أرنولدي 34

الحياد لمساعدة ضحايا النزاع في الصحراء الغربية ..... محمد بن أحمد 35

نصرة القضايا العادلة بالتقيد بالقيم الإنسانية ..... زياد كريشان 36

الحماية مبادرة تتعدى نطاق الاتفاقيات 36

الحرب وإشكاليات علاقتها بالأديان ..... د. حسن القرواشي 38

كتاب السير للفزاري: تقنين الحرب من منظور شرعي ..... د. إدريس الفهري 42

منزلة الإنسان في الفكر الصوفي لابن عربي ..... زياد كريشان 43

الأمير عبد القادر أول من دون المبادئ الإنسانية زمن الحرب ..... محمد بن أحمد 46

غَرْفة من يمّ (قصيدة) ..... أبو القاسم الشابي 50

بلا رتوش: **لمحة عن الأيالة التونسية** ..... هنري دونان 52

أركان العالم 55

المفقودون: عالقون بين الحياة والموت

AFP

منذ أن خبر الناس الحروب عرفوا معها ظاهرة فقدان أحبائهم هي مأساة ضحاياها المفقودون، لكنها أيضا مأساة للعائلات التي يخلفونها وراءهم... القابعة في المجهول. هي مأساة عائلات تشتبه في وفاة أحبائها لكنها تعجز عن الحداد. وتظل أفكارها، في غياب الدليل، معذبة بانتظار معجزة ظهور سجن سري، أو حياة جديدة في أرض أجنبية. ألم لا يقتصر على الجانب العاطفي فحسب فالعواقب المالية قد تكون قاسية أيضا إذا ما كان المفقود هو معيل الأسرة.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر أصدرت تقريرا عن حال المفقودين في العالم ننشر مقتطفات منه بالإضافة إلى شهادات إنسانية يرويها بعض من خبروا هذه المعاناة. •••

المفقودون: عالقون بين الحياة والموت

••• **حتى** وقت قريب أهمل المجتمع الدولي إلى حد كبير مشكلة الأشخاص المفقودين «فلفترة طويلة، نظر الناس إلى هذه القضية باعتبارها ميؤوسًا منها تمامًا». يقول مدير عمليات اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جنيف **بيير كريهنبول**. لكن في عام 1990 وقع انفجار البلقان الداخلي، واختفى ما يربو على عشرين ألف شخص. وحينها جاء رد فعل العائلات متقدًا على نحو فاق التوقع، واجه موظفو العمل الإنساني أمرا جديدًا. تتذكر المستشارة السياسية للسيد **كريهنبول** السيدة **باتريشيا دانزي** أنها كانت في الميدان في ذلك الوقت. «ضغطت علينا العائلات. كان الناس منظمين وأرادوا معرفة ما فعلناه والإلمام بالتقدم المحرز وبنتائج اجتماعاتنا. وكانوا يتظاهرون أمام مكاتبنا لضمان أننا لم ننس القضية».

ضاعفت اللجنة الدولية جهودها الرامية إلى مواجهة هذه القضية على الصعيد العالمي، في محاولة لإثبات أن ثمة ما يمكن وما يجب عمله. بيد أنه من المستحيل أن نعرف بالضبط عدد الأشخاص الذين اختفوا على مستوى العالم. وتعرِّف المنظمة الأشخاص المفقودين بأنهم أولئك الذين صار مصيرهم مجهولًا نتيجة للنزاع المسلح، سواء كان دوليًا أو داخليًا. وقد يكونون عسكريين أو مدنيين؛ أي شخص لا تتوافر لدى أسرته معلومات عن مصيره أو عن مكان تواجده.

كثيرًا ما تصبح الحيلولة دون وقوع حالات الاختفاء المتصلة بالنزاع المسلح أو العنف الداخلي أو جلاء مصيرها مهمة شاقة بسبب غياب الإرادة السياسية من قِبَل أولئك المعنيين مباشرة أو نتيجة نقص التعاون من قِبَل أولئك الذين قد يستطيعون إقناعهم بالعمل. فالبيانات يتم حجبها كسلاح سياسي ضد الأعداء أو الخصوم. والقادة الذين تستند قوتهم إلى كراهية مجتمع آخر يعرقلون أي محاولة لحل قضية المفقودين لكي يحتفظوا بسيطرتهم. وفي حالات كثيرة لاسيما حينما تنتج الاختفاءات عن المذابح أو الهجمات المتعمدة ضد المدنيين قد لا يكون القادة أو أهل السلطة قادرين على توفير الإجابات أو راغبين بذلك، لأنهم يخشون أن تتم مساءلتهم.

وفقًا للسيد **كريهنبول**، يبدأ الجدول الزمني للعمل «من اللحظة الأولى للنزاع» بالعمل الوقائي. ففي الحرب الدولية، يتعيّن إنشاء المكاتب لدى الطرفين لتوفير المعلومات عن السجناء أو المعتقلين أو القتلى والعمل على إعادة رفات الموتى إلى بلادهم. ومن الممكن تسجيل أسماء أشد المدنيين استضعافًا كالأطفال في دور الأيتام أو الأشخاص النازحين. ويجري تشجيع الجنود على حمل العلامات التي تحدِّد هويتهم في جميع الأوقات. وعند احتدام المعركة يتم إيلاء الأولوية للعثور على الأحياء والحيلولة دون فقدهم عوضًا عن البحث عن أولئك الذي يُرجّح أن يكونوا قد لقوا حتفهم.

وترمي اللجنة الدولية، إلى جانب سائر المنظمات الإنسانية، إلى الوصول إلى المدنيين وإلى المرضى أو الجرحى أو الأسرى من أعضاء القوات المسلحة / المجموعات المسلحة ممن يحدق الخطر بحياتهم. وتقيِّم فرق اللجنة الدولية الاحتياجات الناجمة عن العنف وتجمع المعلومات بشأن الأحداث التي أدت إلى فقد الأشخاص، أو التي قد تؤدي إلى ذلك مستقبلًا. ثم تقوم الفرق بالاتصال بالسلطات المعنية وتناقش معها التدابير التي يتعين اتخاذها من قِبَل السلطات ذاتها أو اللجنة الدولية أو سائر المنظمات الإنسانية.

وأحيانًا لا يكون بالإمكان عمل الشيء الكثير. وهذا هو السيناريو الراهن في العراق حيث يوجد وفقًا لتقديرات غير دقيقة مئات الآلاف من المفقودين بعد سنوات من النزاع بما في ذلك الحرب الإيرانية العراقية وسنوات رئاسة صدام حسين والنزاع الراهن. وتقول السيدة **بياتريس ميجيفاند–روغو** مديرة عمليات اللجنة الدولية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إن «**العراق يمثل وضعًا بالغ الخصوصية. إنها الحالة الأصعب من الناحية الأمنية. كانت هناك حالات أخرى لم نستطع خلالها أن نعمل بنشاط بشأن قضية المفقودين، ولكن ليس لفترة بهذا الطول. علينا أن نواجه الواقع في الوقت الراهن، وباستثناء دعم معهد الطب العدلي ببعض المعدات والتدريب، فإن عمل شيء يكاد يكون مستحيلًا**».

تسجيل اللجنة الدولية للصليب الأحمر للمحتجزين لدى أطراف النزاع يشكل حماية لهم من الاختفاء

تكون المشكلة الأساسية في بعض الدول عندما يصبح الأشخاص الذين ارتكبوا أو سمحوا بارتكاب الفظائع في السلطة

AFP

وحينما تكون الشواغل الأمنية أقل حدة، كثيرًا ما تؤدي يقظة المنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان إلى تخفيض عدد حالات الاختفاء القسري. فاللجنة الدولية والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لديها نظام لطلبات البحث التي يستطيع أهل الشخص المفقود ملأها، حيث يقدمون معلومات عن هوية الشخص وظروف اختفائه وشهود العيان وأكبر قدر ممكن من التفاصيل ذات الصلة.

ويشرح السيد **كريهنبول** قائلًا: «**قد تذهب صباح الغد إلى سجن ومعك اسمان على قائمة مرجعية لشخصين أفاد أقرباؤهما عن فقدانهما. تنظر في السجلات وتتمكن، إذ تتلاقى المعلومات، من العثور على الشخصين. ثم تعود إلى الأسرة برسالة. عندها يبدأ سريان الحماية بالنسبة لهذين الشخصين. ومنذ لحظة تسجيلهما، يقل كثيرًا احتمال إعدامهما. كما يقل على المدى الزمني الأبعد احتمال حدوث اختفاءات على نطاق واسع**».

وتتفق معه مسؤولة الحماية في مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في نيبال السيدة **ساندرا بيداس**، حيث تجري المفوضية حاليًا كبرى عملياتها الميدانية، قائلة: «**من الممكن أن يكون تأثير التواجد الميداني على الحيلولة دون وقوع الاختفاءات كبيرًا للغاية. فمع بدء زياراتنا إلى ثكنات الجيش، أصبح الاختفاء أصعب، كما أن فترات الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي صارت أقصر أيضًا. وقد أسهم ذلك جزئيًا في إنهاء حالات الاختفاء في العام 2005**».

والواقع أن جهود البحث عن المفقودين وتسجيل السجناء حققت بالفعل نجاحًا نسبيًا في نيبال، ذلك البلد الذي وقع فيه المدنيون في براثن تمرّد دموي شنه الثوار الماويون ضد القوات الحكومية على مدى عشر سنوات. وكثيرًا ما أُلقي القبض على قرويين مشتبه في دعمهم العدو على هذا الطرف أو ذاك، كما اختفى مئات الأشخاص. ويقول منسق الحماية في اللجنة الدولية في كتماندو السيد **جون–بول كوربوز**: «**قمنا بزيارة زهاء 6700 محتجز خلال الحرب. وقد بقي أغلبهم على قيد الحياة**».

كان **جاناك باندي** واحدًا من المحظوظين، وهو طالب نحيف الجسم يبلغ من العمر 24 عامًا ويدرس إدارة الأعمال في «نيبالغونج»، المدينة الرئيسية في مقاطعة «بانكي» الواقعة في منخفضات «تيراي». احتجز جاناك مرتين أثناء الحرب. في المرة الأولى احتجزه الماويون ليوم واحد. وبعد سنة، وفي العام 2001، ألقت الشرطة القبض عليه. وظل محتجزًا لمدة ستة أشهر لم يكن لدى أسرته خلالها أي فكرة عن مكانه. وتم أخيرًا نقله إلى أحد السجون، حيث التقى به مندوبو اللجنة الدولية للمرة الأولى بعد نحو سنة من إلقاء القبض عليه. «**أعطوني رقمًا وصرت اعتقد أنه من غير المرجح الآن أن أصبح في عداد المفقودين. وحتى لو حدث ذلك، فإن أحدًا سوف يبحث عني. كانت اللجنة الدولية بمثابة إله بالنسبة لي، فهي أنقذت حياتي**».

ذهبت أسماء الأشخاص الذين فُقدوا إلى قاعدة بيانات موسعة. وجرى جمع السجلات من قِبَل موظفي اللجنة الدولية الذين راحوا يجوبون البلاد سيرًا من باب إلى باب، متحدثين إلى العائلات وجامعين للمعلومات وفاحصين إياها. وفي فبراير/ شباط الماضي نشرت اللجنة الدولية قائمة تضم أسماء 812 شخصًا مفقودًا في جريدة نيبالية وفي موقعها على شبكة الإنترنت، وهو ما دفع عائلات أخرى إلى التقدم. واحتفظ الكثيرون بالجريدة كوثيقة للتذكير، كما يقول السيد **كوربوز**.

ومع ذلك فإنه ليس بوسع منظمة واحدة أن تكون في كل مكان في نفس الوقت. لقد تم توقيع اتفاق سلام في نيبال في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، لكن قرابة ألف شخص لا يزالون مفقودين حتى اليوم... وحينما خفت حدة الأعمال العدائية، قامت حفنة من الأسر بإنشاء رابطة للمفقودين. وقد نمت هذه الرابطة بدعم من اللجنة الدولية لكي تصبح لجنة على مستوى المقاطعة تضم ما يربو على مائتي عائلة، اسمها «لجنة ضحايا النزاع». ورئيس اللجنة هو السيد **كريشنا شوداري**، وهو معلِّم في الحادية والثلاثين من العمر، يبدو على سيماه الوقار ويحمل أقلامًا في جيب قميصه.

في نوفمبر/تشرين الثاني 2001، كان والد السيد **شوداري**، وهو معلِّم أيضًا، يركب دراجته في طريقه إلى منزله عائدًا من العمل حينما قامت قوات مسلحة بتوقيفه على الطريق وإلقاء دراجته في خندق. وبعد عشرة أيام، قُبِض على **كريشنا** نفسه في منزله في الصباح. وقد رأى والده في الثكنات واستطاع إعطاءه 150 روبية كمصروف جيب. وبعد بضعة أيام تم الإفراج عن **كريشنا** مع تحذيره من مغادرة بيته. ولم يتلق منذ ذلك الحين أي أنباء عن والده وأجبره الرعب مثله مثل الكثيرين غيره على الصمت. «**كان الخوف شائعًا للغاية، كنا نخاف حينما تنبح الكلاب**».

ويقع بيت **كريشنا شوداري** في قرية «بيدي» بمقاطعة «برديا» على مسافة ساعة بالسيارة من نيبالغونج على طريق مملوء بالدراجات والأبقار الشاردة والشاحنات ذات الألوان الزاهية وسيارات الأمم المتحدة والمشاة من حاملي المظلات التي يقون بها أنفسهم من الشمس اللافحة. والحقول على جانبي الطريق منبسطة، خضراء اللون، مزروعة بمحاصيل الأرز والذرة والشعير، يحرثها جاموس يبدو كتلة من الطين. ويتفرع من الطريق الرئيسي طريق غير معبد يقود إلى مستوطنة من الأكواخ الطينية لا تزيد حجمًا عن خزانة صوان كبيرة.

ويقبع قطيع من الماعز مربوط أمام بيت **شوداري**، وهو مبنى فاخر نسبيًا على هيئة مكعب مصنوع من الإسمنت الرمادي عوضًا عن الطين. وإلى هذا المكان ارتحل قرابة اثني عشر شخصًا، أغلبهم من النساء، من قراهم المختلفة، مرتدين أفضل أزيائهم الساري زاهي اللون والخرز البلاستيكي وحجر الراين. لقد تجمعوا من أجل رواية قصصهم مرارًا وتكرارًا، آملين في كل مرة أن ذلك سيحقق نتيجة. إن قصص أهالي المفقودين متكررة إلى حد أنها تكاد تُفقِد الحس. كان ذلك في منتصف الليل. كنا نائمين. توقفت شاحنة، ونادوا اسم زوجي. وبعدها ضربوه وأخذوه معهم. ولم أره مرة أخرى منذ ذلك الحين. في بعض الأحيان جاء الجيش. وأحيانًا أخرى جاء الثوار. وتوسلت زوجات كثيرات لكي يُؤخذن مع أزواجهن. وطلبت بعضهن أن يُقتلن بدلًا من الزوج بحيث يظل هناك من يتكفل بالأطفال.

وتقول **سابيتا نيبالي**، وهي امرأة شابة جذابة من طائفة «منبوذة» إنها رصدت قيام مجموعة من الرجال باقتياد زوجها إلى الغابة معصوب العينين مقيّد اليدين، بعد أن أوسعوه ضربًا إلى حد أنه كان يمشي بالكاد. وهددها الرجال بأنها لو تكلمت فسوف يعودون ويقتلون الأسرة بأكملها. وتحت تأثير الصدمة، لم يعد جسدها يفرز الحليب ومات وليدها جوعًا. وهي تعيش الآن في أحد الأكواخ المترية على حافة القرية مع أمها وطفلة واحدة تبقت لها. «**لو كان هذا هو قدري، فليكن**»، على حد قولها إذ تمسح الدموع من أعينها مضيفة: «**أريد على الأقل بعض التعويض المالي لمساعدتي على تربية ابنتي**».

هؤلاء هم أفقر الفقراء في بلد يسحقه الفقر. وفي جميع الحالات تقريبًا كان معيل الأسرة هو الذي اختفى، ورغم أن الزوجات مستعدات للعمل في الحقول فإنه لا يوجد عمل كافٍ. ولا يتمثل الهاجس الأساسي حاليًا في الرفات البشرية أو العدالة، وإنما ببساطة بالحصول على المال اللازم لتغذية الأطفال. وهم لم يحصلوا حتى الآن على روبية واحدة من الحكومة على سبيل التعويض.

أهمية العدالة

في بلدان كثيرة، يكون بعض أصحاب •••

●●● السلطة بعد القتال هم نفس الأشخاص الذين ارتكبوا أو سمحوا بارتكاب الفظائع، ويكون لديهم الكثير ليخسروه. وينشئ ذلك وضعًا حرجًا بالنسبة للجنة الدولية وسائر المنظمات.

وفي مايو/أيار الماضي، استضافت اللجنة الدولية في نيبال ثلاثة أيام من اجتماعات المائدة المستديرة بشأن القانون الدولي الإنساني وقضية المفقودين، وقد حضرها على نحو منفصل مسؤولون حكوميون وممثلون للمجتمع المدني وبرلمانيون. وفي اليوم الأول احتدم النقاش حينما تم التطرق إلى موضوع الأشخاص المفقودين. وحينما أشار موظفو اللجنة الدولية إلى أن ما يزيد على تسعمائة شخص كانوا لا يزالون مجهولي المصير، شكّك بعض المسؤولين في الأرقام. وقد أشاروا إلى حالات تزوير، وذكروا أن ألف نيبالي يغادرون البلد كل شهر للعمل في الخارج. فكيف يمكن إثبات أن كل هؤلاء الناس قد تم إخفاؤهم؟

وردت السيدة **ماري ويرنتز** رئيسة بعثة اللجنة الدولية في نيبال قائلة: «**لن يفيد بلادكم أن تنكروا المشكلة. ولسوف تكتسب السلطات مكانة معنوية حينما تقدم إجابات للعائلات**».

وتدعو اللجنة الدولية إلى قيام السلطات النيبالية بتأسيس «لجنة بشأن الأشخاص المفقودين» لديها مهمة طويلة الأجل تستهدف جلاء مصير الأشخاص المختفين، ومعالجة احتياجات العائلات المادية والقانونية والنفسية. ومن أجل تجنب الجمود المطوّل، ينبغي للجنة أن تتجنب الانخراط في أي عمل سياسي أو إجراءات قضائية. «إذا ما تم تسييس القضية، فإن العائلات لن تحصل على إجابة»، على حد تعبير **كوربوز**.

ونظرًا للمهمة المنوطة بها والخبرة المتوافرة لها، تلتزم اللجنة الدولية التزامًا حصريًا بالشواغل الإنسانية. أما العدالة فمن الممكن التعامل معها على نحو أفضل من قبل منظمات مثل مفوضية حقوق الإنسان التي تمارس ضغوطًا قوية بدورها من أجل إنشاء لجنة بشأن الأشخاص المفقودين في نيبال. وإذ تتعاون منظمة الأمم المتحدة عن كثب مع المحكمة العليا، فإن تركيزها المتمثل في «إنهاء الإفلات من العقاب» تختلف عن تلك الخاصة باللجنة الدولية. وتشرح **ساندرا بيداس** قائلة: «**نحن نفعل ذلك من وجهة نظر حقوق الإنسان، حيث لا نضغط فقط من أجل كشف أماكن تواجد الأشخاص، وإنما بغرض تحديد المسؤوليات والتعويض أيضًا**».

وتجد هذه الأولوية صدًى لها لدى اللجنة الدولية للحقوقيين. وفي حديث للسيدة **سوزان أبليارد** المسؤولة عن برامج اللجنة في منطقة آسيا والمحيط الهاديّ في مؤتمر صحفي لعائلات الأشخاص المفقودين في كتماندو، أصرت على أن جميع الملاحقات بما في ذلك للعسكريين ينبغي أن تجري أمام المحاكم المدنية.

وتلعب المنظمات الدولية دورًا مهمًا في العملية، لكنها تتفق جميعًا على أن السلطات الوطنية يجب أن تمهّد الطريق في نهاية المطاف للمصالحة إذا ما كان لجروح المجتمع أن تندمل. وبوصفها رئيسة لبعثة اللجنة الدولية في سراييفو أثناء الحرب في يوغوسلافيا السابقة، توفرت للسيدة **بياتريس ميجيفاند-روغو** خبرة مباشرة بذلك النزاع. «لم يتم قلب الصفحة في البوسنة»، على حد قولها. «تم تحديد هوية جثث كثيرة، لكن هذا لا يعني أنه كان هناك التزام حقيقي من قِبَل أولئك الذين تتوافر لديهم المعرفة ببدء عملية «حقيقة ومصالحة». ولهذا السبب فإننا نولي أهمية للآليات التي تنخرط فيها السلطات. إن على السلطات أن تقر بأن هذه هي مشكلتها الخاصة أيضًا».

وقد تكون أعداد الأشخاص المتضررين هائلة. ففي البوسنة لا يزال هناك 13 ألف شخص مفقود، بيد أنه يتعين ضرب هذا الرقم بعشرة أو حتى عشرين لكي يؤخذ في الاعتبار الأقارب البعيدون وسائر أفراد العائلة الذين يجدون صعوبة في الصفح ومواصلة سير الحياة.

ومع ذلك فإن احتياجات العائلات نادرًا ما تكون موضع الأولوية، وهو ما يعني أن حالة الجمود العام قد تتواصل لعقود. وربما يحتاج التغيير ثورة إدارية كاملة أو رغبة بالغة القوة في تحسين صورة البلاد.

ففي إسبانيا، تم البدء فقط في فتح مدافن عشرات الآلاف من الأشخاص غير محددي الهوية بعد سبعين عامًا من الحرب الأهلية.

ويستمر الطريق المسدود في جورجيا. وعلى منحدر جبلي مطل على تبيليسي يقبع متحف للأشخاص المفقودين في بناء بسيط مكوّن من ثلاث غرف. وتوجد على المدخل لافتة مكتوب عليها «مولوديني»، ومعناها «الانتظار» باللغة الجورجية. والجدران في الداخل مغطاة بصور بالأسود والأبيض لشبّان، بينما توجد متعلقات متنوعة من قفازات ملاكمة، وأحذية بالية سوداء، وشهادات دراسية معروضة على منضدة. ويوجد خلف المبنى مقبرة شبه فارغة ينتظر ملؤها، حيث ينمو العشب عاليًا في المكان المخصص لوضع شواهد القبور. وإلى جوار المقبرة هناك كنيسة لم يكتمل بناؤها لا تزال عوارضها الإسمنتية والصلبة عارية. إن هذه الكنيسة التي كان مقصودًا بها تكريم الأشخاص المفقودين قد توقف بناؤها قبل عشر سنوات بسبب نقص التمويل...

لا تقتصر مأساة العائلات بفقدانهم لأحبائهم على الجانب العاطفي فقط بل قد يغير ذلك في وضعهم الاقتصادي

الطب الشرعي الحديث هو اليوم أمل العديد من عائلات المفقودين

اندلع النزاع بين جورجيا وأبخازيا في العام 1992، وانتهى إلى وقف إطلاق النار في العام 1993. بيد أن السلام يشوبه التوتر، ولم يتم بحق تسوية آثار الأعمال العدائية. وهناك اليوم ما يقدّر بـ1800 مفقود جورجي و135 أبخازيا، نصفهم من العسكريين والنصف الآخر من المدنيين. ويُعتقد أن جميع الجثث تقريبًا موجودة في أبخازيا حيث دار القتال أما المكان الدقيق الذي توجد به الجثث فيمثل صميم المشكلة حاليًا. ولكل طرف لجنة للأشخاص المفقودين، لكن كل لجنة وثيقة الارتباط بحكومتها ونادرًا ما تتصلان فيما بينهما. وبعد أربعة عشر عامًا من النزاع، تعد اللجنة الدولية المنظمة الدولية الوحيدة التي لا تزال معنية عمليًا بالقضية.

ويقول منسق الحماية في اللجنة الدولية السيد **صامويل إيمونيه**: «**لا نستطيع القول بأن القضية موضوعة على قمة جدول أعمال السلطات. والنتيجة هي أنه لا يوجد حوار بين الطرفين، وفي غياب الحوار حول مواقع القبور يستحيل تسوية حالات المفقودين**».

AFP

إن غالبية المفقودين في جورجيا من الأبناء وليس الأزواج، ومن المؤلم على نحو خاص أن يواجه المرء وفاة الابن. وتتذكر السيدة **كيتي أبريدونيدزه**، وهي جورجية تعمل في مكتب اللجنة الدولية في تبيليسي، أنها رافقت ذات مرة عشرين عائلة لأشخاص مفقودين إلى الصلاة. «**في الكنيسة الأرثوذكسية، هناك مكانان تضاء فيهما الشموع، وفقًا لما إذا كان الشخص حيًا أو ميتًا. وقد أضاءت نصف المجموعة الشموع في مكان الموتى، بينما ذهب النصف الآخر إلى مكان الأحياء**».

ومن المرجح حاليًا أن غالبية المفقودين قد ماتوا. وقد أعلنت السلطات على طرفي الخط الفاصل عن عدم وجود مواقع احتجاز سرية. وما تحتاج إليه العائلات الآن هو التأكيد وإغلاق الملفات، ولو عبر رؤية عظمة واحدة في تابوت...

في غضون ذلك، تتودد اللجنة الدولية إلى السلطات على كلا الجانبين لكي تتفاوض فيما بينها، كما تهيئ اللجنة الأرضية لاختراق محتمل. وقد مولت اللجنة الدولية جمع البيانات السابقة على الوفاة مثل سجلات الأسنان والملابس والمتعلقات الشخصية من العائلات لكي تتم مقارنتها بالبيانات اللاحقة على الوفاة بغية تحديد هوية الجثث عند إخراجها من القبور.

وقد نظمت اللجنة الدولية ورش عمل لتدريب أخصائيي الطب الشرعي المحليين على البحث عن الرفات البشرية واستعادتها وتحليلها، وذلك تحت إشراف السيدة **شوالا دراودي** مستشارة اللجنة الدولية الإقليمية المعنية بالطب الشرعي. «**هناك خبراء هنا**»، كما تقول السيدة **دراودي**. «**ومثلما هو الحال في أغلب بلدان العالم، فإنهم غير معتادين على التعامل مع أعداد كبيرة من الهياكل العظمية. ويزودهم التدريب الذي نوفره لهم بخلفية أكبر، حيث يضعون خبرتهم داخل سياق حالات الأشخاص المفقودين**».

الطب الشرعي: خطوة ضرورية للعثور على إجابات

من الضروري أن يتم التعامل مع الرفات البشرية على نحو ملائم لكي تتم حماية المعلومات القيّمة. وفي غياب ذلك، فإن الجثث قد توضع في غير موضعها، وقد تتبدد أدلة فائقة الأهمية. وفي أيامنا هذه، ثمة مكوّن يتصل بالطب الشرعي في كل ملف لشخص مفقود. ومع ذلك، فإن قسم الطب الشرعي في اللجنة الدولية حديث العهد نسبيًا، إذ تم إنشاؤه في العام 2003. ولا تقوم المنظمة مباشرة بعمليات إخراج الجثث من القبور، لكنها توفّر المبادئ التوجيهية وتدرّب الخبراء المحليين. وفي بعض الأوقات تساعد في تنسيق المناهج المتبعة. وتقوم اللجنة الدولية حاليًا ببناء قاعدة موحدة للبيانات السابقة للوفاة واللاحقة للوفاة تكون متاحة للاستخدام العام.

ومنسق الطب الشرعي بالمنظمة في جنيف هو الدكتور **موريس تيدبال-بينز** الأرجنتيني الجنسية الذي كان أحد مؤسسي «الفريق الأرجنتيني لأنثربولوجيا الطب الشرعي» الذي لعب دورًا رائدًا في الثمانينيات. ويشرح **تيدبال-بينز** كيف ساعدت رابطة للجدات الأرجنتينيات، اسمها «**أبويلاس دي بلازا دي مايو**»، في تطور الطب الشرعي لتصبح أداة للعثور على الأبناء المفقودين خلال الدكتاتورية العسكرية. «حينما كان يتم اختطاف البالغين من الشباب أو قتل الأبوين في الأرجنتين، كثيرًا ما كان يتم إعطاء الأبناء إلى أفراد الجيش أو أنصارهم على سبيل التبني. وتساءلت الجدات، «**كيف نستطيع التعرف على طفل لم نره؟. لقد جُبْن العالم بحثًا عن العلماء من اختصاصيي علم الوراثة وأنثروبولوجيا الطب الشرعي**».

وفي العام 1983 تغيّرت الحكومة ودُعي هؤلاء العلماء لزيارة الأرجنتين، حيث شيدوا الأسس الإجرائية الأولى لعلم وراثيات عينات الدم الذي يقارن الخصائص الوراثية لتلك العينات لدى الأطفال ولدى أقربائهم المفترضين.

في غضون ذلك، فإن المقابر الجماعية التي تؤوي ضحايا المجلس العسكري كان يتم تفريغها عشوائيًا، بالجرافات في أحوال كثيرة، على نحو يدمّر الأدلة التي تضمها. وقد طلبت العائلات محققين مستقلين، ومن ثم جاءت إلى الأرجنتين بعثة من أكبر خبراء الطب الشرعي في العالم وقامت بتدريب شباب العلماء الذين أصبحوا «الفريق الأرجنتيني لأنثربولوجيا الطب الشرعي». وتكفل الفريق باستخراج الرفات من القبور على نحو سليم واتّباع إجراءات التعرف على الهوية في الأرجنتين نفسها، ثم شرع في تطبيق خبرته في أكثر من ثلاثين بلدًا آخر في أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا وأوروبا.

وفي البلقان حيث تجري أكثر عمليات بحوث الطب الشرعي كثافة من حيث الموارد ●●●

AFP

●●● المفقودون: عالقون بين الحياة والموت

المستخدمة على مر التاريخ، انصب التركيز في مرحلة مبكرة على البحث الجنائي. وكما يشرح الدكتور **موريس تيدبال-بينز**، فقد وقعت أخطاء إجرائية لأن المحكمة الجنائية الدولية الخاصة كانت في ذلك الوقت «مهتمة بالأساس بكيفية وفاة الموتى، وليس تحديد هويتهم». ومنذ ذلك الحين، حاز تحديد الهوية على الأولية. وأخيرًا صارت جثث المتوفين تُعامل بكرامة حرم منها الأشخاص في نهاية حياتهم.

إن الواقع المؤسف هو أن عملية استخراج الرفات على نحو يتوخى العناية هي عملية بطيئة. وحتى في أمريكا اللاتينية بخبرائها العديدين في مجال الطب الشرعي وما تعرفه من احترام شامل للمبادئ التوجيهية السليمة، فإن عائلات كثيرة سيكون عليها أن تتحلى بمزيد من الصبر...

هذا إذن هو واقع الحال بالنسبة لمشكلة المفقودين إنه تحدٍ طويل الأجل في كل مرحلة من مراحله. وكما تشير **ميجيفاند-روغو**، فإن «على المرء أن يكون متواضعًا». كما تعلّم موظف اللجنة الدولية **صاموليه إيمونيه** أن يقلل توقعاته منذ وصوله إلى تبليسي قبل سنتين. «**أدركت أن معالجة قضية المفقودين لا تشبه بأي حال إنشاء وحدة لجراحات الحرب في أسبوع. سوف يستغرق الأمر سنوات في جميع الأحوال، وعليك أن تتحلى بشيء من التواضع بشأن إسهامك الشخصي ومقدار ما تستطيع صنعه**».

ثمة أهمية عاجلة وحيوية لأن يتم تناول قضية الاختفاءات بجدية ويتم الحفاظ على حق العائلات في معرفة مصير ومكان أحبائها. وطالما توافر الالتزام بعيد الأمد، فبالإمكان تغيير الأمور. ورغم أن الأمر قد يستغرق جيلًا بأكمله، فمن المهم المثابرة من أجل عائلات المفقودين في كل مكان والتي تستحق أن تحصل على إجابة على الأقل.

وتقول **نينو سولابريدزه** في جورجيا بشأن مصير ابنها الغامض: «**التأكيد أفضل من الخسارة الغامضة. وإنني لعلى استعداد لمبادلة وضعي مع أم لديها قبر لابنها**».

الحق القانوني في المعرفة

إن الحق في معرفة مصير الأقرباء شاغل أساسي للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويتعيّن أن يحظى بالاحترام. والالتزامات القانونية ترد في اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، علاوة على الاتفاقية الدولية الجديدة لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

والقانون الدولي واضح: من غير القانوني التسبب في اختفاء الأشخاص، ويتعين إبلاغ الأهل بشأن أقربائهم المأسورين أو الجرحى أو القتلى دون إبطاء. ويتمثل التحدي في ضمان اعتماد وتنفيذ هذه القواعد من قِبَل الدول. وتشير السيدة **ماريا تيريزا دوتلي** رئيسة الخدمات الاستشارية بشأن القانون الدولي الإنساني في اللجنة الدولية قائلة: «**إذا احترم الجميع القانون الدولي الإنساني، لن يكون هناك أشخاص مفقودون في النزاعات المسلحة**»...

إن انعدام اليقين بشأن مصير قريب هو واقع قاس يعيشه عدد لا يحصى من العائلات حول العالم. ويبحث الأبوان والإخوة والأزواج والأبناء يائسين عن الأقرباء المفقودين. ولا تستطيع العائلات والمجتمعات التي تجهل ما إذا كان أحباؤها أحياء أو موتى أن تتجاوز الأحداث العنيفة التي مزقت حياتها. ويظل القلق ملازمًا لها لسنوات بعد انتهاء القتال. ولا يكون بوسعها الاتجاه نحو إعادة التأهيل والمصالحة، سواء كأفراد أو مجتمعات. ومن شأن مثل هذه الجروح المتقيحة أن تضر بالنسيج الاجتماعي للمجتمع وتقوض العلاقات بين المجموعات والأمم، لعقود بعد انتهاء الأحداث الأصلية في بعض الأحيان ●

يوسف ميت... يوسف حي!

عبد الكريم هندي*

«**كيف** سأنقل خبر عودته إلى الحياة لأهله وأقاربه؟» انتابت **سالم** حيرة كبيرة وهو يقرأ رسالة سلمها إليه مندوب الصليب الأحمر الدولي في عمان. فالخط يشبه خط شقيقه **يوسف** لكنه يعجز عن تصديق ما تراه عيناه. فبعد أشهر على ورود خبر وفاته في العراق ها هو ذا يحيا من جديد!

يوسف قرر الذهاب إلى العراق على إثر دخول قوات التحالف إليه في شهر مارس/آذار من العام 2003. هو ككثير من الشباب العرب قرر التوجه إلى العراق للمشاركة في القتال. أسر **يوسف** إلى إخوانه بنيته هذه طالبا منهم التكتم على الخبر وعدم إعلام والدتهم المريضة. هكذا يروي **سالم** تفاصيل قصته.

مرت بضعة شهور وانقطعت أخبار **يوسف** عن ذويه وأهله، فما كان من إخوة **يوسف** إلا أن باحوا بالسر للوالدة. هي لم تصدق الرواية التي أخبرها إياها **سالم** عن سفر **يوسف** إلى إحدى دول الخليج. كيف يغيب كل هذه المدة من دون أن يصل منه خبر أو اتصال؟ لكن الحقيقة زادت المعاناة. فكر **سالم** بالتوجه إلى مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر في العاصمة الأردنية عمان للبحث عن شقيقه ولكن شيئا ما بداخله حضه على الانتظار. وما هي إلا أيام إذ بجرس الهاتف يرن في منزل أسرة يوسف في إحدى المدن الأردنية. رفع **سالم** سماعة الهاتف فجاءه صوت المتحدث من بعيد. طلب التحدث إلى **سالم**. «**أزف لكم خبر استشهاد يوسف، أنا رفيقه وقد واريناه جثمانه التراب في أرض العراق. عظم الله أجركم**». ووقع الخبر على رأس **سالم** وأحاسيسه وكيانه كالصاعقة. أقفل الهاتف وظل واجما غير قادر على التركيز لساعات عدة. أخيرا قرر أن يخفف عن نفسه عبء معرفة وفاة شقيقه لوحده فأشرك إخوته واستشارهم فيما ينبغي عمله. اتفق الجميع على أن يخبروا والدتهم وأقاربهم ومعارفهم وجيرانهم كما تقتضي الأعراف والتقاليد. أقاموا بيتا لتقبل العزاء لمدة ثلاثة أيام ونشر الأهل الخبر في صفحة الوفيات في الصحيفة.

مر عام كامل على غياب **يوسف**. وإذ بجرس الهاتف مرة أخرى يحمل أخبارا. كان **سالم** أيضا هو من أجاب هذه المرة. «**يحدثك موظف دائرة البحث والتقصي في بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عمان**». وبعد طرح بضعة أسئلة للتأكد من هويته، قال موظف البحث: «**وردتنا من بعثتنا في العراق رسالة من شقيقك يوسف، هلا تفضلت بالحضور إلى مقر البعثة في عمان لاستلامها؟** تلعثم **سالم** «**أخي يوسف توفي منذ أشهر!**». «**يستحسن أن تأتي إلى مقر اللجنة لنطلعك على الرسالة وتتأكد بنفسك**» رد الموظف. وما هي إلا سويعات وكان **سالم** في مقر بعثة اللجنة الدولية. «**هل هذا خط أخيك؟**» سأله موظف البحث. تمعن **سالم** في الرسالة: «**كأنه هو .. هل يمكنني أن أقرأ الرسالة كاملة حتى أتأكد أكثر؟**». استغرق **سالم** في القراءة وأطال النظر إليها يقلبها ويعيد قراءتها بصمت دون أن ينبس بحرف واحد. مرت أكثر من نصف ساعة أمضاها في القراءة والتأمل نطق بعدها وبدأ يطرح الأسئلة. «**هل يمكن أن يكون أخي قد كتب الرسالة قبل أن يصلنا خبر وفاته؟**» ورغم حصوله على إجابة نفي وتأكيد موظف البحث أن مندوبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر قد سجلوا **يوسف** وزاروه في أحد السجون في العراق إلا أنه قال: لا أزال غير مصدق أن أخي لا يزال على قيد الحياة. ثم كيف سأنقل خبر عودته للحياة إلى أهله وأقاربه؟ أخشى أن يكون وقع الخبر على أمه أشد من وقع خبر وفاته قبل أشهر خاصة أن صحتها تراجعت كثيرا نتيجة الخبر الأول.

«**المهم الآن أن تكتب إليه رسالة جوابية تطمئنه فيها عن أهله وتشعره بتسلمك رسالته حتى يطمئن هو كذلك**». وفعلا أمضى **سالم** حوالي الساعة في كتابة رسالة مطولة. كانت رسالة تفيض بالحنان والشوق. فـ**يوسف** هو أقرب إخوته إلى نفسه بل هو صديقه الحميم.

وورد الرد من **يوسف** بعد مدة وتأكد **سالم** والأهل جميعا أن **يوسف** حي يرزق وأنه معتقل في العراق في أحد السجون التي تشرف عليها قوات التحالف. ولكن كان لذلك وقع مؤلم على أهله جميعا وبالأخص على والدته التي بدأت صحتها تتراجع وصبرها ينفد فانعكس ذلك سلبا على مشاعر جميع أفراد العائلة الذين بدأ ينتابهم القلق على صحة والدتهم. وما هي إلا شهور قليلة حتى توفيت الوالدة وهي تردد اسم **يوسف** الذي لم يسعفها أجلها لمشاهدته وتكحيل عينيها بالنظر إلى وجهه. زاد هذا الأمر من ثقل المسؤولية على **سالم**. كيف سينقل الآن خبر وفاة والدته إلى شقيقه المعتقل؟ وبالتشاور مع أشقائه ومع موظف اللجنة الدولية الذي تعود **سالم** على البوح له بمكنونات نفسه ويفضي إليه بما ينتابه وأسرته من معاناة سببها أسر **يوسف**، قرر **سالم** أن ينقل لشقيقه الخبر بشكل تدريجي: «**الوالدة مريضة.. لقد نقلنا الوالدة إلى المستشفى منذ أيام حيث كانت تعاني من ارتفاع في ضغط الدم.. الوالدة مشتاقة لك جدا وتتمنى أن تراك قبل أن تموت.. ماذا سيكون شعورك لو ماتت الوالدة دون أن تراك؟ لقد حصل ما كنا نخشاه فقد توفيت الوالدة يوم كذا وكانت راضية عنك. ادع لها بالرحمة واصبر ولا تجزع**».

عائلة **يوسف** كانت أكثر حظا من غيرها. فقد مضى على أسر **يوسف** في العراق أكثر من عامين ولا يزال حتى اليوم يتبادل رسائل الصليب الأحمر مع أهله وذويه في الأردن بشكل منتظم من خلال بعثة اللجنة الدولية في عمان. وتمكن إخوته من تزويده بكتب ونظارات للقراءة عن طريق اللجنة. و**سالم** مازال كلما حضر إلى مقر اللجنة يردد لموظف البحث: «**لقد نقلت لي أسعد خبر في حياتي...**» ●

AFP

(*) مسؤول البحث عن المفقودين في بعثة عمّان

العدالة حق لكل الناس في وجه أي ظالم

من لبنان

«يا ريت بتنخطفي أنت وبيرجع البابا»..!

بهذه الكلمات، افتتح **غسان**، ابن الخمس سنوات، ذلك النهار منذ 23 عامًا، بدلًا من «البونجور» المعهودة ككل صباح.

كم من **غسان**، في عداد الأولاد الذين خطف آباؤهم، جهر بأمنية مماثلة على مسمع أمه بهذا الوضوح..؟!!

كم من أم، من طائفة أهالي المخطوفين، تحملت النتائج مضاعفة لخطايا لم ترتكبها، إنما ارتكبت بحقها وأفراد عائلتها..؟!!

على حافة الانهيار، تجهد لتمسك نفسك بنفسك. تجدك أسير حالة تلزمك بابتلاع مصيبة، بطولها وعرضها وعمقها، لتظهر بحالتك الطبيعية جدًا ومن دون أن تفقد طابعك المرح بالأساس..

مع كل القسوة والضراوة التي ترافق الحروب عادة، لم أحسب يومًا أنها ستختارنا هدفًا مباشرًا، تتدخل في تفاصيل يومياتنا، تخلخل استقرارنا، تبعثر أحلامنا، تعبث بكل ما نسجناه، خيطًا خيطًا وعقدة عقدة، من حب ودفء وطفلين لم يتح لهما أن ينعما بوفر من هذا الزاد..

عدنان كان الضحية المباشرة. حصل ذلك نهار 24 سبتمبر/أيلول 1982، الساعة الواحدة بعد الظهر. كنا نعد الغداء معًا، **زياد** و**غسان** مختليان مع التليفزيون، يتابعان، بشغف، شريطًا من الصور المتحركة، عندما قرع باب البيت. شخصان مدنيان، مسلحان، إضافة إلى مسدسين مصوبين نحو رأس **عدنان**، ببطاقتين رسميتين. اقتاد الرجلان زوجي، بحجة إجراء تحقيق بسيط في حادث سير، مطمئنين بأن ذلك لن يتجاوز الدقائق الخمس ثم يعود.

عدنان لم يعد حتى تاريخ كتابة هذه الأسطر. يبدو أن التحقيق في هذا الحادث (الذي من المؤكد أنه لم يحصل)، لم ينته بعد..

بدورنا، بتنا أنا و**زياد** (6 سنوات) و**غسان** (3 سنوات) ضحايا هذا الظلم، كما أبو عدنان وأمه وإخوته..

ما زال كل منا ينتظر، على طريقته، عودة **عدنان**، أو خبرًا منه، أو عنه..!!

انتظاري لم يكن دائمًا هادئًا، فقط في ساعات الليل، كنت «أحظى» بهدوء نسبي، بعد أن يخلد الأولاد للنوم، أقضيه مع «عدنوني» في جلسة حوارية طويلة، لم تخل من بعض التشنج أحيانا.

انتظاري لم يكن حزينًا إلا في تلك الساعات، إياها، حيث كان الدمع يجد طريقًا آمنًا له، والألم كان يتبدى عاريًا، وذلك في منأى عن أعين صغيريّ، الأقارب والفضوليين.

برنامج البحث عن **عدنان** كان يلي دوام عملي في التدريس في إحدى المدارس الثانوية الرسمية في بيروت.

لم أترك باب مسؤول إلا وطرقته، سياسيًا كان أو عسكريًا، رسميًا كان أو حزبيًا. لم أوفر رؤساء الطوائف الروحية. قابلت، حتى قادة الميليشيات المتقاتلة، مراهنة على بقايا ذرة من الإنسانية لديهم.

ملاحقاتي اليومية لم تثنني عن متابعة أحوال **زياد** و**غسان**.. حاولت، في البداية، تحييدهما ما أمكن عن حقيقة ما حصل، ليس بداعي الكذب، بل ظنًا مني أني أحميهما، أحجب أذى افترضت أنهما أعجز عن تحمل وطأته. قررت أن أبعد هذا الكأس المر عن متناولهما. لمَ لا، ما دام **عدنان** سيعود سريعًا إلى البيت على حد قول ذينك المسلحين..؟

ما أصعب فبركة الحكايات، اختلاق الأعذار لتبرير غياب شخص حبيب خرج دون إعلان، دون وداع، دون قبلة على الأقل.. فكيف، إذا كانت هذه الأكاذيب موجهة للأقرب إليك من مسام جلدك..؟ كيف، إذا كنت غير مدرك مسبقًا لمفاعيل ذلك العكسية، لحظة تدق ساعة الحقيقة.. التي لا بد من أن تدق يومًا..؟!! وقد دقت...

تضاعفت المصيبة، عندما ترافق اختفاء **عدنان** باختفاء راتبه الشهري. نشأت حاجة ملحة لإيجاد عمل إضافي، يساهم مردوده مع ما أتقاضاه في سد الاحتياجات الأساسية..؟ لم تعد تتسع ساعات النهار لأداء كل المهام، كم تمنيت لو تطول، كم تواصل ليلي بنهاري..!

ما زلت أتحسس وقع الصفعة على وجهي، ما زالت آثار بصمات ذلك الضابط «النظامي»، لكن وشمًا لم يزل محفورًا في داخلي. الجريمة كانت أني تجرأت، ذلك الصباح، على تقدم صفوف المحتشدين في الملعب البلدي لأداء صلاة العيد، حتى المنصة الرئيسية طالبة من مفتي الجمهورية أن يدرج قضيتنا في خطبته. المفتي لبى ندائي، والضابط لبى نداء الواجب إزاء «جريمتي الموصوفة».

لم أذق طعم الانتظار مرة. أصلًا، لم أكن أعرف أن له طعمًا. كان مرًا.. موجعًا.. ثقيل الوطأة كان. الانتظار يتلبسك، يمضغك كعلكة يتسلى بها، لا يبصقها. يتفنن في الإمساك بمقاليد عقلك وأحاسيسك. يجعلك، أحيانًا، أسير هواجس وتخيلات وصلت إلى حد اعتبار نباح كلب، ذات ليل، تحذيرًا للناس من غريب قدم إلى الحي، وإشارة لي بعودة **عدنان**.

لم أملك مالًا ولا وقتًا لاستشارة اختصاصيين، كي أعرف السبيل الصحي للتعامل مع طفلين أمام وضع في غاية التعقيد والالتباس، كي أستطيع الخروج من حدة الصراع الداخلي الذي كان يتنازعني بشأن الإقرار أو الاستمرار بالتكتم عن حقيقة ما جرى. أسئلة **زياد** و**غسان** كانت لا تنتهي، أنا لا أملك أجوبة عليها.

هل من المفيد أن أتحدث عن عمليات الابتزاز، المالي منها والعاطفي، التي تعرضت لها تحت هاجس العثور على ضالتي..؟

هل من المفيد أن أتحدث عن بعض المغامرات التي انجررت في متاهاتها، عن الأفخاخ التي نصبت لي، والتي كان يمكن أن تودي بي إلى نفس المصير المجهول..؟

هل أتحدث عن التعددية التي سكنتني.. فأصبحت «ودادات»، كل واحدة تختلف، بشخصها وطباعها وسلوكيتها، عن الأخرى: فمرة حادة عنيفة، مرة لينة دافئة وأخرى خائفة وذلك وفقًا لكل موقع وشخص ولقاء تواجدت فيه.. وفي كل المرات، كنت وحيدة، بلا كتف، بلا حماية.

عندما بدأت البحث عن **عدنان**، وجدت نفسي، بعد فترة وجيزة، أبحث عن جميع الذين خطفوا وفقدوا في الحرب. كان ذلك من خلال أهاليهم الذين التقيتهم إثر نداء وجهته عبر إحدى الإذاعات المحلية. ما زلنا، منذ 17 نوفمبر/تشرين الثاني من العام 1982 وحتى تاريخه، نتابع المسيرة معًا من خلال انتظامنا في إطار سميناه «لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان».

في زمن الحرب، لم تمنعنا نيرانها من الصراخ نطالب المسؤولين بالعمل الجدّي من أجل إطلاق سراح جميع المخطوفين. جاء ردهم باهتًا يعلن العجز عن تحقيق ذلك، والذريعة: تراجع سلطاتهم أمام سلطة الميليشيات المتقاتلة وسطوتها. وخير تعبير يلخص السلوك الرسمي إزاء قضيتنا ما قاله لنا رئيس مجلس الوزراء آنذاك في أحد اللقاءات «العين بصيرة واليد قصيرة»!!

AFP

وداد حلواني*

في زمن السلم، عادت الدولة، لكن من خطفتهم الحرب لم يعودوا. طالبنا بحقنا بمعرفة مصير هؤلاء وذلك بتحرير الذين ما زالوا منهم على قيد الحياة، وتسليم رفات الموتى إلى ذويهم، لتقام مراسم دفنهم والحداد عليهم.. أو ليس إكرام الميت في دفنه؟.

جاء الرد الرسمي متشعبًا، مريبًا. مرة اتهمنا بأن الاستمرار بهذه المطالبة، نكون كمن يسعى إلى إشعال فتيل حرب جديدة، ومرة أتحفنا بتعذر تحقيق ذلك طالما أن العدو الإسرائيلي يحتل أجزاء من أرض الوطن، ومرة بأن الوجود الأجنبي يعيق الكشف عن الحقيقة وتحقيق العدالة.

تحرر لبنان من الاحتلال الإسرائيلي في 25 مايو/أيار العام 2000. انسحبت القوات السورية في 26 أبريل/نيسان 2005. لكن المخطوفين والمفقودين ما زالوا مجهولي المصير حتى تاريخه.

إن ما يجري اليوم في لبنان يحمل مفارقة عجيبة غريبة، على خط سير هذه القضية، لا يمكن أن يتصورها عاقل!! فمطلب الحق بمعرفة الحقيقة وتحقيق العدالة الذي حملنا لواءه باللحم الحي على مدار ثلاثة عقود تقريبًا، بات يتردد اليوم على لسان المسؤولين من بينهم أمراء الحرب، مضيفين إليه ضرورة إقامة محكمة دولية خاصة بلبنان..!!

أن يطالبوا بالحق بمعرفة الحقيقة، ولو بعد سبات طويل أمر يبشر بالخير. أن يناضلوا من أجل محاكمة القتلة مطلب محق. لكن المعيب أن تنحصر مطالبتهم، فقط، بمعرفة قتلة رئيس الحكومة السابق، **رفيق الحريري**، وسائر الشخصيات التي جرى اغتيالها لاحقًا.

الأكثر عيبًا واستهجانًا أن يصدر هذا الكلام عن أمراء حرب ما زالوا يتنصلون حتى اليوم من مسؤولياتهم.

والأخطر في الموضوع أن ذلك يشكل إنذارا مفاده أن الحقيقة والعدالة أصبح لها بالنسبة إلى الحكام في بلدي معنيان: الأول الذي يتبنونه هو أن العدالة هي عدالة الشخصيات، عدالة القادة وكبار القوم..!! أما المعنى الثاني الذي نتبناه نحن هو أن العدالة هي عدالة الناس العاديين في وجه كل ظالم، كائنًا من كان..!!

هذه الازدواجية في المعاني، هي التي أجازت لأمراء الحرب اليوم، الذين تسببوا بالأمس بمآسينا، أن يتبوأوا مراكز القرار في زمن السلم، هي التي أجازت لهم المفاخرة بماضيهم دون أي مساءلة، أو أي مراجعة ذاتية، أو حتى اعتذار من الضحايا.

إن مفهوم العدالة في بلدي هي عدالة المشاهير، ومطلوب تحقيقها بأي ثمن، بخلاف الناس العاديين الذي يجب طمس قضاياهم ونسيانهم أيًا كانت فظاعة الجرم المرتكب بحقهم حتى لو بلغ حد المقبرة الجماعية..!! علمًا أن العدالة الدولية في هذا المجال ليست أفضل حالًا أو أقل استنسابية من عدالة الدولة اللبنانية..!!

نعم، إن ما توصلت إليه مع رفيقاتي في رحلة البحث عن أحبائنا، والمستمرة منذ سبعة وعشرين عاما، هو إعلان الدولة بأن لبنان كله مقابر جماعية، فكفى مطالبة بأموات..!!

ما توصلنا إليه، هو إعلان أمراء الحرب، بأنهم قتلوا المخطوفين لديهم، فذلك كان منطق الحرب، كفى مطالبة، عليكم قبول منطق السلم..!!

قرارنا أن المعركة مستمرة، من أجل معرفة الحقيقة، كل الحقيقة، من أجل تحقيق العدالة، العدالة لجميع الناس، من أجل نبش كافة المقابر الجماعية والتعرف على هويات أصحابها، من أجل إدانة الجرائم ضد الإنسانية..

ما يزيدنا إصرارا هو أن طمس قضيتنا ليس طمسًا للعدالة فحسب، بل سماح باستمرار الاعتداء، وإجازة مرور لتكرار جرائم الخطف.

ربما لن يعود **عدنان**... ربما لن يعود 17000 مخطوف ومفقود..

لكن حبي لولدَي يجعل معركتي مستمرة حفاظًا عليهما من الخطف.

معركتنا مستمرة حفاظًا على أولاد جميع الذين خطفوا وفقدوا في لبنان.

مستمرون حفاظًا على جميع أبناء الوطن..

حفاظًا على الوطن ●

(*) سيدة لبنانية خطف زوجها خلال الحرب الأهلية (1975–1990)، وهي اليوم رئيسة «لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان»، وتظهر في أقصى يسار الصورة.

من ليبيا

معاناة زوجة مُحتجز في غوانتنامو

عزة كامل المقهور*

مازالت أم فراس تتذكر ليالي قضتها في جبال "تورا بورا" بأفغانستان وهي تحتضن أطفالها الستة بجسدها الصغير في محاولة منها لتخفيف وطأة أصوات القصف. إلا أن مصاعب الحياة اليومية جعلت من تلك الليالي القاسية ذكريات بعيدة.

عادت **أم فراس** إلى بلدها الأم دون زوجها الذي تاه منها أو تاهت عنه... وبدأت مرحلة معاناة من نوع آخر، ألا وهي البحث عن الزوج المفقود.

وجدته.. نعم وجدته.. بمساع حميدة وأياد بيضاء، حين اتصل بها مندوب عن الصليب الأحمر الدولي يزف لها نبأ أنه حي يرزق لكنه قابع في معتقل "اكس راي" بغوانتنامو.. في تلك اللحظات لم تع كلمة معتقل.. وإنما تركزت كل حواسها على أنه حي يرزق. وبعد نشوة الفرح التي لم تأخذ إلا لحظات، أخذت تعي بعد المأساة.. زوجها معتقل.. سجين.. أسير.. محارب غير شرعي.. كلمات عديدة مشابهة.. كل ما فهمته أنه محتجز في معتقل كبير في جزيرة بعيدة لا يصلها أحد.. وأن الوصول إليه أو زيارته مستحيلة، وأن عزاءها الوحيد رسالة قصيرة تأتي من حين لآخر تتدخل فيها يد الرقيب بين الفينة والأخرى لتمحو أسطرا منها فتزداد الرسالة انكماشًا.

وماذا بإمكانها أن تفعل وهي تفصل بينها وبينه كل هذه المسافات.. أخذت تلتقط الأخبار هنا وهناك.. ولم تفهم الكثير منها سوى أنه احتجاز للحرية إلى ما لا نهاية، وأن الفرج ليس بقريب إطلاقًا.

انشغلت **أم فراس** بالهموم اليومية.. سبعة أطفال في حاجة إلى رعاية وعناية ومصاريف ودراسة و... و... وهكذا بدأت رحلة معاناة أشد مما مر بها.. إذ إن ما مر ظل ذكريات، أما ما تعيشه يوميًا فهو الواقع المرير.. المحنة الأساسية هي في استخراج المستندات الثبوتية فأغلب أولادها ولدوا في الخارج دون أية أوراق.. كانت حياة بدائية لا توثيق ولا مستندات.. واليوم أبناؤها ليسوا من ضمن تعداد السكان.. بلا هوية.. تطرق الباب تلو الآخر.. وكل باب له شباك.. وكل شباك يطلب ورقة من شباك آخر.. وهكذا دوامة لا تنتهي.

تغمض **أم فراس** عينيها وتتنهد بعمق.. تتمنى لو أن تفاصيل يومها وأيامها الآتية ماضٍ وذكريات.. لم يعد في قلبها ولا في عقلها مساحة تفكر فيها في ذاك الأسير القابع في جزيرة بعيدة، فالمعاناة اليومية جعلت أحاسيسها وأحلامها وأفكارها تتآكل شيئًا فشيئًا.. طغت متطلبات الحياة وشؤونها على امرأة أحنى الزمن ظهرها وهي بعد في ربيع شبابها.. وقسا عليها المجتمع لتصبح نسيًا منسيًا.. مجرد امرأة تتداعى أمام شبابيك الإدارة.

تطلب الاعتراف بها وبأبنائها وإعطاءهم فرصة أن يكونوا أفرادا في مجتمع يحتضن أبناءه ويعترف بكيانهم.. لا أكثر.. بينما الكل بمن فيهم أقرب الأقربين نفضوا أيديهم منها...

وهكذا تبدأ يومها من جديد في طاحونة الحياة تلملم أوراقها بيد تتجه صوب المدينة، ممسكة بأصغر بناتها بيدها الأخرى، تطرق الأبواب وتنتظر ●

معتصم يرتدي ثياب معتقلي غوانتانامو خلال إحدى المظاهرات الاحتجاجية في هولندا على الحرب في أفغانستان

REUTERS

(*) محامية ليبية

من إيران

قصص عن الأماكن الشاغرة المؤلمة

«القلق» و«الانتظار» و«الارتباك» و«المصير المجهول». بالنسبة لعائلات الأشخاص المفقودين هذه ليست مجرد عبارات، فكل منها تحمل ألما يضرب بجذوره في أعماق وجودهم وكيانهم. يصعب تخيل كيف ينتفض قلب أفراد عائلة أحد المفقودين كلما رن جرس التليفون أو قرع الباب، أو مع كل ومضة أخبار جديدة تخص الحرب، ظنا منهم أنها قد تحمل أخبارا عن أحبائهم.

تقول أخت عن أخيها المفقود: **«لقد مر أحد عشر عاما، ونحن لا نعلم إلى الآن إذا كان أخي حيا أم استشهد، أو إذا كان مجروحا أو أسيرا. والتقارير المتضاربة تفتح جروحنا التي لم تندمل. لقد خابرنا أحد أقاربنا مرة من بلدته وقال «لقد سمعت صوت أخيك في الراديو». دبت الحياة من جديد في الأمل المفقود. ومرت السنون. وما أن ظننا أننا اعتدنا على فكرة غيابه، ومع عودة أعداد هائلة من الأسرى إلى أوطانهم، حتى أعلمونا أن أخانا من بين هؤلاء الأسرى، وأنه في طريقه إلى الوطن. لن أنسى أبدا كيف أهدى أبي من فرط فرحته زهرياته التي كانت مصدر فخره واعتزازه إلى الجيران وغيرهم من الأقارب. نورنا الشارع وترقبنا وصوله. لكن شيئا لم يحدث. لقد كان مجرد تشابه في الأسماء»**.

معظم عائلات الأشخاص المفقودين لا تشعر بالندم حتى ولو ذهب قرة أعينها للدفاع عن غيرهم من المواطنين وحمايتهم، وحتى لو لقوا حتفهم من جراء ذلك. ولكن جهلها بمصير أحبائها هو مصدر قلقها وحزنها.

تعيش والدة أحد المفقودين في منزل قديم متهالك. هي كبيرة في السن وتجد صعوبة في الحركة لكنها مضيافة وودودة. وبمجرد أن تحدثت عن ولدها، امتلأت عيناها بالدموع. لكنها بدأت تضحك وهي تتكلم عن شقاوته وهو طفل صغير. تقول: **«توفي زوجي بسبب قلقه الدائم على ولدي الأصغر. لقد كان رجلا قويا ولكن كل قواه وهنت. لم أعلم أين أبحث عن ولدي، وحتى ابني الأكبر لا حياة له سوى البحث الدائم عن أخيه»**.

ويكمل الابن قصة أمه: **«قضيت ستة عشر عاما من الجري هنا وهناك بحثا عن أخي إلى أن أعلمتنا «مؤسسة الشهداء» أنها أحضرت عددا من الصور الفوتوغرافية الجديدة لعرضها في معرض صور الشهداء المجهولين في الهلال الأحمر علها تساعد العائلات في التعرف على أقربائها المفقودين. ذهبت إلى هناك. كنت أعرف الصور القديمة جيدا، فبدأت بتفحص الصور الجديدة. وجدت ضالتي في ثاني صورة. وجدت أخي مقتولا بالرصاص. كان شكل جثته في الصورة مثيرا للشفقة... هل كان ذلك حقا أخي؟»**.

وتقول زوجة أحد المفقودين: **«أراد زوجي أن يذهب، لم تسمح له كرامته بأن يجلس في المنزل ويترك ولده يذهب إلى الحرب وحده. وهكذا ذهب إلى الجبهة، ومن حينها انقطعت عنا أخباره، واضطررت إلى تربية أطفالي الأربعة وحدي. لم يتعبني العمل الشاق يوما. ولكن عندما بدأ الأطفال في السؤال عن أبيهم، كنت أجاهد لإيجاد الكلمات... عندما ذهب زوجي كان عمر ولدي الأصغر أربع سنوات، وكان طفلا غير صبور على الإطلاق. لم أتمكن من إخباره أن أباه قد استشهد ولا أنه مسجون ولا أنه يجب أن يعتاد على غيابه. كم من الوقت يتوجب أن يبحثوا عنه؟»**.

بعد سنوات من انتظار أخبار عن ولدها ارتاحت أمه التي تقول: **«أراد ولدي أن يصبح شهيدا وأن يحظى بهذا الشرف لنفسه. أراد أن يكون شهيدا من دون اسم، تماما مثل «فاطمة الزهراء» . وفي النهاية حصل على ما أراد. لتسعة أعوام، بكيت ونحت حتى أتوا لي بعظامه. لقد ضحى بحياته، وأنا فخورة بولدي. قبلت عظامه ودفنتها فارتاح قلبي»** ●

(*) فاطمة ابنة الرسول محمد ﷺ وزوجة الإمام علي بن أبي طالب

مؤسسة شؤون الشهداء والمحاربين القدامى

أنشئت في إيران «مؤسسة شؤون الشهداء والمحاربين القدامى» لمساعدة عائلات المفقودين والشهداء.

وبحسب المسؤولين فيها تتراوح الخدمات والمساعدات التي تقدمها المؤسسة، والتي تغطي الاحتياجات المادية والاجتماعية الأساسية، وفقا لنوع العلاقة التي تجمع أفراد العائلة بالقريب المفقود، سواء كانوا زوجة أو أبا وأما أو أطفالا أو إخوة.

فهناك الكثير من الإجراءات الإدارية والرسمية التي ينبغي القيام بها عندما يكون أحد أفراد العائلة مفقودا. ويقول المسؤول في المؤسسة «تمنح الوصاية وسلطة إدارة الشؤون الإدارية والرسمية وفقا لقواعد الإسلام إلى الجد أو العم. ويمكن أن تؤول مسؤولية الأطفال إلى أمهم إذا كان ذلك مفضلا».

وتحاول المؤسسة عن طريق تنظيم المؤتمرات والندوات أن تؤسس لثقافة التضحية بالنفس في المجتمع، وذلك بتكريم العائلات التي تبدلت أحوالها بشكل دائم من جراء الحرب. وإذ نقوم بذلك نتمنى أن نذكر الناس بأن ما نقدمه لهذه العائلات ليس تفضلا منا عليها بل إنه لتكريمها لحقيقة أن أولادها قد ضحوا بأنفسهم لنعيش نحن في السلام والأمان الذي ننعم به اليوم».

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها المنظمات الحكومية والإنسانية لحل مشاكل الأشخاص المفقودين وعائلاتهم، فإن ألم الجهل بمصيرهم لا يخف طالما أن العائلات لا تعرف عنهم شيئا. فالمكان الذي يتركه الشخص المفقود شاغرا يؤلم ويسبب المعاناة طالما لم تملؤه أي أخبار عما حدث له ليتمكن الأهل من إخبار قصته ●

AFP

نكران الكرامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

يواجه سكان الأراضي الفلسطينية أزمة إنسانية عميقة حيث يتم إنكار الكرامة الإنسانية للملايين منهم، ولا يحصل ذلك بين الفينة والأخرى ولكن بشكل يومي. من منطلق حرصها على الكرامة الإنسانية أصدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي تقريرا حول الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

AFP

لا يمكن التنبؤ بأي شيء بالنسبة إلى الفلسطينيين، فالقواعد يمكن أن تتغيّر بين ليلة وضحاها من دون سابق علم أو تفسير. إنهم يعيشون في بيئة تسود فيها العشوائية، ويحاولون التكيّف بشكل مستمر مع الظروف التي لا يمكنهم أن يؤثروا فيها والتي ما تنفك تضيّق الفرص المتاحة أمامهم.

محاصرون في قطاع غزة

«**أن يكون المرء فلسطينيًا يعني مواجهة الحدود في كل جانب من جوانب الحياة. إننا محاصرون في كل مكان: نخسر عملنا ولا نستطيع السفر بحرية ونحن منفصلون عن عائلاتنا. أن يكون المرء فلسطينيًا يعني أن نكون محرومين من أشياء كثيرة تبدو عادية للآخرين.**» هكذا يصف **محمد مقدسي** حال الفلسطينيين.

وفي حين أن قطاع غزة مغلق، يستمر النزاع بين المقاومين وإسرائيل بلا رحمة. يطلق الفلسطينيون الصواريخ كل يوم تقريبًا باتجاه إسرائيل. ويقوم الجيش الإسرائيلي بالتوغلات إلى داخل القطاع، بالإضافة إلى الضربات الجوية والهجمات من البحر. ويبقى المدنيون محاصرين من دون إمكانية الهرب، كما يتضررون من الاشتباكات المستمرة بين الفلسطينيين.

يقول **صالح** وهو مزارع من غزة «**حتى بعد فك الارتباط، لم يتركونا وشأننا فهم يعودون بين الحين والآخر ويجرفون أراضينا ويقتلعون أشجارنا ويهدمون منازلنا. وإلى جانب ذلك، لا نعرف أننا وسط المنطقة الفاصلة إلا عندما يتم إطلاق النار علينا**».

بقيت نقاط العبور مقفلة في وجه معظم سكان غزة منذ بداية الاشتباكات العنيفة بين حماس والقوات الموالية لفتح وتسلُّم حماس مقاليد السلطة في يونيو/حزيران من هذا العام. وقد أصبح من شبه المستحيل الدراسة أو الحصول على العلاج الطبي في الضفة الغربية أو القدس الشرقية أو إسرائيل أو في الخارج، باستثناء المرضى الذين يحتاجون إلى علاج لإنقاذ حياتهم. وفي بعض الأحيان، لا يسمح لهم بالمغادرة.

ومنذ فك الارتباط من جانب واحد في العام 2005، أنشأت إسرائيل منطقة عازلة على طول السياج المحيط بغزة، وتوسّعت إلى داخل القطاع الضيّق والمكتظ بالسكان، مما أتى بعواقب وخيمة على السكان. ويخسر الأهالي المزيد والمزيد من الأراضي من جراء التوسع غير الواضح لهذه المنطقة العازلة، مما يعرّض الأشخاص الذين يقتربون منها إلى الخطر. وفي الواقع، غالبًا ما يُقتل سكان غزة أو يصابون بجروح أو يعتقلون عند اقترابهم من السياج.

يمكن البقاء على قيد الحياة، ولا يمكن العيش

يساور سكان غزة قلق شديد إذ إن الرفوف في محلات البقالة بدأت تخلو من البضاعة بسبب الإغلاق المفروض عليهم. وقد ارتفعت الأسعار بشكل كبير وأصبح بمقدور السكان بالكاد شراء القليل من البضاعة التي تدخل إلى غزة. هذا وتضاعفت أسعار الكثير من المنتجات الغذائية، مثل الدجاج، في الأشهر الأربعة الماضية، بسبب تناقص المخزون وعدم إمكانية طلب المزيد من البضائع.

ووفقًا لبرنامج الأغذية العالمي، فقد حوالي 80 ألف شخص من سكان غزة عملهم منذ يونيو/حزيران2007، مما زاد من العدد المرتفع أصلًا من العاطلين عن العمل والذي وصلت نسبته إلى 44٪. وقد اضطر معظم أصحاب المحلات التجارية من المحليين إلى إقفال محالهم وتسريح العمال، إذ إنّ 95٪ من الإنتاج المحلي يعتمد على الواردات من المواد الخام الواردة من إسرائيل. ووضعت إسرائيل قيودًا على الواردات وسمحت فقط بدخول ما أسمته «بالسلع الأساسية»– وهي أساسًا عبارة عن مواد غذائية أساسية– في حين لا يمكن للمواد الأخرى الضرورية لتشغيل العجلة الاقتصادية أو إصلاح البنية التحتية الدخول على القطاع. «**من الصعب إيجاد بعض الأنواع من الأدوية مثل المضادات الحيوية. وقد نفذنا من البقول وأصبح من الصعب، هذه الأيام، إيجاد مسحوق الحليب للأطفال. وإذا حالفك الحظ ووجدته، فمعظم السكان لا قدرة لهم على شرائه، إذ إن سعره ارتفع بشكل كبير**» يقول الدكتور **صلاح** وهو صيدلي في غزة.

تقليص الإنتاج الزراعي

يتذكر المزارعون في غزة كيف كانت أراضيهم خضراء وخصبة في الماضي القريب وكانوا يصدّرون منتجات الحمضيات وأشجار الزيتون باتجاه الضفة الغربية وإسرائيل. واليوم، تم تجريف قسم كبير من أراضيهم واقتلاع الأشجار خلال التوغلات العسكرية المتكررة. «**أولًا، اقتطعوا قسمًا من الأرض لبناء الطريق، ثم اقتطعوا المزيد منها لإنشاء منطقة أمنية على طول الطريق، ثم هدموا منزلي لأنه كان قريبًا جدًا من المنطقة الأمنية. والآن، جرفوا الأرض مرة أخرى ولم يبقَ لي شيء**». يقول **عبد الهادي**.

وهناك حوالي 5 آلاف مزارع يعتمدون على تصدير الطماطم والفراولة والقرنفل لإعالة عائلاتهم على وشك أن يعانوا من خسارة نسبتها 100٪ في المبيعات. بدأ موسم حصاد هذه المحاصيل المهمة في شهر يونيو/حزيران، ولكن الحصار المفروض على الصادرات تسبّب في تلفها داخل المحتويات عند نقاط العبور.

بنية تحتية هشة

إنّ البنية التحتية في قطاع غزة في وضعية هشة. فمنذ ثمانية أشهر، انفجر في شمالي غزة ساتر كان يحيط بحوض للصرف الصحي يحتوي على كميات كبيرة من المياه، ففاضت المياه في قرية وتسبّبت في مقتل 5 أشخاص وجرح 16 آخرين وهدم منازل الآلاف من المواطنين. ومنذ ذلك الحين، لم يكن من الممكن القيام بإصلاحات جوهرية بسبب قلة التمويل والقيود التي تفرضها إسرائيل على استيراد قطع الغيار.

ولا يمكن للخدمات الأساسية، مثل المستشفيات ونظم المياه والصرف الصحي، أن تعمل إلا إذا كانت موصولة بشبكة الكهرباء. ومن شأن عدم توفير شبكة الطاقة الضرورية أن يؤثر في جميع الخدمات الأساسية.

ومنذ أن دمّرت الهجمات الجوية الإسرائيلية قسمًا كبيرًا من محطة توليد الكهرباء في غزة في يونيو/حزيران2006، تعمل هذه الأخيرة بنصف قدرتها الفعلية. وتتسم إمدادات الطاقة في قطاع غزة بالهشاشة وعدم الموثوقية والاعتماد على مصادر خارجية. ولا يمكن لها في وضعها الحالي أن تنتج ما يكفي من الطاقة الكهربائية لتلبية احتياجات السكان.

ونتيجة ذلك، تضطر المرافق الأساسية مثل المستشفيات ونظم المياه والصرف الصحي إلى استخدام مولّدات دعم للكهرباء. والاعتماد على المولّدات أمر محفوف بالمخاطر ويخلق أشكالًا جديدة من الاعتماد على الوقود وقطع الغيار، ناهيك عن التكاليف الباهظة لتشغيلها. وتحول القيود المفروضة حاليًا على الواردات دون تسليم ما يلزم من وقود وقطع غيار، مما يعني أن الخدمات الحيوية تواجه خطر الانهيار الكلي. «لا نعلم كيف سينتهي هذا الوضع. •••

فلسطينيون ينتظرون السماح لهم بالعبور على نقطة تفتيش في بيت لحم في الضفة الغربية

REUTERS

●●● فالمستشفيات تكافح للحصول على كميات كافية من الوقود وفي حال نفدت منه فإنّ المغاسل في المستشفيات هي التي ستتأثر أولًا وتتأثر المعدات الطبية في ما بعد. ولن يكون ذلك إلا بداية النهاية المروعة.» يقول أبو حسن من غزة.

حياة مقيّدة في قطاع غزة

إنّ الوضع الإنساني في الضفة الغربية يتدهور يومًا بعد يوم. ويقف الفلسطينيون مكتوفي الأيدي وهم يرون مصادرة أراضيهم. ومع مرور السنوات، توسّعت المستوطنات والطرقات الإسرائيلية واستولت على المزيد والمزيد من الأراضي التي زرعتها العائلات نفسها لأجيال عدة.

منذ بناء حاجز الضفة الغربية الذي يمتد داخل الأرض الفلسطينية، لم تعد مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في متناول المزارعين، إذ إنّ الحاجز يعزل العديد من القرى عن الأراضي. وخلال فصل الصيف، وقف المزارعون لا حول ولا قوة لهم يشاهدون الحرائق التي تأتي على أشجار الزيتون المعزولة خلف الحاجز. لقد تم عزل هؤلاء المزارعين من المنطقة إذ إنّه لم يتقرر فتح البوابة أو أنهم كانوا يفتقرون إلى الترخيص المطلوب. استلزم بعض هذه الأشجار أكثر من 50 عامًا لتنمو... جيلان من العمل والرعاية اندثرا في ليلة واحدة.

وحتى يحصل المزارع على التراخيص المطلوبة للوصول إلى أرضه، ينبغي له أن يجاهد في المتاهة البيروقراطية حيث يُطلب منه توفير مجموعة من الوثائق تبرهن أنه مالك هذه الأرض ومحل إقامته. ويمضي معظم المزارعين ساعات طوالاً في مكاتب الإدارة المدنية الإسرائيلية لتقديم طلباتهم للحصول على هذه التراخيص. ويتم رفض الكثير من الطلبات لأسباب أمنية، مثلًا أن أحد الأقرباء كان سجينًا في أحد السجون الإسرائيلية.

الوصول إلى الطرق

أصبحت العديد من الطرق في الضفة الغربية التي كانت تربط القرى الفلسطينية بالمدن المجاورة مغلقة بسبب كتل من الإسمنت أو الخنادق أو التلال الأرضية أو البوابات الحديدية. وتؤدي هذه العوائق إلى قطع الفلسطينيين عن أراضيهم وعن الموارد المائية ومقالب القمامة، وجماعة عن أخرى، وقرية عن أخرى، ومحافظة عن أخرى.

ويرى سكان الضفة الغربية من منازلهم الإسرائيليين يستخدمون الطرق التي تم تعبيدها حديثًا وبناؤها على أراضيهم، والتي تربط المستوطنات الإسرائيلية بعضها ببعض وتربطها بالقدس وتل أبيب بكل هدوء. وفي المقابل، يضطر الفلسطينيون إلى استخدام طرق ترابية فرعية ومنعطفات طويلة للتوجه إلى مدارسهم وأماكن عملهم والمستشفيات ودور العبادة أو بكل بساطة لزيارة أحد الأقرباء أو الأصدقاء.

وفي نابلس التي كانت تنعم بالازدهار في الماضي في شمال الضفة الغربية، لا يستخدم السكان البالغ عددهم 177 ألف نسمة سوى طريقين. ولا يُسمح لهم بالتحرك جنوبًا بسياراتهم ولكنهم مجبرون على التنقل على متن سيارات الأجرة، الأمر الذي يزيد من الضغط على الموارد الاقتصادية المحدودة أصلا. يقول **مراد** القاطن في محافظة نابلس: «**كنت أعمل في سوق نابلس. ولكن، في عام 2002، وبسبب إغلاق المدينة، اضطررت إلى نقل محلي إلى سوق بيتا، على بعد 12 كلم من منزلي. ويتطلّب مني الوصول إلى العمل ساعتين بسبب حاجز التفتيش. وبالتالي، اضطررت إلى الانتقال للعيش في بيتا ولا أزور عائلتي إلا أيام الأربعاء عندما يكون السوق مغلقًا. إني مشتاق لأولادي**».

مضايقات المستوطنين

ولا يُسلب الفلسطينيون الذين يعيشون بالقرب من المستوطنات الإسرائيلية أراضيهم فحسب، وإنما يتعرضون في كثير من الأحيان إلى مضايقات المستوطنين. وقد ارتفع عدد الاعتداءات التي يتعرض لها المدنيون في الضفة الغربية بشكل مطرد. وتشير البيانات التي جمعتها اللجنة الدولية في الميدان إلى أن عدد الجرائم ارتفع بأكثر من ثلاثة أضعاف خلال السنوات الخمس الماضية، في حين أن التحقيقات الكاملة التي تجريها الشرطة نادرة وتخلص في أغلب الأحيان إلى أن «لم يكن بالإمكان تحديد هوية الجناة». يقول **أنور**، أحد سكان مدينة الخليل «**أجبرت على بناء حاجز عال حول منزلي لحماية أطفالي. فقد كان المستوطنون من قبل يرجمون أطفالي بالحجارة عندما كانوا يلعبون خارج البيت. كانوا يرجموننا لسبب بسيط وهو أننا لازلنا نعيش على أرضنا ولا نرغب في الرحيل**».

نداء من أجل حياة كريمة

تداس كرامة الفلسطينيين بالأقدام يومًا بعد يوم في الضفة الغربية وغزة. وتنطوي الإجراءات الأمنية الصارمة التي تفرضها إسرائيل على تكاليف إنسانية باهظة، فهي تترك للذين يعيشون تحت الاحتلال ما يكفي للبقاء على قيد الحياة ولكن ليس ما فيه الكفاية للحياة حياة عادية كريمة.

ويحق لإسرائيل حماية مواطنيها المدنيين، لكن ينبغي على الدوام إيجاد توازن سليم بين الشواغل الأمنية الإسرائيلية وحماية حقوق وحريات الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال. وحتى اليوم لم يقم التوازن بين الشواغل الأمنية الإسرائيلية المشروعة وحق الفلسطينيين في العيش حياة عادية.

ولازال الفلسطينيون الذين يعيشون في قطاع غزة البالغ عددهم 1,4 مليون نسمة يدفعون ثمنًا باهظًا جراء النزاع والحصار الاقتصادي على حساب صحتهم وسبل كسب عيشهم.

ولا سبيل إلى تغيير الواقع الصعب الذي يفرضه هذا الاحتلال الذي طال أمده واستعادة الفلسطينيين حياة اقتصادية واجتماعية طبيعية والسماح لهم بالعيش حياة كرامة إلاّ من خلال عمل سياسي سريع ومبتكر وجريء ●

فلسطينية أمام منزلها الذي هدمته جرافات إسرائيلية في قرية دير البلح في غزة

AFP

إنهاء ميراث الحرب القاتل

ICRC

الألغام و مخلفات الحرب و القنابل العنقودية

تظل بعض الأسلحة مثل الألغام الأرضية والذخائر العنقودية وغيرها من مخلفات الحرب تشوه وتقتل حتى بعد انقضاء زمن طويل على انتهاء القتال. وقد استضاف الأردن، ولأول مرة في الشرق الأوسط، الاجتماع الثامن للدول الأطراف في اتفاقية حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد المعروفة باتفاقية أوتاوا حيث التقت الدول الموقعة على الاتفاقية لمناقشة المشكلات التي تسببها مخلفات الحرب والحلول المطروحة في إطار الاتفاقية بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها بعد عشر سنوات على إقرارها.

يعتبر الاجتماع الذي انعقد لمدة خمسة أيام في الأردن في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، والذي ناقش أفضل السُبُل لتخليص هذا الكوكب من آفة الألغام المُضادة للأفراد، خطوة ملموسة نحو عالم يتحرر فيه السكان المدنيون من الآثار المدُمرة التي تستمر لما بعد نهاية النزاعات.

وناقش المجتمع الدولي في منطقة البحر الميت المشكلة التي خلفتها الألغام المضادة للأفراد وذلك تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير مرعد بن رعد بن زيد، رئيس المؤتمر الثامن للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام. وبالرغم من الإنجازات التي أحرزتها الاتفاقية خلال العقد المنصرم والتقدم الكبير نحو القضاء على الألغام المضادة للأفراد في مختلف أنحاء العالم إلا أن هذا الإنجاز، على أهميته الكبيرة، مازال غير كافٍ. فكما قال رئيس وحدة الأسلحة لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر **بيتر هيربي**: «**لقد سلطت الحرب في لبنان العام الماضي الضوء على الحاجة المُلحة لمعالجة قضية الأنواع الأخرى من الأسلحة التي تستمر بالقتل لمدة طويلة بعد أن تضع الحروب أوزارها، وبالتحديد الذخائر العنقودية**».

بلغ عدد الدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا 155 دولة، وهذا ما جعل منها واحدة من أكثر معاهدات القانون الدولي الإنساني المعنية بالأسلحة التي تم التصديق عليها على نطاق واسع. ولا ريب أن التقدم الذي تحقق هو تقدم كبير. فمن بين الدول الخمسين التي أنتجت الألغام المضادة للأفراد في وقت ما هناك 33 دولة طرفًا في الاتفاقية الآن، فضلا عن 143 دولة لم تعد تحتفظ بمخزونات منها. وقد عملت الدول الأطراف حتى الآن على تدمير قرابة 40 مليون لغم مضاد للأفراد. وابتداء من 2005 خصصت الدول مبلغ 2,9 مليار دولار أمريكي لعمليات إزالة الألغام وتدمير مخزوناتها ومساعدة الضحايا ولأنشطة أخرى في مجال الألغام.

إلا أن غالبية الدول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لم تنضم إليها بعد، استثناء بارز لبعض الدول وهي الجزائر والأردن والكويت وموريتانيا وقطر وتونس واليمن. وأعلنت البحرين من جانبها عن عزمها على التصديق عليها في وقت قريب.

وفي الشرق الأوسط وغيره من المناطق الأخرى مازالت أعداد كبيرة من ●●●

●●● الناس، غالبيتهم من المدنيين، يلقون حتفهم أو يصابون كل عام ودون مبرر جراء الألغام الأرضية والذخائر العنقودية أو بقايا الحرب المتفجرة. ففي العام 2006 سقط بسبب هذه الأسلحة القاتلة ضحايا جدد في عدد من دول المنطقة كالعراق والكويت والأردن ولبنان وسوريا واليمن والصحراء الغربية. والواقع أن معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا متضررة بدرجات متفاوتة بفعل الألغام الأرضية أو الأجهزة غير المتفجرة.

وغالبا ما يصاب الضحايا الناجون بالإعاقة مدى الحياة، مما يضيف إلى مئات الآلاف من ضحايا الألغام حول العالم الذين هم بحاجة لرعاية طويلة الأمد وإعادة تأهيل ودعم اجتماعي واقتصادي.

الوضع في منطقة الشرق الأوسط

تلخيصًا للوضع في المنطقة وفقا لمراقب الألغام الأرضية landmine monitor، لم يبلَّغ عن وجود منتجين للألغام الأرضية في العام 2006. فمصر كانت تنتج الألغام الأرضية قبل العام 2005 وإسرائيل أعلنت أنها توقفت عن الإنتاج في الثمانينيات، بينما العراق كان ينتج بعضها في الماضي. وأفاد مراقب الألغام الأرضية للعام 2006 أنه لم يتم زرع ألغام جديدة في المنطقة. ومن بين دول المنطقة، ورد في التقرير أن بعض الدول فقط تمتلك مخزونًا من الألغام الأرضية وهي مصر وإيران والعراق وإسرائيل ولبنان والمملكة العربية السعودية وسورية. والأهم من ذلك، أن كل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باستثناء أربع دول هي البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، تعاني من الألغام المضادة للأفراد بدرجات متفاوتة.

بالإضافة إلى ذلك، لا توجد دولة واحدة من هذه المنطقة من بين الدول الاثنتين والثلاثين التي صادقت حتى الآن على البروتوكول الخامس، مع أنها تضم بعضًا من البلدان الأكثر تأثرًا بمخلفات الحرب المتفجرة. وقد أثبتت بالفعل دراسات حديثة أن جميع دول المنطقة متضررة إلى حد معين بمخلفات الحرب القابلة للانفجار، باستثناء البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة.

بالإضافة إلى هذا لا تُعدُّ الألغام الأرضية إلا جزءًا من مشكلة أكبر بكثير. ففي البلدان التي تمزقها الحروب في أنحاء متفرقة من العالم مازالت الملايين من القنابل والقذائف والقنابل اليدوية والصواريخ والأجهزة غير المتفجرة الأخرى، المعروفة عادة باسم مخلفات الحرب المتفجرة، تقتل وتشوه المدنيين الأبرياء حتى بعد صمت الأسلحة بوقت طويل. والواقع أن الآثار البشرية تتحول إلى ما هو أسوأ، خاصة مع تكاثر الذخائر العنقودية التي يمكن أن تنثر آلاف الذخائر الصغيرة على مساحات شاسعة في وقت وجيز للغاية، مع ما يترتب على ذلك من آثار مدمرة عند استخدامها في مناطق مأهولة بالسكان. وهذه الأعداد الهائلة من الذخائر الصغيرة غير الدقيقة وغير الجديرة بالثقة لا تنفجر كما هو مصمَّمٌ لها. ويؤكد الاستخدام الواسع النطاق للذخائر العنقودية خلال حرب العام الماضي في لبنان ومصرع أكثر من مائتي مدني منذ توقف القتال خسائرها المرفوضة. وهو ما ساعد بكثير على الزيادة السريعة في الزخم نحو فرض قيود دولية جديدة على استخدامها.

إنجازات السنوات العشر

بالرغم من استمرار الإصابات والوفيات والمعاناة الاقتصادية الناتجة عن الألغام، تُعتبر اتفاقية أوتاوا قصة نجاح إنسانية، فقد وقعت عليها حتى الآن 156 دولة، كما لاحظت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن مُعدل الإصابات التي تُسببها الألغام المضادة للأفراد قد انخفض خلال السنوات الماضية في الدول التي تُنفذ الشروط الشاملة للاتفاقية. وقد لعِب الأردن دورًا رياديًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجال مكافحة الألغام المضادة للأفراد. وكذلك انضمت مؤخرًا العراق والكويت إلى هذه الاتفاقية، وحاليًا يقوم كل من اليمن والجزائر وتونس وموريتانيا وقطر بتنفيذها. وبالإضافة إلى كل ذلك، ازداد وعي العديد من الدول بمسؤولياتها تجاه عواقب استخدام الأسلحة التي تستمر بالقتل بعد انتهاء الحروب. وتأمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأن تستمر هذه العملية ليس فقط بالنسبة لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد بل أيضًا بالنسبة للأنواع الأخرى من الأسلحة التي تتسبب بحدوث الوفيات والإصابات لمدة طويلة بعد نهاية النزاعات.

وقد حققت الاتفاقية عددا من الإنجازات حتى الآن منها:

(1) حظر ثلاثة أرباع بلدان العالم الألغام المضادة للأفراد.

(2) انخفض إنتاج الألغام المضادة للأفراد واستعمالها بشكل ملحوظ كما توقفت تجارتها تقريبًا.

(3) تدمير عشرات الملايين من الألغام وتطهير آلاف الكيلومترات المربعة من الأراضي.

(4) دخول معاهدة جديدة حيز التنفيذ لتقليل أخطار مخلفات الحرب القابلة للانفجار.

(5) استمرار عدد المصابين الجدد في الانخفاض بوتيرة سريعة.

تحديات إضافية

لا يحصل الضحايا في العديد من البلدان المتضررة على خدمات الرعاية وإعادة التأهيل الملائمة.

تصل الموارد اللازمة لمواجهة هذه المشاكل إلى مئات الملايين من الدولارات الأمريكية ولا يمكن توفيرها إلا من خلال التزامات سياسية ومالية تتعهد بها الحكومات على المدى الطويل.

وتواجه الدول المُلتزمة تحديات كبيرة أمام تنفيذ مسؤولياتها، لذلك تقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالمساهمة في جهود هذه الدول عن طريق تقديم المساعدة للضحايا وتقديم الدعم الفني والقانوني للدول وتذكيرها بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. كما تقوم اللجنة، بالتعاون مع الجمعيات الوطنية والسلطات المحلية، بتقديم الدعم المالي والفني لمساعدة ضحايا الحروب في المجتمعات المتضررة، حيث تـقوم اللجنة بإدارة ودعم 88 مركزًا لإعادة التأهيل الجسدي حول العالم، منها 19 مركزًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الذخائر العنقودية قضية مشتعلة

تشكل مسألة الذخائر العنقودية قضية ذات أهمية قصوى في الشرق الأوسط، فالعديد من بلدانه متأثرة بها تأثرا مباشرا، وهي على وجه التحديد العراق والكويت ولبنان والمغرب (الصحراء الغربية) والمملكة العربية السعودية وسوريا. وفضلا عن ذلك، فقد خلق الاستخدام الواسع لهذه الأسلحة في لبنان في منتصف العام 2006 قوة دفع متزايدة في اتجاه وضع قيود دولية جديدة على استخدامها. وتُجرى المناقشات على الصعيد الدولي بهدف التوصل إلى معاهدة تتعلق بالذخائر العنقودية بنهاية العام 2008.

والذخائر العنقودية هي عبارة عن «أسلحة مساحية» تسقَط بكميات هائلة وغالبًا ما تُسبب تلوُّثًا خطيرًا واسع النطاق، وبالتالي تؤثر على السكان المدنيين وعلى حياتهم الاقتصادية لعقود بعد انتهاء النزاع.

وقد حثت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بلسان رئيسها الدكتور **جاكوب كيلينبرغر** الدول على دعم إقرار معاهدة جديدة في القانون الدولي الإنساني من أجل مواجهة الآثار المأساوية التي يتركها استخدام الذخائر العنقودية على المدنيين ومجتمعاتهم المحلية. وكانت اللجنة الدولية للصليب الأحمر قد عبرت منذ السبعينيات من القرن الماضي عن قلقها العميق إزاء تلك الأسلحة.

وبدأ المجتمع الدولي يدرك، في نهاية نوفمبر/تشرين الثاني من العام 2006 الآثار الخطيرة والواسعة الانتشار التي خلفتها الذخائر العنقودية على المدنيين قبل أشهر قليلة في النزاع في جنوب لبنان. وقد ترك هذا النزاع الذي لم يدم إلا شهرًا واحدًا مساحة من الأراضي تقدر بسبعة وثلاثين مليون متر مربع ملوثة بما يقرب من مليون ذخيرة صغيرة غير منفجرة. وتسببت هذه الذخائر منذ توقف القتال، في إصابة 206 من المدنيين و42 من موظفي إزالة الألغام. وقد برهن هذا النزاع مرة أخرى على أنه من السهل جدًا استخدام تلك الأسلحة بأعداد ضخمة، وأن من الممكن حتى للحروب التي تستغرق وقتًا قصيرًا أن تخلف إرثًا إنسانيًا مأساويًا. ومثال لبنان ليس إلا الأحدث بين أمثلة النزاعات التي كان للذخائر العنقودية فيها آثار خطيرة طويلة الأمد. ونذكر من بين الحالات الأخرى لاوس وأفغانستان والعراق والشيشان وكوسوفو والنزاع بين إثيوبيا وإريتريا.

نحو معاهدة دولية جديدة لحظر الذخائر العنقودية

هذا واستضافت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في إطار الجهد الرامي إلى دفع العمل على تلك القضية قدمًا، اجتماعًا دوليًا للخبراء في أبريل/نيسان من العام 2007 للنظر في التحديات الإنسانية والعسكرية والتقنية والقانونية للذخائر العنقودية. وأتاح اجتماع «مونترو» للخبراء الفرصة للحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، ومصممي الأسلحة، ومنظمات إزالة الألغام والمنظمات غير الحكومية المتخصصة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر لتفحص السمات المميزة الرئيسية لمشكلة الذخائر العنقودية والحلول الممكنة.

وليس هنالك أساس يدعو للاعتقاد بأن تحسين موثوقية صمامات تفجير الذخائر العنقودية أو إضافة خصائص التدمير الذاتي يمكن أن تكون الحل الأوحد أو الرئيسي لمشكلة الذخائر العنقودية. فقد تشكل مثل هذه المداخل التقنية جزءًا من الاستجابة، ولكن لا يمكن الاعتماد عليها وحدها للتأكد من أنها، في ظل مجموعة من الظروف المتنوعة، ستعمل على النحو الصحيح الكفيل بتوفير حماية ملائمة للسكان المدنيين.

وهناك ضرورة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، لوضع معاهدة دولية جديدة لحظر هذه الذخائر. وقد ناشدت اللجنة الدولية جميع الدول أن تبرم على نحو عاجل معاهدة جديدة للقانون الدولي الإنساني تتضمن حظر استخدام الذخائر العنقودية التي تفتقر إلى الدقة والموثوقية، وحظر تطويرها وإنتاجها وتخزينها ونقلها؛ التخلص من المخزون الحالي من الذخائر العنقودية التي تفتقر إلى الدقة والموثوقية؛ مساعدة الضحايا وإزالة الذخائر العنقودية والقيام بأنشطة ترمي إلى التخفيف إلى أقصى حد من أثر هذه الأسلحة على السكان المدنيين.

وإلى أن يتم اعتماد مثل هذه المعاهدة، جددت اللجنة الدولية نداءها إلى الدول أن تضع على الفور حدًا لاستخدام تلك الأسلحة على المستوى الوطني، وألا تقوم بنقلها إلى أي جهة وأن تدمر المخزون المتوفر منها حاليًا. ورحبت بشروع النمسا وبلجيكا والمجر والنرويج بالفعل في تدابير كهذه، كما تعهدت العديد من الدول الأخرى بعدم استخدام بعض النماذج من الذخائر العنقودية وبتدميرها ●

هناك حاجة لمعاهدة جديدة تحظر الذخائر العنقودية وتساعد ضحاياها

«**الألغام الملعونة**»، لوحة للفنان الكويتي **جعفر إصلاح**، 1997، 200 × 260 سم، زيت على قماش.

أدى اندلاع الحرب الأهلية في الصومال في العام 1991 إلى أضرار جسيمة طالت جوانب عديدة من حياة الصوماليين محولة البلد إلى أكثر البلدان فقرا وأدناها في سلم التنمية، ولاسيما أنها مركز النزاع في الصومال كله. وفي ما يلي نظرة على الصومال بعيون شهود على المأساة.

REUTERS

اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الصومال

تعمل اللجنة الدولية في الصومال منذ العام 1977 في تعاون مع جمعية الهلال الأحمر الصومالي، وتضطلع بدور رئيسي في تقديم المعونات الطارئة لضحايا النزاع المسلح والكوارث الطبيعية في البلاد.

وهي تركز اليوم على مواجهة احتياجات الضحايا المتضررين من النزاع المسلح الذي طال أمده، والذي صاحبته أحوال مناخية قاسية. وتتضمن برامجها الطارئة توزيع مواد غذائية وأدوات منزلية أساسية على السكان المتضررين، وتوفير إمدادات طبية وخدمات جراحية طارئة على نقاط الإسعافات الأولية خلف خطوط القتال، وتشمل أيضا إتاحة فرص الحصول على مياه شرب نقية.

بالإضافة إلى هذه البرامج الطارئة، تواصل اللجنة الدولية تنفيذ أنشطتها الأخرى التي لم تتوقف منذ العام 1977، مثل الدعم الطبي لثلاث وعشرين عيادة تابعة للهلال الأحمر الصومالي في المناطق الوسطى والجنوبية من البلاد، ودعم ثلاثة مستشفيات في مقديشو، وبناء أو ترميم منشآت المياه، وتنفيذ مشاريع زراعية وغيرها لفتح أبواب الرزق أمام السكان، وإعادة الروابط العائلية من خلال خدمتي البحث عن المفقودين ورسائل الصليب الأحمر ●

شعب تحالف ضده البشر والطبيعة

محيي الدين محمد*

لا أحد يستطيع حصر الخسائر البشرية التي سببتها الحروب الدائرة منذ نحو ست عشرة سنة، لكن تقارير المنظمات الحقوقية والإنسانية تشير إلى أن حوالي ثلث مليون إنسان توفوا جراء تلك الحروب يضاف إليهم ما يقارب نصف مليون إنسان فقدوا أطرافهم نتيجة الإصابات والعدد مرشح للزيادة مع استمرار النزاعات التي تأخذ كل يوم أبعادا سياسيه واجتماعية أكثر تعقيدا من ذي قبل. وقد خسر الصوماليون أغلب أموالهم وممتلكاتهم وخاصة أهل العاصمة. فأصبح كثير من الصوماليين صفر اليدين بين عشية وضحاها.

ومع انهيار البنية التحتية من خدمات الحكومة المركزية نتيجة الصراعات تدهور الوضع الغذائي للشعب يوما بعد يوم إلى أن وصل إلى حد يعجز المرء عن وصفه حيث ينتظر ملايين الصوماليين الموت البطيء نتيجة الجوع، أو الموت المفاجئ بنيران المتصارعين والمتقاتلين في الشوارع وأمام بيوتهم وأماكن تجمعاتهم العامة. ويشير آخر تقرير للأمم المتحدة إلى أن مليونين ونصف مليون صومالي مهددون بالجوع ما لم تستعجل هيئات الإغاثة والدول المانحة بإرسال الطعام. إذ أن 28٪ فقط من الصوماليين اليوم يحصلون على تغذية صحية. هذا بالاضافة إلى مشكلة توفر المياه الصالحة للشرب والتي لا تتوفر إلا لـ 28٪ فقط من الصوماليين.

يضاف إلى كل ذلك العجز الذي تعانيه المستشفيات وعدم قدرتها على تغطية احتياجات المرضى حيث أصبحت مليئة بكل أنواع المرضى والجرحى والمصابين.

وتحصد الأمراض المختلفة كالملاريا والكوليرا والأمراض الوبائية وتلك التي يسببها سوء التغذية، تحصد أرواح المئات من الصوماليين يوميا فيما الأطباء شبه مفقودين على الساحة وبعضهم لم يطيقوا الصبر على ما أحاطهم من الخوف المسيطر للأجواء. إذ أن هناك اليوم في الصومال طبيبًا واحدًا لكل 33333 مواطنًا تقريبا. كما أن التغطية الصحية مع نسبة تطعيم الأطفال دون سن الخمس سنوات تبقى ضعيفة جدا ولا تتجاوز الـ 27٪.

ومع اندلاع الحرب توقفت عجلة التعليم تماما كغيرها من المرافق الوطنية الأخرى. لكن هذا القطاع كان أوفر حظا من غيره حيث تحرك كثير من المثقفين في داخل الوطن وخارجه من أجل النهوض بالتعليم من جديد ونجحوا في تحريك العجلة المتوقفة مرة ثانية ولو بقدر بسيط، بدءا من المدارس الابتدائية وانتهاء إلى الجامعة. وقد حظي هذا القطاع بدعم من شرائح المجتمع المختلفة التي كانت عطشى لتعليم أولادها. كما •••

معطيات إحصائية حول الوضع الصحي في الصومال **

نسبة المواليد	45,62 ولادة من كل 1000 شخص
نسبة الوفيات	17,6 لكل 1000 شخص
نسبة الوفيات عند الأطفال من (0–5 سنوات)	1679 وفاة من كل 1000 ولادة حية
متوسط العمر	43 سنة للذكور و45 سنة للإناث
معدل الخصوبة	6,84 أطفال / امرأة
معدل الوفيات بين النساء الحوامل	1600 لكل 100,000 امرأة
نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة من عمرهم	225 وفاة من كل 1000 طفل
عدد النساء في سن الحمل	2000000 امرأة
عدد الحمل المتوقع لسنة 2007	100000 حمل

(**) المصدر: منظمة الصحة العالمية

ICRC

(*) كاتب صومالي

نظرة على الصومال

دعمته مؤسسات دولية ومنظمات إنسانية ساهمت في إعادة الأمل من خلال مساعداتها في هذا القطاع. غير أنه قطاع مازال مهددا في أي لحظة بأن تغلق أبوابه إذا استمر الحال على ما هو عليه اليوم.

فقد مر هذا القطاع بمراحل مختلفة من الهبوط والصعود لعله كان أكثرها نموا فترة وجود الحكومة المركزية والتي كانت فعالة في نشاطها الإداري في البلد حيث أعطت اهتماما بالغا لبناء المدارس والمعاهد والجامعات في شتى أنحاء الجمهورية. غير أن عجلة قطار التعليم توقفت بعد أن دخل البلد حروبا أهلية مدمرة أهلكت الحرث والنسل وأكلت الأخضر واليابس. وفي هذه الظروف البالغة الخطورة التي حرمت مئات الآلاف من أبناء الصومال فرصة التعليم لم يكن أمام الشعب إلا أن يتحرك سريعا لإنقاذه، ومن هنا كان خيار التعليم الأهلي الذي يعتمد على الجهود الذاتية للشعب بقيادة منظمات المجتمع المدني. ويعتمد التعليم اليوم على المؤسسات التعليمية الخاصة إذ إن غالبية المؤسسات العامة هي غير عاملة. فهناك خمس جامعات خاصة تعمل في حين أن الجامعة الرسمية الوحيدة متوقفة عن العمل. كما تعمل 125 مدرسة ثانوية خاصة في مقابل 14 مدرسة رسمية (هناك 87 مدرسة رسمية ثانوية غير عاملة) أما في التعليم الأساسي فتعمل 115 مدرسة خاصة و40 مدرسة رسمية في مقابل توقف أكثر من 1500 مدرسة رسمية عن العمل.

لم يستسلم الشعب الصومالي أمام المشاكل المختلفة واعتمد على نفسه ثم المؤسسات والهيئات التي وقفت معه للتغلب على مصائبه الطبيعية وغير الطبيعية. غير أن استمرار الحال على ما هي عليه يهدد بكارثة إنسانية تصيب كل الصوماليين إن عاجلا أو آجلا ●

الأمعاء الخاوية لا تعرف الأمل

ستيفاني باركيه*

تحت أشعة الشمس الحارقة، وقفت عشرات النسوة وقد تشبثن بأحد الحواجز الخشبية. وبدت خلفهن مئات من الخيام المتناهية الصغر المصنوعة من أغصان الشجر وتعلوها قطع من القماش وقد التصقت ببعضها البعض في قطر يمتد مئات الأمتار المربعة. وما لبثت أن انطلقت الإشارة حتى تدافعن لالتقاط أكياس الذرة الصفراء محدثين حالة من الهرج والمرج دفعت الجنود الصوماليين الذين كانوا يتبعون الميلشيات في السابق لمحاولة تفريقهن بالعصا من أجل السيطرة على الموقف. حالة من الشد والجذب بين الجانبين علت فيها أصوات النساء أكثر وأكثر مع محاولات الجنود دفعهن إلى الخلف. بدا الأمر كما لو كان يأسهن قد تفوق فجأة على القوة المسلحة التي يمتلكها الأثيوبيون أو الحكومة الانتقالية أو المتمردون والتي كانت مصدرا للرعب والفزع لهن طيلة أشهر ودفعتهن إلى ترك منازلهن وممتلكاتهن في مقديشو والذهاب إلى مدينة «جوهار» في الشمال الغربي على بعد 90 كم من العاصمة. ولا تهدأ الأمور نوعا ما إلا عندما ينجحن في تحميل الحبوب على العربات الخشبية التي تجرها الحمير المنهكة. عندئذ فقط يمكنهن سرد المواقف الفظة التي تعرضن لها، ولكن على استحياء ودون البوح بالكثير منها.

تقول «**أوبا**» وهي أم لسبعة أطفال :«**كنت أقطن في حي «واردغلي». وفي إحدى الليالي سمعنا أصوات طلقات نارية حول المنزل، فمنا على إثرها بالاختباء خوفا من أن يصيبنا مكروه. وبعد هذا الحادث، قررت ترك المنزل واستأجرت سيارة أقلتنا إلى هنا في «جوهار» حيث استقبلنا أحد أعمامي في منزله. لدي الكثير من الأقارب هنا إلا أنهم لا يملكون مساعدتنا بعد ما فقدوا كل شيء نتيجة للجفاف والفيضانات**».

تنتمي «**أوبا**» لقبيلة «أبجل» وهي من أكثر القبائل المنتشرة في «جوهار». وتمتلك ما يكفي من المال لقطع هذه الرحلة بالسيارة وليس على قدميها مثلما حدث لأخريات كـ «**جورو**» على سبيل المثال.

ترفض «**جورو**» البالغة من العمر 18 عاما والأم لثلاثة أطفال الحديث عن الحرب. تقول:«**أعلم أن المنظمات الإنسانية التي تعمل هنا تقوم بتوزيع المواد الغذائية****. أنا لا أفكر في المستقبل بل في الحاضر فقط، في الطعام الذي يجب أن أوفره لأولادي غدا. فالأمعاء الخاوية لا تعرف الأمل**». لكن أين الزوج؟ تلتفت «**جورو**» إلى الوراء وتنحني لتلتقط أحد الأكياس بينما يتحرك طفلها إلى الأمام فجأة من داخل المئزر الذي تحمله على ظهرها ويصدر بعض الأصوات.

توضح «**حواء**» التي تعمل لدى إحدى المنظمات المحلية غير الحكومية الأمر بدلا من «**جورو**» قائلة :«**لا يأتي الرجال إلى المخيمات. فأحيانا يظلون في المنزل لحراسته ويحاولون القيام ببعض أعمال التجارة الصغيرة لتلبية احتياجات أسرهم، إلا أن أغلبهم يختبئون أيضا. فعندما يتعارك الصوماليون يبدؤون أولا بالقتل. فإذا وقعت مواجهات ووجد الشخص نفسه مشتركا فيها فهو بذلك يعرض نفسه للقتل أو الأسر إذ يظنون أنه يساعد العدو أو يدعمه**».

يشير أحد سكان «جوهار» بالبنان إلى مصنع متداع للسكر يقع بالقرب من مخيم النازحين قائلا: «**أنشأ الإيطاليون هذا المصنع في الثلاثينيات وجرى تأميمه في عهد «سياد بري» ونهب بالكامل في بداية الحرب الأهلية وبيعت كل محتوياته. فهل ترى هذا المصنع؟ هو صورة مصغرة لحال الصومال؟ لماذا تغمر المياه المنطقة منذ عشر سنوات؟ لأنه قد جرى تدمير جميع القنوات والسدود ولم يعد هناك دولة لإعادة البناء. هذا ليس انتقام السماء، لكنه الإنسان هو الذي أتى على الأخضر واليابس**».

ICRC

عندما نتجول في المدينة يمكننا أن نقرأ عبارة «إذاعة جوهار» على حائط أحد الأبنية الصفراء اللون والذي بدا وكأنه غير مأهول. فمنذ سنة أي في شهر كانون الأول/ديسمبر 2006 وقبل بضعة أيام من سقوط المحاكم الإسلامية، روى الصحافيون كيف أنهم اضطروا إلى وقف إذاعة المنوعات الموسيقية والأغاني الشعبية واستبدالها بالأدعية والآيات القرآنية. وتحدثوا عن

عمليات الضغط اليومية التي كانوا يتعرضون لها من أجل إذاعة الأحداث الحقيقية. إلا أنهم كانوا بانتظار أن يتبدل الحال إلى الأحسن. واليوم، أغلقت محطتا «هورن أفريكا» (القرن الأفريقي) و«شابيل» الواحدة تلو الأخرى بعد أن جرى قصفهما وتعرض الصحافيون العاملون لديهما للتوقيف والقتل. فـ**عبد العزيز** البالغ من العمر 25 عاما ويعمل صحافيا في إذاعة «شابيل» يعيش الآن في نيروبي في فندق صغير في حي «إيستليت» الفقير حيث تعيش أعداد كبيرة من الصوماليين. فقد قرر **عبد العزيز** الفرار بعد أن تلقى تهديدات مجهولة المصدر عبر الهاتف. وكان قبل أيام عدة ضمن وفد الصحافيين الصوماليين العائدين بعد مشاركتهم في تشييع جنازة الصحافي **مهاد أحمد علمي** الذي اغتيل على يد اثنين من الرجال المسلحين. ويعود **عبد العزيز** بذاكرته إلى الوراء ويقول: «كنت في سيارة تسير أمام السيارة التي كان يستقلها مدير إذاعة «هورن أفريكا» **علي إيمان شارمارك** وفجأة سمعنا دوي انفجار هائل وانتابنا الخوف جميعا. كان الانفجار يستهدف **علي إيمان** الذي توفي على الفور» ●

ICRC

(★) Stephanie Barquehaisمراسلة إذاعة فرنسا الدولية في شرق أفريقيا

(★★) توزيع المواد الغذائية المشار إليه لا يجري بمعرفة اللجنة الدولية للصليب الأحمر

... الطبيعة أيضا تحاربهم

«إذا تحطم السد، ستغمر المياه وسط المدينة بالكامل، وتنقطع كل الطرق المؤدية إلى البلدة». هذا ما يخشاه **عبد النور**، المقيم في بلدة «جوهر»، عاصمة منطقة «شيبلي» الوسطى في الصومال. فالبيوت مقامة على بعد أمتار قليلة من نهر «شيبلي»، وعلى مستوى أكثر انخفاضا من النهر الذي ارتفع منسوبه على الجانب الآخر من السد الترابي.

وبالفعل، يتسرب الماء من ثنايا السد مما يهدد بسقوطه في أي لحظة. وقد يتطلب الأمر إصلاحات جوهرية وليس مجرد تدعيم. لكن مع ذلك «**لم يغادر أحد بيته بعد خشية التعرض للنهب**» يضيف **عبد النور**.

فبخلاف الحرب العسكرية الدائرة تشكل الطبيعة عدوا آخر يهدد أمن وسلامة وحياة الكثير من الصوماليين ممن يقطنون مناطق بعيدة نسبيا عن النزاع المسلح والمعتمدين بشكل أساسي على الزراعة في حياتهم وقوتهم.

على بعد 25 كيلومترا من «جوهر» في اتجاه النهر، وصلت المياه إلى مستوى خطير أيضا. فبعد ثلاثة مواسم من الفيضانات، تمكن المزارعون من تعزيز السدود بأكياس الرمل التي وزعتها عليهم اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

في قرية «بعادلي» يلعب الأطفال بالقرب من النهر، أو يصطادون فيه، وتنهمك النساء في حمل المياه وإعداد الطعام، أما الرجال فيزرعون الذرة في الحقول. كان السكان منذ بضعة شهور يعيشون على حافة كارثة، فقد حلت بهذه القرية الزراعية وغيرها من القرى المحيطة بالنهر فيضانات لثلاثة مواسم متتالية تركتها بلا طعام.

كان المحصول للموسم الثالث على التوالي لا يسمن من جوع. وبالكاد كانت تلك القرى تجد ما يسد رمقها، إذ لم يكن لديها ما تحصل في مقابله على المواد الأساسية، حتى أن صنارة الصيد البسيطة كانت فوق طاقتهم. تقول **ماريل حاج عباس**: «**لدي أربعة أطفال، وكنت يائسة تماما إذ كانت قدور الطعام لدينا خاوية بعد أن ضاع الجزء الأعظم من حصادنا، ولم نجد في النهاية بذورا لنزرعها**».

بدأت اللجنة الدولية في الصومال في أواخر شهر سبتمبر/أيلول بتوزيع البذور وحصص الطعام لمدة شهرين على 26,750 مزارعا فقيرا وأسرة نازحة ممن لديهم أرض يزرعونها. وحسنت هذه العملية من الأمن الغذائي لعدد بلغ 160,750 شخصا يواجهون كربا اقتصاديا لاسيما أنها شملت 48 كيلوغراما من البقول و24 لترا من الزيت لكل أسرة. كما وزعت أدوات لصيد السمك والزراعة على سكان القرى المجاورة للأنهار.

وبالرغم من بعد هذه القرى عن النزاع، إلا أن عدم استقرار المنطقة جعل أهلها في حالة ضعف شديد أمام الكوارث الطبيعية كالفيضان والجفاف. فالطرق لا وجود لها، والخدمات الأساسية منعدمة. ويزور مندوب الإغاثة باللجنة الدولية السيد **دانيال غانيون** تلك القرى باستخدام القارب ليقف على مدى فاعلية عمليات التوزيع السابقة.

ويشرح **غانيون** أن السبل يمكن أن تقطع بسكان القرى بكل بساطة، فلا يجدون من يمد لهم يد العون. إن المجاعة، التي غالبا ما يصاحبها المرض، يمكنها الفتك بمنطقة بأكملها. وما نقوم به هو مساعدة السكان على تعزيز آليات التعايش الموجودة لديهم لتخفيف حدة المعاناة والكرب».

زرع **عبدالله**، زوج **ماريل**، البذور التي وزعتها اللجنة الدولية. لكنه يقول: «**لم تنته العاصفة بعد، ولدينا طعام وبذور، ويقوم أولادي بالصيد يوميا، غير أن مستوى النهر لا يزال مرتفعا جدا، وبعض القرى لا يمكنها الزراعة لأن مياه الفيضان تغمر حقولها بالكامل. الناس هناك يستخدمون أكياس الرمل للتحكم في الفيضان**». وكانت اللجنة الدولية قد وفرت بالفعل 110,000 كيس رمل للوقاية من الفيضان في كل من مناطق «شيبلي» السفلى والوسطى، و«جيدو»، و«جوبا» الوسطى والسفلى ●

د. أحمد محمد حسن

رئيس الهلال الأحمر الصومالي :

البحث عن المفقودين وحماية المهاجرين في بلد خارج الزمن

تشكل قضيتا المفقودين والهجرة، الشرعية وغير الشرعية، مشاكل حقيقية في الصومال تستدعي الكثير من الجهود من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية الهلال الأحمر الصومالي في أحد أكثر الدول فقرًا في العالم. ويدفع هذا الأمر الجهات العاملة على الأرض إلى اعتماد وسائل بدائية في البحث تأخذ بعين الاعتبار الظروف الأمنية والاجتماعية والعشائرية التي تحكم هذا البلد. وفي ما يلي مقابلة مع رئيس جمعية الهلال الأحمر الصومالي الدكتور أحمد محمد حسن يتحدث فيها عن ظروف عمل الجمعية في الصومال وأهم المشاكل التي تواجههم.

د.أحمد، أعتقد أن معظم الناس على دراية بالمشاكل التي يواجهها شعب الصومال من اضطرابات ونزاعات وكوارث طبيعية. ولكن هل يمكن أن تشرح للذين لا يعرفون الكثير عن الصومال السبب وراء حاجة السكان الشديدة إلى خدمات البحث عن المفقودين؟ ولماذا يصعب عليهم إعادة الاتصال بعائلاتهم أو الحفاظ على علاقاتهم الأسرية أثناء عمليات النزوح التي تحدث من جراء هذه الأوضاع؟

الوضع في الصومال شديد التعقيد بالتأكيد، والكل يعرف ذلك. ولكن الناس يعتقدون في معظم الوقت أن القضية بأسرها قد بدأت في العام 1991. وربما يكون من الأفضل العودة إلى العام 1978 حيث خلفت الحرب الأولى بين الصومال وإثيوبيا عددا كبيرا من الأسرى من كلا الجانبين. وواقع الأمر أن هؤلاء الأسرى تعرضوا لأطول احتجاز شهده التاريخ حول العالم في ما يتعلق بالحرب بين بلدين أو أكثر. كذلك شهدنا تحركا سكانيا من كلا الجانبين في إثيوبيا والصومال، وتفرق أفراد الأسر عن بعضهم البعض وعندها بدأت القصة بأكملها. ومع انهيار الدولة الصومالية وما نتج عن ذلك من تحرك سكاني ضخم داخل البلد وخارجها في العام 1991، تشرد ملايين الصوماليين من جراء النزوح الداخلي وهرب مئات الآلاف إن لم يكن الملايين خارج البلاد إلى كينيا وإثيوبيا وجيبوتي، وجنوبا إلى اليمن، ثم بعد ذلك شمالا ولاسيما إلى أوروبا الغربية وأميركا الشمالية وكندا. وقد خلق ذلك حاجة إلى الحفاظ على الاتصال أو إعادته بين أفراد العائلات التي تفرقت بسبب التحرك السكاني الضخم داخل الصومال وخارجها. ونحن الآن ما زلنا في منتصف الموقف، ونشهد ظاهرة جديدة من هجرة الناس وتنقلها ولكن هذه المرة لأسباب مختلفة مثل الفقر، والنزاع الداخلي، ومحاولة الحصول على فرص عمل خارج بلدانهم، وبالتالي خلقت كل هذه الحالات المعقدة الحاجة إلى إعادة الاتصال أو الحفاظ عليه في ما بين أفراد العائلات.

ولكننا نعيش في عصر الاتصالات عبر الأقمار الاصطناعية والإنترنت والهواتف الخلوية والهواتف النقالة– فلماذا يعتمد الناس بهذا الشكل على جمعية الهلال الأحمر الصومالي لمساعدتهم في العثور على أفراد عائلاتهم وما هي الظروف التي تتسبب في هذا على أرض الواقع؟

أنت على حق بالتأكيد، فاليوم نحن نعيش في عالم تحيطه وسائل الاتصالات ولكننا نتكلم هنا عن مجتمعات محلية شديدة الاستضعاف والفقر. دعونا نتحدث عن الصومال من حيث الظروف الاجتماعية والاقتصادية. إن الصومال لديها أقل المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية سواء في ما يتعلق بالصحة أو التعليم أو المؤشرات الاقتصادية. وغالبية الصوماليين، أو ربما كل سكان المجتمعات المحلية في الصومال، يعيشون تحت خط الفقر. وبالتالي ليس من السهل عليهم الوصول إلى وسائل الاتصال هذه أو استخدامها. ربما يمكن الوصول إلى هذه الوسائل أو استخدامها في بعض الأماكن في الصومال ولكن ذلك غير ممكن بالنسبة لأغلبية الناس بسبب ضعفهم. فالأمر ليس سهلا عليهم أيضا بسبب افتقارهم إلى التعليم، فهم ليسوا جزءا من هذا العالم الجديد في ما يتعلق بوسائل الاتصالات.

في ضوء الصعوبات الحالية في الصومال سواء في ما يتعلق بالأمن أو الانتقالات أو الاتصالات، كيف تتمكنون من جمع كل هذه الرسائل وتوزيعها والتعامل مع طلبات البحث عن المفقودين؟ لا بد أن هذا عمل صعب جدا عليكم!

بالتأكيد الوضع صعب للغاية اليوم في الصومال ولا سيما في المناطق الوسطى والجنوبية حيث النزاع والاقتتال على أوجه بين العشائر، والأسلحة متاحة بشكل كبير. كذلك لدينا ميليشيات المرتزقة، فالأمن مسألة خطيرة للغاية بالنسبة للجميع ونحن بالتأكيد من بينهم، ونجد صعوبة شديدة في التحرك بسبب مثل هذه القيود الأمنية. ومع ذلك فأنا اعتقد أن الهلال الأحمر الصومالي موجود ويعمل في كل أنحاء البلد وله أفرع ومكاتب متفرعة عنها بمساعدة عدد من المتطوعين. وبالتالي نحن جزء من المجتمع، نعيش فيه، وبالتالي نتحرك معه متى تحرك ونعاني متى تعرض الناس للمعاناة. ثانيا، جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ولا سيما الهلال الأحمر الصومالي واللجنة الدولية، بالأساس هي التي قدمت المساعدات الإنسانية في الفترة ما بين الأعوام 1991 و1993 أثناء المجاعة الرهيبة التي جعلت تقريبا كل الصوماليين بحاجة إلى الإغاثة ويتكلون عليها. وكنا نحن من قدم إليهم الإغاثة، كما كنا نحاول رفع وعي الناس. وقد مكنتنا كل هذه الأشياء من نسج علاقة جيدة مع الناس. وأعتقد أننا بذلنا قصارى جهدنا لنبرهن على أرض الواقع أننا نقدم خدماتنا استنادا إلى مبادئ حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ولا سيما الحياد وعدم التحيز. والناس تقبلتنا– بالتأكيد ثمة قبول واسع للجمعية في كل أنحاء البلاد بما في ذلك بلاد بونت (بونت لاند)، وأرض الصومال والمنطقة الجنوبية الوسطى من الصومال. وأنا لا أقصد من ذلك أو أوحي بأن التحرك كان على الدوام سهلا، فبالتأكيد يواجه الناس صعوبات في الحركة ومتطوعونا وموظفونا هم جزء أيضا من المجتمع الصومالي شديد التمزق.

أشرت في معرض حديثك إلى المتطوعين، وأنا أعلم أن لديكم خمسة آلاف من المتطوعين الذين يعتبرون عماد هذه العملية، فكيف تحتفظون بهم؟ ما الذي يدفعهم إلى العمل وهم لا يجنون أموالا من وراء العمل معكم؟

هذا سؤال صعب بالنسبة إلي لأن التحدي الأكبر حول العالم يكمن في كيفية الإبقاء على المتطوعين والأمر بالتأكيد ينطبق على جمعية الهلال الأحمر الصومالي. ومع ذلك فأنا اعتقد أن المتطوعين ملتزمون بشكل كبير بالمبادئ الأساسية لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر وهم يعملون استنادا إلى مبدأ الخدمة التطوعية وذلك في حد ذاته حافز لهم. وهم يقدرون عملهم وغالبا ما يواجهون أحداثا تحرك مشاعرهم وتؤثر عليهم بشكل كبير. وعندما يقومون بعملهم، يقدمون خدمات ملموسة ويقومون بذلك بشكل إنساني وفي بعض الأحيان مؤثر جدا. فهم ينقلون رسائل الصليب الأحمر وغيرها من الخدمات التي يسعدهم تقديمها للناس. وما تعلمناه على مدار الأعوام هو أن فقدان أفراد العائلات للاتصال مع بعضهم البعض تجربة مؤلمة للغاية. فالناس لا يعلمون مصير عائلاتهم وهم يعانون معاناة شديدة بسبب ذلك. والمرء ليشعر بسعادة بالغة عندما يقدم خدمات لتلك العائلات ويساعد على لم شملها، وهذه هي المكافأة الحقيقية التي يحصل عليها المتطوعون لقاء الخدمات التي يقدمونها.

لقد رحل الكثير من الصوماليين إلى بلدان أخرى في المنطقة أو ربما إلى أوروبا أو حتى أميركا الشمالية، فكيف تجدون هؤلاء الأشخاص؟ وكيف يعمل هذا النظام؟

إن البحث عن المفقودين مسألة تخص كل مكونات الحركة لا جمعية وطنية واحدة فحسب. ومعظم الجمعيات الوطنية لها قسم للبحث عن المفقودين خاص بها، سواء كانت هذه الجمعيات في المناطق المتأثرة بالنزاع أو غير المتأثرة به. وهكذا لدينا شبكة من الجمعيات الوطنية ونحن نتحدث عن حوالي 190 جمعية وطنية حول العالم، أي شبكة عالمية. كذلك لدينا أيضا الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين داخل اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جنيف وهي وكالة ذات تاريخ طويل وتمثل الجهاز الفني الذي ينسق كل هذه الأنشطة. تبدأ عملية البحث في العادة بشخص يبحث عن قريب له، ربما داخل الصومال أو خارجها. يذهب هذا الشخص إلى الجمعية الوطنية ويعلمها أنه يبحث عن فلان ويقدم ما نسميه رسالة صليب أحمر. تذهب الرسالة إلى مقصدها، وهو في هذه الحالة الصومال حيث يحدد العاملون بالجمعية مكان الشخص الموجهة إليه الرسالة. ونحن لدينا طرقنا الخاصة في تحديد أماكن الأشخاص، ففي أوروبا قد يكون الموقع عنوانه أو رقم تليفونه، ولكننا هنا نحدد أماكن الأشخاص اعتمادا على العشيرة التي ينتمون إليها. وفي معظم الأحيان يقودنا ذلك إلى البلدة والقرية... فالعنوان بالنسبة لنا ليس تليفونا أو اسم شارع، ولكن الذي يبحث عن الشخص المفقود يكتب على سبيل المثال «مقديشيو» أو ربما أميركا أو أي

•••

ICRC

حاوره: **بيرنار بارت***

(*) Bernard Barrettعضو بعثة كينيا في اللجنة الدولية للصليب الأحمر

نظرة على الصومال

مكان، ثم يكتب اسم العشيرة الأكبر فالأصغر. وهكذا يبدأ القسم الخاص بالبحث عن المفقودين في هذا الفرع في البحث عن هذا الشخص، والعاملون بالقسم يذهبون في بعض الأحيان سيرا على الأقدام أو بالمواصلات بمساعدة متطوعين في كل المناطق والقرى. كذلك تشكل إذاعة «هيئة الإذاعة البريطانية» (بي بي سي) واحدة من وسائل الاتصالات يليها إذاعة الصومال في أنحاء العالم «صوماليز وارلدوايد». وفي فترة بعد الظهر هناك برنامج إذاعي تدعمه اللجنة الدولية يقدم فيه الأشخاص المعنيون أسماءهم إلى اللجنة الدولية، ويذيع البرنامج الأسماء على مدى 12 دقيقة يوميا على ما أعتقد. وفي العادة يقدم الشخص الذي هو خارج الصومال رقم تليفونه ولكن الأشخاص الذين في الداخل يشار إليهم بمكتب الهلال الأحمر الصومالي أو فروعه. وهذه الخدمة تقدم في جميع أنحاء العالم.

■ على مدى العام الماضي، تجدد القتال أو ازدادت حدته في مناطق عدة، كذلك حصلت كوارث طبيعية، فإلى أي مدى أثر ذلك على الأنشطة التي تضطلعون بها سواء في ما يتعلق بحجمها أو بالصعوبات التي تواجهونها للوصول إلى المناطق المتأثرة؟

البحث عن المفقودين نشاط ضخم في الهلال الأحمر الصومالي. لكن في العام الماضي، طرأت بعض التطورات الجديدة في الأجزاء الجنوبية من الصومال والمناطق الجنوبية الوسطى، ولاسيما في مقديشيو حيث مستوى النزاع مرتفع، وعدد النازحين كبير والأشخاص يفرون من بلداتهم. وبالتالي، هرب العديد من الناس من مقديشيو إلى خارج المدينة أو إلى مناطق أخرى في الصومال وفي بعض الأحيان غادروا البلاد. لقد وصلتنا العديد من الطلبات من أفراد العائلات لمعرفة أخبار ذويهم، والطلبات في تزايد مستمر. وإذا قارنا بعض الأرقام التي كانت لدينا في العام الماضي، نجد أن عدد رسائل الصليب الأحمر التي جمعناها في 2006 بلغت حوالي أربعة آلاف وثمانمائة وخمسين رسالة على مدار العام. ويبلغ العدد التقديري للرسائل حتى نهاية العام 2007، حوالي ستة آلاف وأربعمائة وسبع وستين رسالة من رسائل الصليب الأحمر، أي بزيادة قدرها 34 في المائة. ثم هناك توزيع الرسائل، والذي يتعلق كما قلت بشكل كبير بمسألة الأمن. لقد تدهور الأمن بشكل كبير داخل مقديشيو وخارجها في المناطق الجنوبية. وهكذا فقد وزعنا العام الماضي من يناير/كانون الثاني إلى ديسمبر/كانون الأول، على سبيل المثال، حوالي اثني عشر ألفا وسبع وتسعين رسالة. وتقديرنا لكامل عام 2007 هو عشرة آلاف وسبعمائة وست وسبعون رسالة للتوزيع، أي بزيادة قدرها 11٪. وذلك يعود للوضع الأمني، فنحن نواجه صعوبة كبيرة في التحرك بسبب المشاكل الأمنية. وبالتالي يمكنكم أن تروا كيف كان لذلك أثر فعلي على عملنا.

■ لقد أوضحت الزيادة في الطلب والمصاعب التي تواجهونها، ولكن في ما يتعلق بالوصول إلى الصوماليين في بلدان أخرى ولا سيما في الإقليم، ماذا ستفعلون لمواجهة هذه الزيادة في الطلب؟ وهل لديكم أية خطط في ما يتعلق بتعزيز العمل الذي تضطلعون به بالتعاون مع جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الأخرى؟

بالتأكيد، أولا إن البحث عن المفقودين لا يتم في جمعية واحدة، فلا يسع جمعية وطنية أن تقوم به وحدها، ولكن ذلك يتم في إطار تعاون فعلي ضمن الحركة لأن العالم اليوم أصبح صغيرا للغاية والناس يتحركون من مكان لآخر. وهذا التعاون مهم للغاية ولا سيما في السياق الإقليمي. لقد كان على العديد من الصوماليين أن يعيشوا على الأقل لمرة في حياتهم– في غضون هذه الحرب المستمرة منذ 15 عاما– في مكان آخر غير الصومال، في بعض الأحيان في كينيا أو جيبوتي أو إثيوبيا أو اليمن. ولذلك فإن التعاون مع الجمعيات الوطنية الأخرى في المنطقة مهم للغاية. ومكاتب اللجنة الدولية للصليب الأحمر شديدة الحرص على تيسير التعاون بين الجمعيات الوطنية. والمنحى الآخر الآن هو وضع استراتيجية جديدة «لإعادة الروابط الأسرية» لنتمكن من خلالها من التعرف بوضوح على أدوار الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية وحتى الاتحاد الدولي. كذلك نحن الآن على وشك بدء مقياس جديد لعمل وكالة البحث عن المفقودين.

لقد أصبح ذلك مهما للغاية لأن الأساس لا يتعلق بالنزاع فحسب بل يتعلق أيضا بالكوارث الطبيعية. وخير مثال على ذلك هو تسونامي الذي أضر بأكثر من ثمانية أو عشرة بلدان، وأفضى إلى إصابة وقتل أشخاص من جميع أنحاء العالم، ليس فقط من آسيا بل من أوروبا وأميركا وأفريقيا. يتضح من ذلك أن البحث عن المفقودين قد أصبح حاجة إنسانية ملحة وخدمة رئيسية بالنسبة للأشخاص المستضعفين المتأثرين إما بالنزاع أو بالكوارث الطبيعية. وسوف يضفي ذلك بعدا جديدا ،أو توجها جديدا في ما يتعلق بالبحث عن المفقودين ذلك لأن هذه الخدمة ارتبطت تاريخيا وفي معظم الأوقات باللجنة الدولية. ونحن نعتقد أن هذا النوع من التفكير قد تغير، فالبحث عن المفقودين هو أمر يخص كل الجمعيات الوطنية والاتحاد واللجنة الدولية. وأنا على يقين من أن هذا البعد الجديد سوف يحسن بالفعل من خدمات البحث عن المفقودين ويكفل إتاحتها لكل المحتاجين إليها.

REUTERS

صومالي جمع حاجياته على ظهر عربة مغادرًا مقديشو

AFP

مهاجرون غير شرعيين ينتظرون في أحد الكهوف في منطقة «بونت لاند» تمهيدًا للانتقال إلى اليمن

■ بالعودة إلى أنشطة البحث عن المفقودين التي تقوم بها جمعية الهلال الأحمر الصومالي، ما هي في رأيك توجهات الجمعية أو أولوياتها بالنسبة للعام المقبل 2008؟

أعتقد أن تأثير النزاع وغيره من الكوارث الكبيرة التي لا تزال تحدث في الصومال سيتطلب انخراطنا في البحث عن المفقودين، وبالتأكيد سيكون ذلك على المدى الطويل. ولكننا نشهد الآن أيضا بعض الأبعاد الجديدة في ما يتعلق بالبحث عن المفقودين ولاسيما في علاقة ذلك بقضية الهجرة الدولية. فالهجرة التاريخية ليست ظاهرة جديدة، ربما كانت جديدة بالنسبة لأفريقيا، ولكن معظم السكان في العديد من البلدان ولاسيما في الشمال ليسوا أساسا من هناك، وهم في الأصل مهاجرون. نعلم جميعا أن الهجرة بدأت بسبب الأسباب نفسها تقريبا التي تؤدي إليها في يومنا هذا، كعدم التسامح والحروب والمجاعات وما إلى ذلك. ولكن هناك بعدًا جديدًا للهجرات من الجنوب للشمال مع كل تبعاتها الإنسانية. فالكثيرون يفكرون معظم الأوقات في الهجرة من منظور الدول المضيفة، لكن الهجرة بالنسبة لي هي عملية، تبدأ من مكان ما ثم تجد طريقا للهجرة بكل مشاكله من موت وشقاء وفي النهاية نجد المكان المقصود. والإعلام يركز اليوم على هذا المكان المضيف. فنحن نرى الناس عندما يصبحون في الخارج، في أوروبا، وفي جنوب أوروبا، وفي كل هذه القوارب. لكن الأمر أكبر من ذلك، لأن الهجرة مشكلة تبدأ في بلد المنشأ.

فعندما يتعلق الأمر بطريق الهجرة، يمكننا أن نختبر الأمر في ميناء بوساسو الصومالي في بونتلاند مثلا من حيث تبدأ كامل الهجرة إلى اليمن. فالناس يأتون من إثيوبيا وإريتريا والجزء الجنوبي من الصومال، ومن كينيا وتنزانيا حتى. كل هؤلاء الناس يأتون من جميع أنحاء القرن الأفريقي ويهاجرون عبر هذا الميناء في رحلة قصيرة يمكن خلالها أن يتعرضوا لشتى أنواع المصائب. فترى أناسا مكدسين في القوارب الصغيرة يموتون يوميا. ثم، عندما ننظر إلى اليمن نواجه وضعا آخر لمن نجا منهم. إن الهجرة بالنسبة لي مشكلة ضخمة وهي تستدعي بالتأكيد خدمات البحث عن المفقودين لأن الناس يفقدون أفراد عائلاتهم في غضون هذه العملية وبعض الناس يلقون حتفهم. والمسألة الثانية هي الحفاظ على كرامة هؤلاء الأشخاص... أعتقد أن خدمة الحماية سيحتاجون إليها وهم يحتاجون إليها بالفعل ●

هدف المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي ضم ممثلين عن 186 جمعية وطنية في دورته الثلاثين إلى تحديد جدول الأعمال الإنساني للحركة على مدار السنوات الأربع التالية. إذ بدا أن هناك حاجة إلى العمل التعاوني وإقامة شراكات بين الدول ومكونات الحركة وغيرها من أصحاب المصالح للاستجابة إلى التحديات الإنسانية ذات الاهتمام المشترك وهي التدهور البيئي، بما في ذلك تغير المناخ والهجرة الدولية والعنف، ولاسيما في المناطق الحضرية والأمراض الناشئة والراجعة وغير ذلك من التحديات ذات الصلة بالصحة العامة، مثل الحصول على الرعاية الصحية. أما الهدف الثاني للمؤتمر فكان في إعادة التأكيد على الطبيعة المحددة لعمل حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر والشراكات ودور الجمعيات الوطنية المساعد للسلطات العامة في المجال الإنساني؛ وثالثا، إعادة التأكيد على القانون الدولي الإنساني وتنفيذه. والهدف الرابع كان الوصول إلى تعزيز الأطر القانونية للاستجابة الدولية للكوارث.

وأعدت لهذا الغرض وثيقة أساسية شكلت المدخل للنقاش كونها تضمنت أهم المعلومات حول القضايا الأربع. وإن اعتبرها المؤتمرون وثيقة «طموحة جدا» غير أنهم أكدوا أن هذا الطموح يعزى إلى الحاجة الملحة لمواجهة «هشاشة كوكبنا ومحدوديته ونقاط ضعفه» و«تزايد الترابط بين الظواهر»، وهي من السمات التي تميز عالم اليوم.

ورأت الوثيقة ضرورة في تعزيز التدابير المتعلقة بالتأهب للكوارث والحد من المخاطر من أجل كفالة أفضل حماية ممكنة لأشد الناس استضعافًا إزاء آثار الكوارث التي تتزايد وتيرتها وقسوتها، وإزاء نتائج التدهور البيئي وتغير المناخ.

أما في ما خص الهجرة الدولية فقد أكدت الوثيقة على أن الأولوية الأساسية بالنسبة لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر في بلدان المنشأ والمرور والمقصد، ستظل تتمثل في مساعدة الأشخاص الذين باتوا مستضعفين من جراء الهجرة والاتجار بالبشر والاستغلال على وجه الخصوص، أيًا كان وضعهم القانوني. ولا يقتصر هذا الالتزام على العون المادي، بل يشمل أيضًا أنشطة المناصرة الرامية إلى مكافحة التمييز ضد المهاجرين وتعزيز احترام الكرامة الإنسانية.

هذا ومع تزايد العنف، ولاسيما في المراكز الحضرية رأت الوثيقة أن للدول دورًا محوريًا في حماية ورعاية السكان المعرَّضين للعنف ولكن جميع الأطراف اتفقت على ضرورة بذل جهود شاملة مشتركة على مستوى المجتمع من أجل منع العنف وتهدئة وتيرته والتخفيف من

ICRC

المؤتمر الدولي الثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر

انعقد المؤتمر الدولي الثلاثون الذي يضم الجمعيات الوطنية واتحادها الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر والدول الأطراف في اتفاقيات جنيف خلال الفترة من 26 إلى 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2007 في جنيف. وقد انتهى بالتزام المجتمعين بتقوية العمل الإنساني التعاوني وعلى الحاجة إلى استجابة جماعية من أجل معالجة الآثار الإنسانية للتحديات الكبرى التي تواجه الإنسانية.

«معا من أجل الإنسانية» في مواجهة تحديات العصر

التدهور البيئي والهجرة والعنف والأمراض أهم تحديات العصر

آثاره، مع إيلاء عناية خاصة لمساعدة الشباب المتضرر منه.

وبدت هناك ضرورة لمواجهة التهديد المتزايد المتمثل في فيروس الإيدز ومرض السل والملاريا، من بين سائر تحديات الصحة العامة، عن طريق تقوية النظم الصحية وإعداد الخطط الصحية الوطنية، ولاسيما على مستوى المجتمع المحلي حيث تكون أعمال الوقاية والرعاية التي يضطلع بها متطوعو الصليب الأحمر والهلال الأحمر في أوج فعاليتها.

وبناء على ذلك صدرت عن المؤتمر قرارات عدة. فقد سعى القرار الأول إلى توضيح طبيعة العلاقة الفريدة بين الجمعيات الوطنية وحكوماتها. وتعمل الجمعيات الوطنية كجهات مساعدة رسمية للسلطات العامة في مجال العمل الإنساني، بما في ذلك نشر القانون الدولي الإنساني، والتأهب للكوارث والإغاثة منها، وتقديم خدمات الصحة والرعاية. وذكر القرار أن هذا الدور لا يمتد ليشمل جميع أنشطة الجمعيات الوطنية التي يجب أن تتمتع بحرية تنفيذ التفويض المنوط بها وأن يحق لها رفض الأعمال التي تتعارض مع المبادئ الأساسية للحركة.

واعتُمد أيضًا قرارٌ ثانٍ بشأن القانون الدولي الإنساني تضَمَّن، من بين نقاط أخرى، إعادة تأكيد استمرار ملاءمة وانطباق ما يشتمل عليه القانون الدولي الإنساني من ضمانات أساسية لحماية الأشخاص في النزاعات المسلحة الدولية منها وغير الدولية بغض النظر عن وضعهم القانوني.

ويُنظر إلى اعتماد قرار ثالث بشأن «الإرشادات المتعلقة بتيسير وتنظيم الإغاثة الدولية من الكوارث ومساعدات التعافي الأولية على الصعيد الوطني» بوصفه خطوة تاريخية ترمي إلى مساعدة الحكومات على تحقيق التأهب القانوني الضروري للكوارث. وسوف تتيح الإرشادات للحكومات حل المشكلات القانونية قبل وقوع الكوارث، عوضًا عن مواجهتها في ظل الفوضى التالية لوقوع الأزمة، وذلك من أجل تأمين وصول المعونة إلى الضحايا على نحو أسرع وأكثر فعالية.

تعجز أي دولة أو منظمة إنسانية منفردة عن التصدي للتحديات من دون جهد جماعي

ICRC

وأشارت رئيسة المؤتمر السيدة **ماندیزا كالاكو–ويليامز** إلى أهمية العمل المجتمعي في تحقيق النتائج الفعالة: «**يجب أن تبدأ استجابتنا لتلك التحديات على المستوى المحلي إذا كان لها أن تكون ناجحة ومستدامة. ويستطيع عملنا أن يسهم –مثلما يفعل بالفعل– في بناء المرونة الضرورية على مستوى المجتمع المحلي. وهكذا يمكن للتكامل بين الأطراف الإنسانية الفاعلة أن يعبّر حقًا عن معنى الشعار الجديد للحركة، «معًا من أجل الإنسانية»، وتأثيره الملموس.**

إعلان «معا من أجل الإنسانية»

بناء على ما تقدم أعادت الدول المشاركة في المؤتمر تجديد التزاماتها تجاه التحديات التي تواجه العالم اليوم وتؤثر على الإنسان وذلك من خلال اعتماد إعلان «**معا من أجل الإنسانية**». ورأى الإعلان: «إن الحجم العالمي لكل تحد من هذه التحديات يتطلب استجابة جماعية لأنها فوق قدرة الدول أو المنظمات الإنسانية على مواجهتها بمفردها. ولمواجهة العواقب الإنسانية المترتبة على تلك التحديات، يجب أن نكثف التفاعل في تنفيذ العمليات والشراكات فيما بيننا ومع المؤسسات الأخرى – كالمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات التي تتجاوز نطاق الولاية الوطنية والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام والقطاع الخاص – وفقًا للمبادئ الأساسية وسياسات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومسترشدين بروح شعار هذا المؤتمر «**معا من أجل الإنسانية**».

وعبر الإعلان عن «قلق شديد أمام العبء المتزايد الذي يواجه الناس في كل مكان، ولاسيما أشد الناس فقرا، بسبب زيادة الكوارث الطبيعية وندرة الموارد جراء التدهور البيئي وعوامل أخرى مثل تغير المناخ، ممّا يساهم في الفقر والهجرة ويؤدي إلى تفاقم مخاطر العنف والنزاعات.» وأعلن المؤتمرون: «إننا عازمون على العمل مع الشركاء من أجل تعزيز الوعي بالعواقب الإنسانية الخطيرة الناجمة عن التدهور البيئي وعوامل أخرى مثل تغير المناخ.

وسنستفيد من قاعدة الجمعيات الوطنية المتمثلة في المجتمع المحلي لخفض أوجه ضعف المجتمعات المحلية حيث تتسم مخاطر البيئة والتدهور البيئي بالحدة وحيث القدرة على التكيّف منخفضة. ونؤكد مجددًا أن التأهب ●●●

●●● للكوارث عنصر أساسي في إدارة الاستجابة، وسنسعى إلى تحسين القدرات الفردية والجماعية على الاستجابة السريعة لأنواع جديدة من التحديات الإنسانية الناجمة عن التدهور البيئي والعوامل الأخرى المساهمة فيه مثل تغير المناخ.

وإننا عازمون على إدراج التكيف مع تغير المناخ في الخطط والسياسات الخاصة بإدارة أخطار الكوارث، وسنسعى إلى حشد الموارد البشرية والمالية اللازمة لتنفيذها مع إيلاء الأولوية إلى الأنشطة التي تستهدف أشد الناس ضعفًا».

وفيما خص الهجرة الدولية أعلن المؤتمرون «نحن، في الوقت الذي نعترف فيه بالفوائد العديدة التي تنطوي عليها الهجرة الدولية وطبيعتها المعقدة والمتعددة الأوجه نقر بأن العواقب الإنسانية الناجمة عن الهجرة تتأثر منها جميع مناطق العالم. ويقلقنا بشكل خاص احتمال أن يعيش المهاجرون، بغض النظر عن وضعهم، خارج النظم الصحية والاجتماعية والقانونية التقليدية، وقد يتعذر عليهم الوصول إلى العمليات التي تضمن احترام حقوقهم الأساسية لأسباب متنوعة.

ونعترف بدور الحكومات، في إطار القانون الدولي، ولاسيما القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني، في تلبية الاحتياجات الإنسانية للأشخاص المتضررين من الهجرة ومواجهة أوجه الضعف الملازمة لوضعهم واتخاذ تدابير فعّالة بما فيها منع الاتجار بالبشر واستغلال الأشخاص والحيلولة دون اختفائهم، وعن تقديم الدعم لضحايا الاتجار بالبشر.

وعند تلبية الاحتياجات الإنسانية للأشخاص المتضررين من الهجرة ومواجهة أوجه الضعف الملازمة لوضعهم في بلدان المنشأ والعبور والمقصد، يتعين علينا الاستناد إلى الخبرة الكبيرة التي اكتسبها الصليب الأحمر والهلال الأحمر، في ما يتعلق بالأمور التالية:

(أ) تقديم المساعدة الإنسانية: كتوفير الغذاء والمأوى والملبس، والرعاية الصحية والإسعافات الأولية، والدعم النفسي والاجتماعي على سبيل المثال... إلخ؛

(ب) توفير الحماية: كإعادة الروابط العائلية، وتقديم المشورة القانونية والإدارية، ومكافحة الاستغلال والنصب والاحتيال، وتقديم معلومات عن مخاطر الهجرة غير الشرعية، وزيارة المهاجرين المحتجزين من أجل المساعدة على تحسين ظروف احتجازهم ومعاملتهم عند الاقتضاء؛

(ج) المناصرة: تقديم منظور إنساني للقرارات المتعلقة بالسياسة العامة، ومكافحة العنصرية وكراهية الأجانب والتمييز؛ وتعزيز

ICRC

المعايير الدولية في هذا الصدد.

(د) الإدماج وإعادة الإدماج: كتوفير خدمات الاستقبال، ومساعدة المهاجرين على النفاذ إلى أسواق العمل؛ وتعزيز المشاركة الاجتماعية والتضامن على سبيل المثال (كمتطوعين تابعين للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر مثلا).

ونعترف بدور الجمعيات الوطنية في تقديم المساعدة الإنسانية للمهاجرين المستضعفين بصرف النظر عن وضعهم القانوني، استنادا إلى مبدأي الإنسانية والحياد.

وفيما خص العنف في البيئات الحضرية تضمن الإعلان إقرارا « بأن العنف يمثل السبب الرئيسي للوفاة والإصابات والمعاناة البشرية التي يمكن الحيلولة دون وقوعها في مختلف أنحاء العالم. ويشكل العنف تحديا خاصا في المناطق الحضرية التي غالبا ما تتفاقم فيها المشاكل بسبب نمو السكان السريع، والفقر وعدم المساواة الاقتصادية، وقصور الأمن والخدمات العامة، وسهولة الحصول على المخدرات والأسلحة». واعترف «بأن الدول تتحمل المسؤولية الأساسية عن توفير الأمان وضمان ما يكفي من الرعاية والدعم لضحايا العنف، ووضع السياسات والأطر القانونية التي تهدف إلى منع العنف والتخفيف من حدته.

وإننا عازمون على وضع برامج شاملة لمنع العنف من أجل إقامة بيئات اجتماعية أكثر أمنا في المدن، وتسهيل إعادة تأهيل الشباب المتأثرين بالعنف من أجل الحيلولة دون تعرضهم للعزلة والتطرف والحد من تعرضهم للمخدرات والجريمة.

وسنقوم بحشد احترام المجتمع المحلي للتنوع ومكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب والتهميش وغير ذلك من أشكال الإقصاء، وكذلك تمكين المتطوعين والشباب في الأنشطة الإنسانية من منع العنف أو نزع فتيله أو التخفيف من حدته، خاصة في البيئات الحضرية بالاستناد إلى الخبرة الكبيرة التي تتمتع بها الجمعيات الوطنية».

وفيما خص الأمراض الناشئة والمتكررة وغيرها من التحديات في مجال الصحة العامة رأى الإعلان «أننا نسلم بأن فيروس نقص المناعة البشرية وإنفلونزا الطيور والإنفلونزا البشرية والسل والملاريا وغيرها من أخطار الصحة العامة تهدد الأفراد والمجتمعات في مختلف أنحاء العالم. وإن انخفاض قدرة البنية التحتية للصحة العامة في العديد من البلدان وقدرتها على التكيّف، فضلا عن التغيير الديموغرافي، ونواحي القصور في مجالي المياه والصرف الصحي، وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وما يترتب عليها من عواقب على زيادة معدلات الاعتلال والوفيات، كلها عوامل تؤدي أيضا إلى تفاقم هذه الكارثة وتأثيرها بشكل خاص على أفقر الفقراء.

ونؤكد على ضرورة وضع خطط وطنية في مجال الصحة مع إشراك الجمعيات الوطنية، وإدراج تمكين المتطوعين والفئات المتضررة لضمان أن برمجة الخطط وتنفيذها يشملان جميع السكان المتضررين والمستضعفين، مثل الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، والمجتمعات المعرضة لخطر الأمراض الناشئة والمتكررة، وضحايا الاستغلال الجنسي والاتجار بالبشر وغير ذلك من أشكال العنف، والسجناء السابقين والأطفال اليتامى.

ونقر بضرورة حصول هؤلاء المستضعفين على الرعاية الصحية الأساسية دون تمييز، فضلا عن الأدوية واللقاحات الضرورية. وإن الحصول على الدم المأمون من خلال التبرع الطوعي والمجاني بالدم يمثل هدفا أساسيا من أهداف الصحة العامة وسيظل كذلك.

ونؤكد أيضا على أهمية توفير الخدمات الطبية لكل فرد هو بحاجة إليها بغض النظر عن وضعه القانوني وعلى ضرورة تمتع هذه الخدمات بالحماية اللازمة.

ونحرص على إدراج الصحة العامة كجزء لا يتجزأ من إدارة الكوارث الفعّالة (بما في ذلك الصحة العامة والمياه والصرف الصحي ومكافحة الأوبئة وحالات الطوارئ المتعلقة بالصحة العامة).

ونعترف بأن نهجا شاملا للصحة العامة يجب أن يعالج مسألتي السل وفيروس نقص المناعة البشرية وغيرهما من الأخطار الصحية في السجون، بما في ذلك المتابعة الضرورية للسجناء السابقين ●

المغرب العربي

[ملف خاص]

على العكس من منطقة المشرق العربي المتخمة بالصراعات، يبدو المغرب العربي مكانا وادعا لولا التفجيرات التي ضربت الجزائر والمغرب مؤخرًا والنزاع في الصحراء الغربية. كيف ينظر هذا المغرب العربي إلى مشرقه وصراعاته؟ وما أثر الفلسفة المغاربية وصوفيته على إسلام اليوم والأمس؟ وكيف نظر المغرب إلى القانون الدولي الإنساني بل وكانت بعض رموز التاريخ المغربي رائدة في الدعوة إليه؟ يحاول هذا الملف أن يعرض لبعض من أثر الثقافة المغاربية في عالمنا اليوم وفي رسم إطار إنساني للقانون الدولي حتى قبل أن يتبلور نصوصا واضحة المعالم. من خلال مقالات فكرية لبعض أهم كتاب المنطقة.

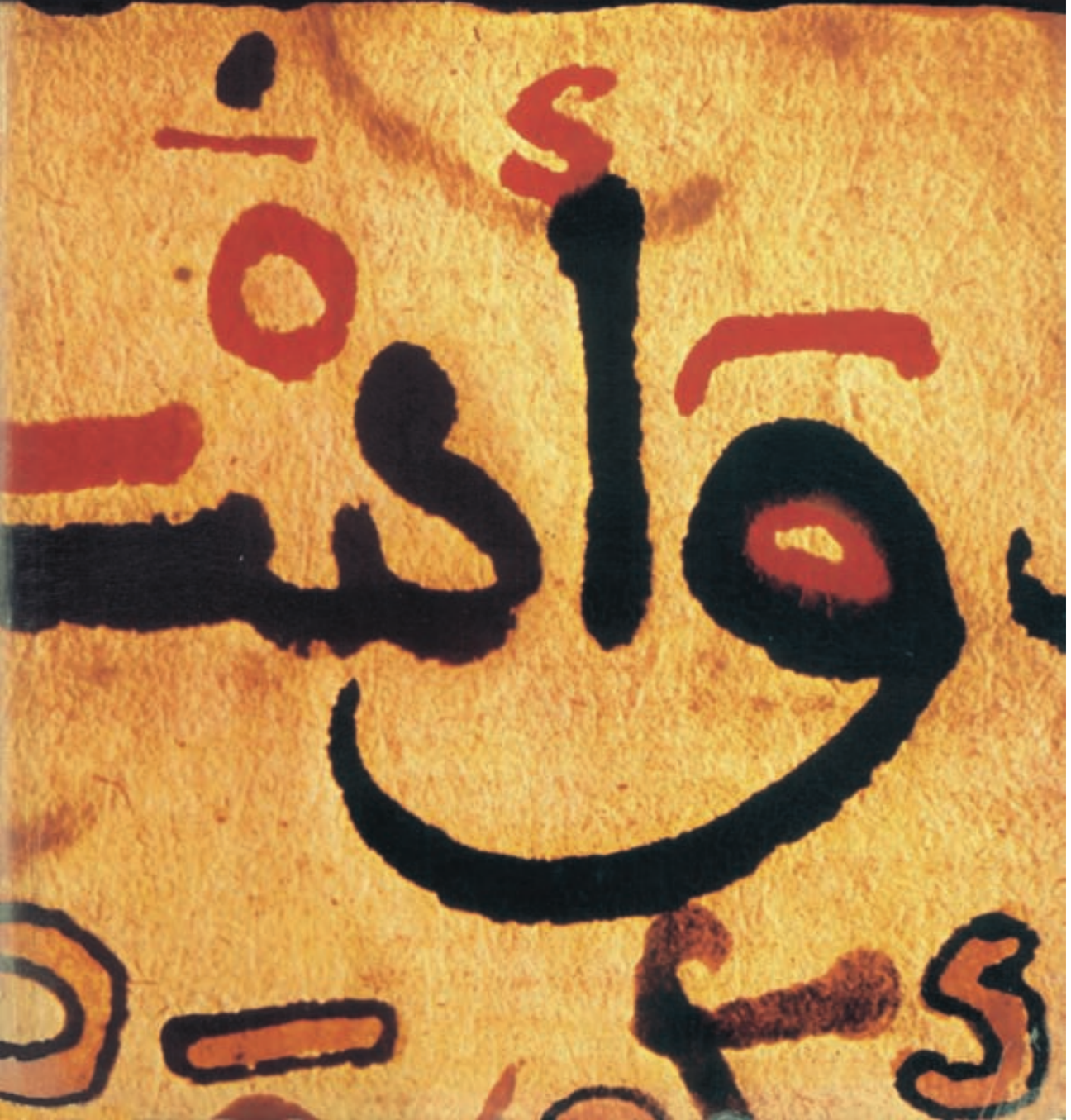

اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمغرب العربي:

تاريخ من التبادل الثقافي والعمل الإنساني

إيف أرنولدي*

منذ منتصف القرن التاسع عشر وبداية الألفية الجديدة يوجد تقارب بشكل أو بآخر بين فكرة وعمل الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمغرب العربي...

فقد استقبلت تونس مؤسس الصليب الأحمر والهلال الأحمر «هنري دونان» الذي أقام لعدة أشهر على أراضيها في العام 1856. وأدى شغفه الكبير بالمغرب العربي في ذلك الوقت وبالدين الإسلامي إلى قيامه بنشر يومياته تحت عنوان: Notice sur la Régence de Tunis («لمحة عن الأيالة التونسية») وحصل عنها على «نيشان الافتخار» من الباي الحاكم في تلك الفترة، وهو أعلى وسام يمنح في العهد الملكي. ويعرض هذا النيشان حاليا في المتحف الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر في جنيف وهو النيشان الوحيد الممنوح له من بلد خارج أوروبا. (انظر العرض الخاص لكتاب دونان في باب «بلا رتوش»)

وكانت اللجنة الدولية للصليب الأحمر قد أنشأت بعثتها الإقليمية في تونس في العام 1987 وجرى توقيع اتفاق مقر مع السلطات التونسية يوم 11 يناير/كانون الثاني1991 حيث صدق عليه مجلس النواب في العام نفسه.

نريد من ذكر هذه التواريخ إظهار العلاقات الوثيقة والتاريخ الطويل الذي يربط اللجنة الدولية بمنطقة المغرب العربي. فإذا كانت لـ«دونان» وقفة على الصعيدين الجغرافي والمعنوي في المغرب خلال رحلته من جنيف إلى سولفرينو، فإن اللجنة الدولية لم تنتظر حلول العام 1987 للعمل لصالح الضحايا في المنطقة كلما استدعى الأمر ذلك. فهي كانت دائما متواجدة لتقديم المساعدة والحماية للضحايا سواء كان ذلك في إطار النزاعين العالميين أو أثناء حرب الجزائر (1955–1962) مرورا بنزاع بنزرت الذي وقع في تونس في العام 1962 فضلا عن نزاع الصحراء الغربية الذي لا يزال ينتظر حلا.

وتغطي البعثة الإقليمية في تونس حاليا كلا من ليبيا وتونس والمغرب وموريتانيا. وهي افتتحت بعثة في الجزائر في العام 2002. وتتولى بعثة تونس المسائل الإنسانية المتعلقة بملف الصحراء الغربية لاسيما زيارة السجناء المغاربة المحتجزين لدى جبهة البوليساريو وذلك حتى العام 2005 بالإضافة إلى إشكالية البحث عن المفقودين. (انظر «الحياد لمساعدة ضحايا النزاع في الصحراء الغربية»).

وتقوم البعثة الإقليمية بزيارة الأشخاص المحرومين من حريتهم في كل من تونس وموريتانيا وذلك منذ العام 2005. كما تزور أيضا الأشخاص المحتجزين في سجون الجزائر منذ العام 1999 وكذلك أماكن الحبس الاحتياطي في مراكز الشرطة والدرك.

وتأتي زيارة اللجنة الدولية للسجون في هذه البلدان الثلاثة وفقا للاتفاقات المبرمة مع السلطات المعنية في كل بلد. ونتيجة لقيام اللجنة الدولية بعرض خدماتها في إطار حق المبادرة الإنسانية. ومن خلال رسائل الصليب الأحمر، تواصل اللجنة الدولية عملها في الحفاظ على الروابط بين الأسر في المنطقة وأقاربها المحتجزين في جوانتانامو والعراق. (انظر «الحماية: مبادرة تتعدى نطاق الاتفاقيات»).

وبالإضافة إلى النشاطات التي تتولاها في مجال الحماية، تعمل اللجنة الدولية على تعزيز التعريف بالقانون الدولي الإنساني داخل مناهج التدريس في المدارس والجامعات وفي برامج تدريب القوات المسلحة وقوات الأمن في بلدان المغرب العربي الخمسة. ويجري الاعتماد على اللجان الوطنية المعنية بتنفيذ القانون الدولي الإنساني التي أنشئت في المغرب في العام 2003 وتونس وليبيا في العام 2005 للقيام بدور فعال في هذا المجال.

وعلى مر السنين، استطاعت اللجنة الدولية إقامة تعاون وثيق بينها وبين الجمعيات الوطنية للهلال الأحمر في بلدان المغرب العربي. واللجنة الدولية على استعداد كامل لتقديم المزيد من الدعم للبرامج التي تتولاها الجمعيات والتي تنفذ في إطار مشاريع محددة تدخل في نطاق مجالات عملها.

وهناك مجال تستطيع اللجنة الدولية من خلاله التعاون بشكل أكبر مع جمعيات الهلال الأحمر وهو إعادة الروابط الأسرية. ففي الواقع، أصبحت طبيعة بعض النزاعات الدائرة في العالم حاليا تخلف أضرارا متزايدة على المدنيين وتقطع النسيج الاجتماعي كله. هذا بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية وتدفق موجات الهجرة التي تزيد من وطأة هذه الأحداث. وتعد مسألة إعادة الروابط الأسرية من بين النشاطات الإنسانية الأساسية التي تضطلع بها اللجنة الدولية لمساعدة هؤلاء الأشخاص الذين تقطعت السبل بينهم وبين ذويهم.

وأود أن أختتم مقدمة الملف الخاص بالمغرب العربي بالحديث عن «هنري دونان» وأن أذكر جملة مقتبسة من نص له يحمل عنوان «وطأة الأفكار المكتسبة» حيث يطلق «دونان» هذا التحذير قائلا: «العدو ليس الدولة المجاورة ولكنه الجوع والبرد والفقر والجهل والروتين والخرافات والتحيز». وينبغي أن تدفعنا هذه الكلمات إلى أن نوجه نشاطاتنا وتركيزنا نحو الحوار والمشاركة في الوقت الذي تسعى فيه عناصر الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، كلٌ في مجاله، من أجل حماية حياة وكرامة الضحايا والتخفيف من معاناتهم.

ليس من السهل دائما إقامة حوار مع اختلاف الأشخاص والحضارات، إلا أنه الطريقة الوحيدة للتفاهم والتوافق وتحديد القيم والاهتمامات المشتركة. فإقامة حوار يتطلب فعليا بذل الكثير من الجهد والاستماع للآخر وأخذ كلماته على محمل الجد. لا يعني ذلك بالضرورة مشاركته الرأي لكن علينا إبداء الاحترام له والسعي لمد الجسور بيننا وبينه وإبراز الجوانب المشتركة وليس نقاط الاختلاف. وبالنسبة للمغرب العربي، تواصل اللجنة الدولية التي تتسم بالحياد والاستقلالية اليوم وغدا حوارها، ليس فقط مع السلطات لكن أيضا مع الدوائر الأكاديمية وممثلي المجتمع المدني وصفوة المثقفين. وليس أدل على ذلك سوى مساهمات المثقفين المغاربة الرفيعة المنشورة في هذا العدد من «الإنساني» الذي يزخر بوجهات النظر المتباينة ●

(*) Yves Arnoldy المندوب الإقليمي في منطقة المغرب العربي

الحياد لمساعدة ضحايا النزاع في الصحراء الغربية

ICRC

ساهمت اللجنة الدولية في عمليات تبادل المحتجزين لدى أطراف النزاع في الصحراء الغربية. وفي الصورة الدفعة الأخيرة من الأسرى المغاربة الذين أُطلق سراحهم من قبل جبهة البوليساريو في العام 2005

محمد بن أحمد

اضطر جندي مغربي وخطيبته إلى الانتظار 24 عاما قبل إتمام زواجهما في يناير/كانون الثاني من العام 2004. كان ذلك بعد ثلاثة أشهر من إطلاق سراحه من قبل جبهة البوليساريو التي كانت تحتجزه في تندوف.

وكان **عبد الرحمن بهية** قد أعلن خطبته على في العام 1979 قبل سقوطه في الأسر بفترة وجيزة. وقد وصلت أول رسالة للعروس الشابة من خطيبها عبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر بعد ستة أعوام من اختفائه. وهذه الرسائل هي التي دفعت بـ**بهية** إلى تعلم القراءة والكتابة «**للمحافظة على خصوصية الرسائل المتبادلة بيننا**» كما تقول. وبعد إطلاق سراحه وجد **عبد الرحمن بهية** في انتظاره «**كان لدي يقين بأنها ستنتظرني فثقتي بها كانت عمياء منذ اليوم الأول**».

×××

يعد الحياد مبدأ عمليا، وهو وسيلة وليس غاية في حد ذاته! وكثيرا ما يساء فهمه لاسيما أثناء الأزمات من جانب أنصار نظرية «إذا لم تكن معي فأنت ضدي»!

وتعتمد اللجنة الدولية هذا المبدأ حتى تستطيع تقديم المساعدة للضحايا على الجانبين، إذ يتعين عليها الاتصال بطرفي النزاع. كما أن عليها أيضا ألا تأخذ جانب أحد الطرفين دون الآخر حتى تحظى بقبول لدى الطرفين وتتمكن من العمل في جو من الثقة. فهدفها إنساني بحت وتسعى إلى تخفيف معاناة الضحايا دون فرق.

وإذا تكلمنا عن الحياد فنحن نقصد في المقام الأول الضحية. فمن هم ضحايا نزاع الصحراء الغربية إذن ولصالح من منهم سعت اللجنة الدولية ولا تزال تسعى؟

السجناء والمفقودون

اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره رقم 690 الصادر في أبريل/نيسان 1991 خطة التسوية التي اقترحها الأمين العام للمنظمة الأممية والتي تنص على إمكانية تبادل الأسرى تحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وتقضي الخطة بأن تجري إعادة الأسرى إلى وطنهم بعد الانتهاء من عملية تسجيل أسماء جميع الأشخاص المؤهلين قانونا للتصويت في الاستفتاء. ودفع هذا الشرط رئيس اللجنة الدولية للكتابة لملك المغرب وللأمين العام لجبهة البوليساريو وللأمين العام للأمم المتحدة حيث وجه الدعوة للأطراف المعنية من أجل الفصل بين القضايا الإنسانية والجوانب السياسية المتعلقة بتسوية النزاع.

وفي أعقاب ذلك، جرى دعم التعاون مع الأطراف المعنية والسماح للجنة الدولية بزيارة الأسرى مما مكنها من تقديم حماية أفضل للأشخاص الواقعين في الأسر فضلا عن القيام بنشاطاتها المعهودة في إطار العديد من عمليات الإعادة إلى الوطن.

وزارت اللجنة الدولية أيضا الأشخاص المحتجزين التابعين لجبهة البوليساريو لدى المغرب وذلك حتى العام 1996. وفي الواقع، كان المغرب قد أطلق سراح 66 أسيرا في 31 أكتوبر/تشرين الأول من العام 1996 وتم تسليمهم إلى جبهة البوليساريو من طرف اللجنة الدولية. ومنذ ذلك الحين أعلن المغرب عدم احتجازه لأي أسير تابع لجبهة البوليساريو.

واصلت اللجنة الدولية زيارة العسكريين المغاربة المحتجزين لدى الجبهة وذلك حتى العام 2005. كما أطلقت الجبهة سراح من تبقى من الأسرى المغاربة والبالغ عددهم 404 أسرى في 18 أغسطس/آب 2005 والذين مكثوا في الأسر حتى ذلك التاريخ. وأعيدوا في اليوم نفسه إلى وطنهم برعاية اللجنة الدولية.

وواصلت اللجنة الدولية منذ إطلاق سراح الأسرى المغاربة بذل الجهود من أجل المساهمة في كشف مصير الأشخاص المفقودين من جراء النزاع.

اللاجئون ولم شمل الأسر

تشير الإحصائيات التي قامت بها الأمم المتحدة حول اللاجئين إلى أن غالبية هذه الفئة من الضحايا من الصحراويين والذين يبلغ عددهم 85 ألف لاجئ، وفقا للأرقام التي قدمتها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، يعيشون داخل المخيمات المؤقتة المقامة في الصحراء الواقعة في الجنوب الغربي من الجزائر.

وتقع قضية اللاجئين من الصحراويين ضمن إطار المهام الموكلة للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين. وفي هذا الإطار، تساعد اللجنة الدولية سكان المخيمات على الحفاظ على علاقاتهم بذويهم المقيمين في الخارج، وذلك من خلال رسائل الصليب الأحمر لاسيما فيما يتعلق بلم الشمل والبحث عن المفقودين الذي يعد مسألة حيوية بالنسبة للأسر ●

نصرة القضايا العادلة بالتنقيد بالقيم الإنسانية

قد يبدو للوهلة الأولى أن موضوعا كحرمة الذات البشرية لا يثير سجالا حوله، ولا يثار، فهو قيمة إنسانية مجمع حولها منذ العصور الغابرة، وكل الديانات والثقافات والفلسفات تؤيدها وتحميها. لكن عندما ندقق النظر في تعامل قطاعات هامة من النخب العربية مع ملفات سياسية وأمنية ساخنة سوف نلاحظ أن موضوع حرمة الذات البشرية ليس بذلك الإجماع الذي تبدى لنا ...

لقد عاشت منطقتنا العربية منذ نهايات النصف الأول من القرن العشرين نزاعات مسلحة عدة وحروبًا مدمرة بداية من حركات التحرير الوطني، وصولا إلى احتلال العراق ومرورا بالحروب العربية الإسرائيلية وبالحرب العراقية الإيرانية. وكان الجانب العربي، في جل هذه الحروب، هو الضحية والطرف الأضعف، وهو ربما ما ولد عند جزء من نخبنا ومن رأينا العام، فكرة أننا أصحاب حق وأن كل وسائل استرجاع هذا الحق مشروعة مادامت الغاية شرعية مطلقا.

ولقد تجلى هذا التمشي بكل وضوح في الحرب العراقية الإيرانية الدامية. كان الاصطفاف، عراقيا أو إيرانيا، هو المطلوب عربيا ولقد سمعنا كثيرا عن التجاوزات والاعتداءات التي شملت مدنيين وهي مجرّمة في القانون الدولي الإنساني ومحرّمة أخلاقيا ودينيا. ولكن لا أحد من «المصطفين» تحدث عن الخروقات التي يقترفها الطرف الذي انحاز إليه. الخروقات هي دائما من مسؤولية الطرف المقابل.

وكأن «الحق» عندنا لا يقبل التجزئة والتنسيب. وكأن الخطأ أو الاعتداء مقصور على العدو ولا يجوز أن ينسب إلى صاحب قضية شرعية. ولعل هذا ما أدخل البلبلة في صفوف أصدقاء القضايا العربية، فهم يناصرون قضايانا باعتبارها عادلة لكنهم لا يفهمون كيف نتجاوز بكل بساطة عن الخروقات والسخرية من حرمة الذات البشرية عندما يقترفها أصحاب القضايا العادلة.

لقد تضررت المصالح العربية كثيرا من سياسة المكيالين التي تمارسها بعض الدول الكبرى، فهل من الجائز للمتضرر أن يكيل بمكيالين في المجالين الأخلاقي والإنساني؟ وهل تبيح القضية العادلة كل وسائل النضال من أجلها؟

المحارب مستهدف للقتل، تلك – للأسف – هي قوانين الحرب، لكن استهداف المدنيين جريمة إنسانية وأخلاقية وسياسية فكيف يجوز أن نصمت عنها؟ كيف يجوز ألا ندين استهداف مدنيين في حافلة أو مطعم داخل تل أبيب؟ كيف يمكن أن ندين الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي الإنساني دون أن ندين بنفس الوضوح الانتهاكات الفلسطينية للقانون الدولي الإنساني؟

عندما قال رسول الإسلام ﷺ لأصحابه «انصر أخاك ظالما أو مظلوما» دهشوا واستغربوا كيف يمكن للمسلم أن ينصر الظالم فقال لهم النبي محمد ﷺ: «تنصروه بكفه عن الظلم».

إن نصرة القضية الفلسطينية، وكل القضايا العادلة، تقتضي كف المظلوم عن الظلم. إذ أن نصرة القضايا العادلة تقتضي بداية إدانة الوسائل الظالمة.

إن التقيد بالقيم الإنسانية، ومن بينها حرمة الذات البشرية، لا يكبل مطلقا أصحاب القضايا العادلة بل يعطيهم دفعا معنويا وكسبا سياسيا وصلابة أخلاقية لا تقدر، وواجب النخب والرأي العام أن ينصروا أصحاب القضايا العادلة وفق الهدي النبوي لا وفق الغوغائية والديماغوجيا المنتشرة اليوم في وسائل إعلامنا العربية ●

زياد كريشان

الحماية: مبادرة تتعدى نطاق الاتفاقيات

على مر السنين، نجحت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تولي سلسلة كاملة من النشاطات المختلفة في أوضاع العنف والتوترات الداخلية، أي تلك التي لا تشهد نزاعات مسلحة حيث تقدم خدماتها للحكومات المعنية وتقوم وفقا للمعايير التي تضعها بزيارة الأشخاص المحتجزين نتيجة لهذه الأوضاع، وذلك بخلاف نشاطات الحماية المماثلة الأخرى التي تتولاها بمقتضى اتفاقيات جنيف والمتمثلة في زيارة أسرى الحرب والمحتجزين المدنيين في أوقات النزاعات المسلحة.

ولا يمكننا أن نتحدث عن المهمة المناطة باللجنة الدولية دون ذكر جزء مهم وهو النظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي لا ينبع من اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها. والمقصود هنا هو حق المبادرة الذي يتعدى نطاق الاتفاقيات أو حق المبادرة المشروع الذي يسمح للجنة الدولية بالعمل في ظل أوضاع تخرج عن إطار النزاعات المسلحة، كالأوضاع التي تشمل توترات داخلية وقلاقل. وتشتمل الفقرة الثالثة من المادة الخامسة للنظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر على حق المبادرة:

«يجوز للجنة الدولية أن تقوم بأية مبادرة إنسانية تدخل في نطاق دورها المحدد كمؤسسة ووسيط محايدين ومستقلين، وأن تنظر في أية مسألة تتطلب أن تبحثها مثل هذه المؤسسة».

وزارت اللجنة الدولية بموجب هذا الحق المحتجزين الذين تطلق عليهم صفة «المحتجزين أمنيا»، وذلك في جميع أرجاء العالم تقريبا. والهدف من هذه الزيارات له ما يبرره على الصعيد الإنساني، إذ لا يحصل هؤلاء بالضرورة على الضمانات نفسها المكفولة للمحتجزين الذين يشملهم القانون العام، ويرجع ذلك إلى تواجدهم في ظروف تخرج عن الإطار القانوني الطبيعي. ونظرا لاعتبارهم فئة خاصة سواء من قبل السلطات أو من قبل بعض المعارضين، قد يتعرض هؤلاء المحتجزون إلى مخاطر قد تصل إلى تهديد سلامتهم البدنية.

ويمكن في ذلك الحين أن تلجأ الحكومة المعنية إلى اللجنة الدولية التي قد تعرض من جانبها أيضا خدماتها على سلطات الاحتجاز.

غير أن الدول تستطيع رفض الخدمات التي تعرضها اللجنة الدولية حال قيامها بممارسة حق المبادرة الذي يتعدى نطاق الاتفاقيات أيا كانت الظروف. ومع ذلك يمكن للجنة الدولية تكرار المحاولة. وفي حال موافقة الدولة المعنية على عرض اللجنة الدولية، يعد الاتفاق الذي يجري التوصل إليه وتحدد بشكل تفصيلي الإجراءات التي تحكم زيارات اللجنة الدولية، والأساس القانوني الذي تستند عليه عند مباشرة مهمتها.

الإجراءات التي تحكم زيارات اللجنة الدولية

حتى تتمكن من القيام بدورها كاملا فيما يتعلق بمسألة الاحتجاز وتكون قادرة على إجراء تحليل موضوعي لأوضاع المحتجزين، وضعت اللجنة الدولية أربعة شروط كحد أدنى:

- الوصول لجميع أماكن الاحتجاز التي يتواجد بها محتجزون ممن يدخلون في دائرة اهتمام اللجنة الدولية بالإضافة إلى جميع المرافق داخلها؛
- إجراء مقابلات بدون شهود مع المحتجزين الذين تختارهم اللجنة الدولية؛
- تسجيل أسماء المحتجزين الذين ترى اللجنة الدولية أنهم يدخلون ضمن المهمة المنوطة بها؛
- تكرار الزيارات لجميع المحتجزين الذين تصل إليهم اللجنة الدولية ورؤية أي محتجز آخر تختاره بغض النظر عن مكان احتجازه أو دورة الزيارات التي حددتها اللجنة الدولية في ضوء الاحتياجات.

ويجري إعداد تقارير بعد هذه الزيارات، ومن المهم التشديد على سرية هذه التقارير التي ترفع بعد ذلك لسلطات الاحتجاز فقط. وتقدم هذه التقارير خلاصة ملاحظات اللجنة الدولية بعد قيام مندوبيها بعقد لقاءات مع المسؤولين عن أماكن الاحتجاز قبل وبعد إجراء الزيارات، وكذلك لقاءاتهم مع المحتجزين أنفسهم، هذا بالإضافة إلى ملاحظات فرق المندوبين التي تتكون من موظفين صحيين.

تعتمد الزيارات التي تجريها اللجنة الدولية على الثقة القائمة بينها وبين السلطات المسؤولة التي تسمح بإجراء حوار بناء ومتعمق يبعد كل البعد عن الخيارات السياسية، إذ يتناول المشكلات المتعلقة بالاحتجاز التي قد تطرأ دون التطرق إلى الأسباب التي دعت إليه، وهو الشيء الذي ينبغي هنا أيضا التأكيد عليه. ففي الواقع، لا تتدخل اللجنة الدولية في الأسباب القانونية للاحتجاز حتى وإن كان الأمر يخص مجرمي حرب. فاهتمام مندوبي اللجنة الدولية ينصب على المعاملة التي يتلقاها المحتجزون وظروف الاحتجاز. والهدف من تقرير اللجنة الدولية هو إعطاء سلطات الاحتجاز صورة موضوعية بقدر الإمكان عن كيفية معاملة القوات التابعة لها للمحتجزين منذ إلقاء القبض عليهم.

تجري مناقشة ملاحظات اللجنة الدولية الخاصة بمعاملة المحتجزين مع السلطات المعنية مباشرة ولا يجري التصريح بها علانية. وهذا هو المنهج الذي تتبعه اللجنة الدولية في عملها في جميع أنحاء العالم. والهدف من ذلك هو منع استخدامها سياسيا والمحافظة على إمكانية الوصول للمحتجزين. لذا، تفضل اللجنة الدولية الحوار مع السلطات لحل ما قد يطرأ من مشكلات.

إلا أن السرية لا تعني السكوت أو التواطؤ. فهي مبدأ عمل تطبقه اللجنة الدولية لبناء الثقة بينها وبين محاوريها حتى يعملوا على إيجاد حل للمشكلات. وقد تقرر اللجنة الدولية الإعلان عن شواغلها إذا لم تنجح مساعيها في التأثير بشكل إيجابي أو إذا لم تحترم السلطات أساليب العمل التي جرى الاتفاق عليها.

وترى اللجنة الدولية أنه لا يجب أن يعامل أي إنسان على وجه الأرض من منطلق وضعه القانوني. وأنه ينبغي في كل الأحوال تجنب المعاناة التي لا داعي لها والحفاظ على الكرامة الإنسانية ●

ICRC

آخر دفعة من عملية إطلاق سراح الأسرى المغاربة لدى جبهة البوليساريو في العام 2005

الحرب وإشكاليات علاقتها بالأديان

تطرح الحرب ورؤيتها من قبل الأديان المختلفة إشكاليات جمة تتمثل في التناقض في الرؤية لها وتأرجحه بين رفض نابع من رغبة بالدفاع عن الحياة البشرية ودعوة وتمجيد لها كوسيلة للحفاظ على مكتسبات بشرية أو للدفاع عن بقاء الدين.

تمثال للمعبودة في العصر النبطي «اللات». من القرن الثاني الميلادي من حجر البازلت، ارتفاع 25,5 سم. عُثر عليه في صحراء حوران (سوريا). يحمل التمثال ملامح محاربة قوية الجسم تحمل رمحًا ودرعًا.

لئن كانت الحرب أمرا طبيعيا في البشر لا تخلو منه أمة ولا جيل على حد عبارة ابن خلدون ومعطى قارا في الثقافات والأديان على اختلاف أنواعها، فإن الإشكاليات التي تطرحها والرهانات التي تعبر عنها تختلف من وضع تأويلي إلى آخر ومن منظومة معرفية إلى أخرى. فهي تمثّل في الأشعار العربية القديمة مثلا عنصر افتخار دالا على البسالة والشجاعة يصوغ صورها البيان والإبداع لا الفكر والقانون. وهي في الأدب التعليمي مكوّن من مكوّنات الثقافة يتعلّم فنونها وحيلها الفتيان عناصر القوة في القبيلة ويدرسها حسب أدب السياسة الأمراء ضرورة لأنها من شروط الإمامة. وفي الأمثال يتحوّل المرفوض أخلاقيا وفكريا إلى أمر منشود: «رب حيلة أنفع من قبيلة»؛ و«إن لم تقدر أن تعضّ يد عدوك فقبلها»؛ والحرب خدعة... وعموما يقع في هذا السياق تمجيد وضع الحيل وابتكار أساليب الخداع والتمويه والتنويه بخصال الكتمان والمباغتة وإذكاء العيون وانتهاز الفرص والتماس الغرة ووضع المكائد ويصل الأمر في الشعر الجاهلي إلى التغني بآلام الأسرى وإلى جزّ ناصيتهم للاستظهار بها وقت الحاجة... دون أن يكون ذلك معبرا عن سادية مفرطة أو دالا على خلل نفساني وقصور ذهني. إذ إن الغرض الأساسي الذي حددته الثقافة آنذاك هو الافتخار وعدم التقيد بالواقع في الإبداع رغم وعي العديد من الشعراء بخطورة الحرب وفظاعتها...

وقد يتوهم المرء أن معالجة الأديان للحرب ستكون النقيض الجدلي لما هو موجود في الحكم والأشعار وستكون في قطيعة تامة طرحا وحلولا معها، غير أن الأمر ليس كذلك. ومن المفارقات اللافتة أن الكتب المقدّسة تزخر مثل غيرها بمادة متعلّقة بالحرب والقتال إلا أنها من المفروض ألا تعالجها من خلفية متعلقة بالتخيل والشعرية، وبالاعتماد على الخبرة البشرية، بل انطلاقا من قطب مقابل هو الحقيقة، وبالاستناد إلى باث مقدّس معصوم. ولهذا تصبح التعاليم المتعلّقة بالحرب تعاليم معبرة عن الإرادة الإلهية لا البشرية ومترجمة للحقيقة بإطلاق ولا يمكن للمؤمن إلا أن يذعن لها وإلا واجه خالقه بالعصيان وحقيقة ربه بالجحود. وهذا أمر إن حصل يخرجه من دائرة الإيمان.

ومع ذلك لا يمكن للمؤمن أن يتجاهل بعض المقاطع العنيفة في النصوص الدينية التي يتعبّد بها وألا يتدبر ما يبدو فيها مفارقة: كيف يمكن لدين السلم والمحبّة والعهد أن يكون عنيفا يشرّع للقتال وسفك الدماء ويبرر الإرهاب أي

د. حسن القرواشي*

قتل الناس الذين من حقهم ألا يعترفوا به ويحثّ على الأخذ بالثأر وملاحقة الأعداء والانتقام من الأسرى؟ أليست الأديان رحمة للعالمين ومؤلفات في الروحانيات أساسا لا في التشريع والقانون غرضها الأساسي حماية الحياة والدفاع عن الإنسان خليفة الله في الأرض؟ ولهذا وانطلاقا من مقومات العقل الروحاني لا يمكن مبدئيا أن ينحى كلام الله المنحى الذي يسلكه كلام البشر وإلا استوت الخبرة البشرية بالعلم الإلهي وهذا منتهى الجهل في الضمير الديني؟

وإن اكتناه حقيقة الأديان من الحرب ليتعقّد عندما ندرك أن الحرب محدّد مركزي لهوية الآلهة وأعمالها ومدخل إجباري لتمثّلها في مختلف الثقافات. فلا وجود لأديان خارج الثقافة ولا وجود في الأديان القديمة لآلهة غير محاربة تعيش في السماء فقط. ولم يستغرب القدامى أن تتحارب الآلهة فيما بينها وأن تكون عملية الخلق ذاتها مرتبطة بمعارك ضارية جعلت عالم الآلهة عالم دماء ودمار وأشلاء، بل لم يكن من الممكن تصور الألوهية في الفضاء الهندوأوروبي إلا من خلال بنية ثلاثية تجمع بين السيادة والخصوبة والعنف.

حروب الآلهة

ومهما ضربنا في الجغرافيا وفي التاريخ أدركنا أن الآلهة تحارب وتحثّ على القتال وأنها طرف أساسي في المعارك وفي قيادة المتحاربين: مردوك في بابل، جيرسو في سومر، بعل في أوغاريت، هدد لدى الحثّيين، كموشة لدى المؤابيين، سكمات ومونتو وست لدى الفراعنة، يهوه لدى إسرائيل، اندرا في الهند، مارس وجوبيتر في روما، أتيفا وأراس في اليونان، ثور في السويد... إنها حتى في شكلها وأسمائها تترجم الحرب وتعبر عن القوة: سكمات لها رأس لبؤة ومونتو رأس صقر ونينورتا يعبّر عن اختصاصه الحربي لدى السومريين بامتلاك المركبة علامة القيادة، ويسمى السهم تماما مثل الإله السيف لدى الحثيين. وفي ثقافات أوروبا القديمة يعتبر الملك بالأساس محاربا يتمتّع بالهيبة والاعتبار وينحدر من سلالة إلهية ويرتبط ضرورة بتقليد بطولي حربي.

(*) أستاذ الحضارة – كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في تونس

كل هذا يدل على أن الإلهي والبشري متحدان بصفة متضامنة وأن من يعتدي على السماء/الآلهة يعتدي على الأرض/الملوك والعكس بالعكس.

إن آنية المقدس في الأديان القديمة وارتباط الوعي الديني بالتطور المعرفي هما اللذان يفسّران هذا التحالف الذي يجعل خطاب الآلهة الحربي تماما مثل خطاب البشر ويبرران في الوقت نفسه فعلها العنيف في التاريخ وفكرها العدواني في مستوى النظر.

فلم تكن صورة الآلهة إلا صدى معكوسا لوضع الإنسان، وعلى قدر جهله وعجزه وخوفه كانت الآلهة عالمة قادرة وقوية.

حروب التوحيديين الدينية

ولئن كنا لا نستغرب هذا في المخيال الديني القديم، فإن الأمر يبدو محيرا في الأديان التوحيدية التي أحدثت في الظاهر قطيعة وثورة في مجال الروحانيات وتساوقت مع تبدل في الحضارة عميق. فرغم تعالي الإله واعتباره فائق الطبيعة، ورغم تمثّله من مدخل المحبّة والسلام والعهد، ظل البعد الحربي العسكري لديه مركزيا: إنه يأمر بها ويباركها ويخطّط لها ويقودها بنفسه، ويستعمل العديد من الحيل للتمويه وتضليل الأعداء، ويمدّ المؤمنين المستغيثين به بمدد، ويضرب معهم بالحجارة حتى ينتصروا، بل إنه يتخذ من الحرب أداة لمعاقبة الشعوب المستعصية، ومن المعجم الحربي أسماء له. وإذا نظرنا في الكتب التوحيدية وجدناها تعجّ بمظاهر الحرب من قتل ومذابح ونصب للكمائن وبقر بطون الحوامل، والفتك بالأسرى، وحرق الجثث والزرع، وترحيل المجموعات البشرية وتدمير المعابد وتمليح الأرض... وفيها لم تستنكر الحرب ولم تقدم على أنها شرّ في ذاتها.

في العهد القديم وقعت الإشادة بالحروب التي اضطلع بها موسى ويشوع وداود... ولم يطلب يوحنا المعمدان من الجنود في العهد الجديد أن يتركوا الحرب، ولم يطلب عيسى من قائد المائة العسكري أن يبحث عن عمل آخر بل مدحه واعتبر إيمانه به لافتا وغير موجود حتى في اسرائيل ذاتها، وإن كان يرتزق من مهنة الحرب. وفي الإسلام ثبت من فعل الرسول ﷺ أنه كان يبيت للعدو ويغير عليهم في الغدوات وأنه إذا لقي العدوّ عبّأ الرجال والخيل والإبل، وإذا زحف جعل ميمنة وميسرة وقلبا يكون هو فيه.

ولن يخرج اللاهوتيون والفقهاء أثناء حديثهم عن الحرب عن المنطلقات الموجودة في الكتب ●●●

●●● المقدّسة وعن الإشكاليات التي طرحها التراث اليوناني الروماني بالنسبة إلى الغرب اليهود–مسيحي والتراث الهندي والفارسي بالنسبة إلى الثقافة الإسلامية، وهو ما يفسّر تواجد نفس الإشكاليات مثل عدم أسر الأطفال والشيوخ والفلاحين وأهل الصوامع والمنعزلين والعميان والزمنى والحراث والعسيف وعدم الاعتداء على الحجاج والمسافرين وعلى الدواب والأشجار...

لقد تقيّد آباء الكنيسة والمجامع المسكونية وكبار المشرّعين والبابوات بمواقف عيسى ويوحنا المعمدان من الحرب كما وردت في الأناجيل. وتبنى أشهر اللاهوتيين وبالخصوص أغسطينوس وتوما الإكويني آراء كبار المفكرين أمثال شيشرون والمقاربة القانونية الرومانية، فظلّت مواقف الكنيسة من الحرب مزدوجة وصورة من ماهيتها: سرا ومؤسّسة، آب وابن، الله وقيصر، أخروية ودنيوية تسمح بتواجد خطابين متوازيين ديني روحاني وتشريعي قانوني وتجيز منع الحرب وتبريرها معا إذا توفرت شروطها. فلم تعتبر الحرب شرا في ذاتها، بل اعتبرت أم الفضائل وأمرا شرعيا وحتى محمودا، وهي أمر ضروري وعادل عندما يتعلّق الحال بتوطيد سلم دائم وبالدفاع عن الكنيسة. ولئن أدان بعض الآباء وبالخصوص قانون مجمع نيقية 12، عودة العسكريين إلى مناطقهم العسكرية، مشبّها إياهم بعودة الكلاب إلى القيء، واتخذ ضدهم عقوبات شديدة تمنعهم من الصلاة والشركة، فلم تكن تلك الإدانة مطلقة وراجعة إلى كون الحالة العسكرية مناقضة للفضائل المسيحية ولقوانين الإنجيل، بل كانت إدانة ظرفية وتتعلّق فقط بالدفاع عن رأسمال الكنيسة. حصل ذلك خوفا من أن تنتقل عدوى الوثنية إلى المؤمنين وتفشي الارتداد، ومن إكراه المؤمنين في الجيش على الاشتراك في تقديم الذبائح للأوثان وتحية رايات تدافع صورها عن الوثنية. مما يعني أن الكنيسة قاومت عبر إدانة الحرب كل خطاب روحي مخالف لخطابها.. لا الحرب في ذاتها.

وبرّر المسيحيون الحرب وصنفوها إلى حرب عادلة لا تكون إلا بشروط (عدالة المسألة، شرعية السلطة التي تتخذ قرار الحرب وتعلنه مسبقا، ضرورة التناسب بين فعل العدو والردود) وشرعية دفاعية (يجيزها القانون الطبيعي) وضرورية (لتلافي خطر أكبر) ومقدّسة (الحرب بأمر إلهي). وأدانوا حروب السلب والعدوان وصرف انتباه الناس، والحروب الاستعمارية التي يدعي أصحابها نشر الحضارة. وسعوا من القرن الحادي عشر إلى القرن الثالث عشر إلى التلطيف من الحروب وأهوالها بتحريمها في الأيام الهامة (الخميس/الافخارستيا. الجمعة/المحنة. السبت/الدفن. الأحد/القيامة) وفي فترات أخرى من السنة مرتبطة باليومية المسيحية. كما تدخلوا في فضّ النزاعات السياسية عندما كان الاتفاق حاصلا على اعتبار البابا سلطة أخلاقية عالمية. بل إن الكنيسة لم تصلّ على الإكليروس الذي مات في الحرب، وخفّضت من رتبة من تجرّأ منهم على تقلّد السلاح. فذلك في نظرها تدنيس لرتبهم المقدّسة وانحراف عن وظيفتهم: الصلاة لا القتال.

نحن في حاجة إلى روحانية مثالية متعالية على الواقع قادرة على عقلنته وتغييره وتوجيهه والتنديد بمظاهر العنف فيه لا الخضوع له

ولم تكن مواقف المسيحيين من الحرب بمنأى عن الأيديولوجيا والدفاع عن المصالح الكنسية وعن سلطة تفهم الإنجيل فيها. فقد اعتبر لوثر مثلا أن محاربة البابا واجبة شرعية حتى قبل محاربة الأتراك، وأن الله قد استعمل الأتراك لمعاقبة المسيحيين. وبالنسبة إلى البابوية نصّ العديد من قوانينها على شرعية الحرب إذا كان رأسمالها الرمزي والحقيقي في خطر. فجعلت من حقها مطالبة الأمراء بالنجدة ومحاربة الأعداء والهراطقة مكانها. ولم تتردد في التنويه بمن حارب الكفار بوصف موتهم شهادة، وفي مباركة من قام بالحرب بالوكالة عنها. ومثل جلّ الأديان اجتهد آباء الكنيسة في تأويل المقاطع الكتابية التي لاتتلاءم وتأويلاتهم.

الإسلام: اختلاف الفقهاء وفرض الجهاد

مع الإسلام لم يكن الأمر مختلفا كثيرا. فقد ظلّ جلّ المسلمين تماما مثل المسيحيين متأرجحين بين البعدين التشريعي الدنيوي، والأخلاقي الروحاني، اللذين اعتمدهما القرآن في النظر إلى القتال؛ وظلوا مختلفين في تفهم أقوال الرسول ﷺ وأفعاله، مرتبطين في مستوى المنهج بالعقل البياني: كشف الحقيقة عبر اللغة والتراكيب؛ وبالمنهجية الأصولية: كشف الحقيقة عبر الأصول. وما عدا ابن خلدون –ومن جرى مجراه– الذي وقف عند معنى الحرب وصفتها وأسبابها في العمران البشري، وجمع بين حروب الفتنة (إرادة الانتقام بين القبائل) والبغي (تحصيل المعاش بالاستيلاء على ممتلكات الغير بين الأمم) والجهاد (غضب لله ولدينه) والعدل (مقاومة الخارجين على الدولة والمانعين لطاعتها)، مستنجدا بقوانين العمران لفهم هذه الظاهرة في التاريخ، فإن جلّ الفقهاء اقتصروا على الجهاد والحرابة (قتال أهل القبلة ومن قام منهم بإشهار السلاح وقطع السبيل ومحاربة الإمام).

وظل الفقهاء متمسكين بنفس الثقافة والمنهج اللذين اعتمدا في فهم القرآن والسنة. ولهذا وجدنا سنة ثقافية منغلقة تتردد فيها بصفة رتيبة الإشكاليات نفسها دون مراعاة التحولات النوعية في التاريخ: حكم القتال شرعيا، من المحاربون، ما يجوز من النكاية في العدو، شروط الحرب وغايتها، جواز المهادنة، توزيع الغنائم... ولئن وجدنا اتفاقا حول العديد من المسائل فإن الاختلاف كبير في مسائل أخرى هامة.

لقد اتفق المسلمون على أن المشركين هم المحاربون وعلى جواز قتل المشركين الذكور البالغين المقاتلين، والنكاية بالعدو، وعلى أن شرط الحرب هو بلوغ الدعوة، وأن المقصود بالمحاربة لأهل الكتاب عموما إما الدخول في الإسلام وإما إعطاء الجزية... ولكنهم اختلفوا في موضوع الأسرى وفي قتل المقاتل أو كل من يدعى إلى الإسلام، وفي قتل التاجر والفلاح والراهب والأسقف وأهل الصوامع والعميان والزمنيّ والشيوخ والمرأة والأطفال، وفي إحراق أشجار المشركين وزرعهم وتخريب العامر من كنيسة أو غير ذلك...

وليست هذه الاختلافات التي تصل إلى تبني المواقف المتناقضة في المسألة الواحدة باسم القرآن والنبوة دائما بناجمة عن منطلقات نظرية مختلفة في التأسيس للحرب، بقدر ما هي متأتية من المنهجية الأصولية ذاتها. فلا يوجد موقف واحد من الأسرى بحسب القرآن والسنة بل مجموعة كبيرة: القتل المفهوم من عتاب الرسول: "**ما كان لنبي أن يكون له أسرى**" (الأنفال،67–8،68)؛ المنّ أو الفداء: "**فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب**" (محمد،4،47)؛ القتل واجب: "**فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين**" (التوبة،5،9). وقد قتل الرسول الأسرى في غير ما موطن وقد منّ. والإشكال هو أن الفقهاء لا يضبطون المواقف من الأسرى على غرار القرآن والسنة بل عبر مقولة النسخ وأسباب النزول والتعارض بين القرآن وأفعال الرسول... فيتقيّدون بالبعد الشكلي في المنهجية الأصولية أكثر من تقيدهم بحركية القرآن الداخلية وبالفكر الذي جعل مواقف الرسول متنوعة متغيّرة في التاريخ.

لهذه الأسباب أيضا نجد التعارض بين آيات القرآن، وبين الآثار والقرآن، وبين أقوال الرسول وإقراراته. واختلف الفقهاء حتى في قتل الشيوخ والمرضى وأصحاب الصوامع والنساء ومن لم يشارك في القتال من المشركين... فهم بدون استثناء يعتبرون الحرب في ثوبها الإسلامي أي الجهاد، تنفيذا لأمر إلهي، وفرضا يلزم الضمير المؤمن، وتكون له انعكاسات أخروية متعلقة بالمصير. ولكنهم جميعا أيضا لم يتمكنوا من جعل ذلك الفرض أمرا روحيا ولم يتذكروا عند التشريع للنكاية وتبرير أفظع العقوبات الجانب الآخر من القرآن الذي يدعو إلى البر والصبر والغفران وإرجاء الأمور إلى الله ويكرّس المسؤولية "فمن أبصر فلنفسه ومن عمي فعليها وما أنا عليكم بحفيظ" (الأنعام،104،6)، ويجعل التنوع العقائدي أمرا إلهيا مسموحا به لا يمكن للقتال أن يكون من أجله: "ولو شاء ربك لآمن من في الأرض جميعا، أفأنت تكره النّاس حتى يكونوا مؤمنين وما كان لنفس أن تؤمن إلا بإذن الله" (يونس،99،10)، والله في غنى عن عباده لينشروا دينه.

فإذا كانت الأديان أداة لتبرير قتل الإنسان الثائر وحتى الكافر وتذرعت بمنطق الدفاع الشرعي "وبمن ليس معي فهو عليّ"، وتمسّكت بالعدل الذي على أهميته لا يمكن أن يكون إلا بالقتال، لم يعد هناك فرق بينها وبين القانون والفلسفة والايديولوجيا. ولهذا أيضا لم نجد لديهم أثناء التشريع لقتال أهل القبلة وللمشركين معا اهتماما بحق الإنسان في المقاومة والحرية والاختلاف الروحي والفكري والسياسي ولم تكن النسبية معرفيا، وشرعية الاختلاف روحيا، بالأمر المفكّر فيه لديهم. ولم يدرك جلّ المؤمنين القدامى وبعض المحدثين أن كل إنسان مؤمن من جهة دينه، وكافر من جهة دين غيره، ولهذا عندما نعلن الجهاد من أجل إخراج الآخر من ظلمات الكفر إلى نور الإيمان إنما نحن في الحقيقة نخرجه مما يعتقد أنه النور بإطلاق. وإذا كنا نظنّ أننا بهذا ندافع عن الله ونقاوم من يعصيه فإننا بحسب مرجعية المغاير روحيا نهين الله، ونشجّع على عصيانه ولا نستمع حتى لكلامه عندما نعتقد أن تغيير الضمائر ممكن بالقوة: "لا تخافوا من الذين يقتلون الجسد ولكن النفس لا يقدرون أن يقتلوها" (متّى،10،28).

بين الإيمان التقليدي والحداثة

ولن يدخل المؤمنون ملكوت السّموات إذا لم يزد برّهم في خصوص الحرب على القانونيين والفلاسفة. وإننا لنعتدي على الجلال الإلهي عندما ندعي في حروبنا أن الله معنا وأنه تبعا لذلك ضد أعدائنا وأنه إن نصرنا فالغلبة ستلحق حتما بخصومنا بل إننا بهذا الادعاء ننزلق من جديد إلى الوثنية التي قاومها الأنبياء أنفسهم.

على جميع المؤمنين أن يعلنوا في وضح النهار أن الحرب مهما كانت أسبابها وغايتها إثم وخطيئة لاتقل خطورة عن الشرك وأنه مهما ادعينا أنها نظيفة وعادلة تبقى قذرة وظالمة، وأن المحدثين عندما سخروا العلم الحديث وأوجدوا الأسلحة الذكية، لم يحقّقوا بالتقنية ما حققه القدامى بالحكمة عندما اعتبروا أن أسعد الملوك من غلب عدوه بالحيلة والمكر والخديعة لا دفاعا عن الحيل بل دفاعا عن حياة الإنسان وحتى تكون الحرب آخر حيلة "لأن النفقة في كل شيء إنما هي من الأموال والنفقة في الحروب إنما هي من الأنفس". ولن يكون ذلك ممكنا إلا بحصول ثورة في عقول المؤمنين تجعلهم قادرين على التحرر من منطوق الكتب المؤيّد صراحة للحرب، ومن أعمال بعض الرموز الدينيين العنيفة، ومن تحقيق تناسب طردي بين المعرفة الحديثة والروحانيات لا العكس. فلم يعد يتصور اليوم أن الملوكية نزلت من السماء حتى يكون هناك تحالف في الحروب بين الآلهة والملوك، وليست حضارة اليوم مثل الحضارات الزراعية القديمة المبنية ماديا على الكفاف والعجز، ومعرفيا على السحر وعلم الفلك... حتى يتصور أن الآلهة محاربة وقادرة على تحقيق ما يعجز عنه الإنسان. فعملية الإسقاط هذه لم تعد تليق بالمؤمن الحديث. ولامناص من تجاوز مايبدو دالا في الظاهر على المأزق الذي وقعت فيه النصوص الدينية عندما شرّعت لقتال الكافر ومحاربة الهراطقة واعتبرت الحرب أمرا مقدسا إلهيا، وتعاملت معها بالطريقة نفسها التي سلكها التشريع والفكر البشريان، ونادت في الوقت نفسه بحرية الإنسان ودافعت عن السلم والوئام وضرورة الوفاق.

ومن هنا لن تكون الأديان متميّزة حقا عندما تستند إلى روحانية واقعية تشريعية وتكتفي بمسايرة الواقع وتضفي المعقولية عليه لأنها في هذه الحالة تقع في التبرير وتقبل بما هو واقع عنيف مدمر للإنسان والحياة. إننا في حاجة إلى روحانية مثالية متعالية على الواقع قادرة على عقلنته وتغييره وتوجيهه والتنديد بمظاهر العنف فيه لا الخضوع له. فإذا استطاع المؤمنون اليوم التخلّص من المرجعيات الفكرية القديمة أثناء تعاملهم مع النصوص الدينية وأدركوا أنهم يعيشون اليوم في حضارة مبنية على حق الإنسان في الاختلاف فكريا وعلى الرفاه ماديا، أمكن لهم أن ينتجوا خطابا دينيا يحرر الآلهة من الحروب، والأديان من مسايرة الواقع ومن تبرير العنف، ويجعل المؤمن رسول وفاق ووئام ●

كتاب السّير للفزاري:
تقنين الحرب من منظور شرعي

د. إدريس الفاسي الفهري *

طالت صحبة **أبي إسحاق الفزاري** للسلاح، وامتد تمرسه بساحات القتال مكانا وزمانا، حتى كان الخلفاء والولاة يهرعون إليه في تدبير أمر الحرب، كما يهرعون إليه في القوانين المنظمة لها على هدى من شريعة الإسلام. وقد روت لنا كتب التاريخ أخبار استشاراته، بل نصوص مراسلاته فيما يتصل بذلك.

وفي ثغر المصيصة، وفي خضم المعارك التي كانت تنشب بها وحواليها في ذلك العهد، كتب **أبو إسحاق** كتاب السير الذي يعد من بين أقدم ما كتب في القانون الدولي الإنساني.

وقد كتب على ظهر النسخة التي بلغتنا من هذا الكتاب اسم راويها عنه وهو **أبو مروان عبد الملك ابن حبيب المصيصي** (توفي قبل 240هـ)، وهو من بين المرابطين المحدثين الفقهاء. وعنه رواها **محمد بن وضاح القرطبي** (ت 289 هـ)، وهو من أوائل أئمة المدرسة المغربية في الحديث النبوي، وله رحلتان إلى المشرق، وعلى يده دخلت هذه النسخة إلى المغرب.

ففي سلك الجندية عاش **أبو إسحاق**، وفي لحظات السكون التي تتخلل المعارك كتب كتابه، وفي لحظات أخرى رواه عنه فقيه آخر من المرابطين بثغر المصيصة.

والسير جمع سيرة ومعناها في أصل الوضع اللغوي «حال السير»، كالجلسة من الجلوس. وتستعمل السيرة في العرف اللغوي بمعنى الطريقة والمذهب استعارة للسير الفكري من السير الفعلي. وعلم السير هو علم يبين لقبه تميز مصادر التشريع فيه عن بقية الفقه؛ لأنه يستند فضلا عن مصادر التشريع الإسلامي المعلومة من الكتاب والسنة والإجماع والقياس، إلى السيرة النبوية وسير الخلفاء الراشدين في قتال أهل الحرب وأهل البغي ومهادنتهم، وما يتصل بذلك من التصرفات. فعلم السير مقارب لفرع من فروع القانون الدولي وهو ما اصطلح عليه بالقانون الدولي الإنساني، الذي ينظم التصرفات المتعلقة بالنزاعات المسلحة الخارجية منها والداخلية.

كنز من كنوز جامعة القرويين

ما فتئت مكتبة جامعة القرويين تتشكل وتتطور بتطور الدراسة بهذه الجامعة. وترجع هذه البدايات إلى حوالي العام 240 هـ، وقد استمرت الدراسة بهذه الجامعة من غير انقطاع إلى يوم الناس هذا. واحتوت مكتبتها على ذخائر علمية من بين أنفس المخطوطات في العالم. وأغلب كتبها من تآليف شيوخ العلم بالقرويين، وأهم محتوياتها نسخ أصلية حفظها مؤلفوها بهذه المكتبة كنوع من الإيداع القانوني بعرف ذلك الزمان.

ومن بين أقدم مخطوطات هذه المكتبة كتاب السير لأبي إسحاق الفزاري، حيث يرجع تاريخ نسخه إلى شهر ربيع الآخر من سنة 270 هـ. وليس بأيدي الناس إلى اليوم نسخة غيرها من هذا الكتاب.

وعلى هذه النسخة سماعات وتمليكات منها ما يرجع إلى عصر نسخها. والكتابة عليها عارية من النقط والهمز مما يشكل وثيقة في أصول الكتابة العربية.

وقد نشر كتاب السير لأبي إسحاق الفزاري عن هذه النسخة «بمؤسسة الرسالة» البيروتية سنة 1408 هـ / 1987 م. وذلك بتحقيق عالم من خيرة الباحثين وهو الدكتور فاروق حمادة. وقد دبج في طليعته إهداء جميلا إلى جامعة القرويين وأعلامها.

من أقدم الكتب القانون الدولي الإنساني

إن الجزم بالأوليات مجازفة قد تكذبها الاكتشافات المتوالية عبر العصور. ولولا ذلك لقلنا بأن نسخة كتاب السير أقدم المخطوطات المغربية، ولقلنا بأن كتاب السير لـ**أبي إسحاق الفزاري** هو أول كتاب ألف في علم السير. فإن المقارنة بين تاريخ المولد والوفاة للإمامين **الشيباني** (131 – 189 هـ) و**الفزاري** (106 – 186 هـ) يشهد بتقدم **الفزاري** في تاريخ الولادة على الأخص.

وليس لتحديد الأولية كبير جدوى؛ ولكن المجدي أن نعلم أن هذا العصر عصر الأئمة أصحاب المذاهب المتبوعة في أقطار العالم الإسلامي كان العصر الذهبي للتأليف في علم السير بلا منازع: ففيه كتبت سير الأوزاعي، و**الفزاري**، و**الشيباني**، و**أبي يوسف**، و**الشافعي**. وهذه المؤلفات كلها من بين أقدم الكتب المصنفة في العصور الإسلامية.

وهذا أمر له دلالات خاصة: في تاريخ التشريع الإسلامي، وفي تاريخ القانون الدولي الإنساني، وفي إسهامات الشريعة الإسلامية في وضع أسسه ومبادئه.

وقد علم أئمة الفقه لـ**أبي إسحاق الفزاري** مكانته في علم السير وعظموا كتابه فيه. ويكفينا من ذلك شهادة شيخه الإمام الكبير **سفيان بن عيينة** حيث قال في حق **أبي إسحاق**: **ما ينبغي أن يكون رجل أبصر بالسير منه**.

ومن المعلوم أن الإمام **الشافعي** قد أخذ عن الإمام **محمد بن الحسن الشيباني** كتبه ولازمه، ومن جملتها كتاباه الصغير والكبير في السير، كما تناول كتب غيره في هذا الشأن، ورد على كثير منها في جملة من المواضع، وألف في ذلك كتبا مستقلة. ولكن كان له من سير الفزاري موقف خاص بحيث لم ينتقد عليه شيئا، واكتفى بالقول: لم يصنف أحد في السير مثل كتاب **أبي إسحاق الفزاري**. وناهيك بهذه الشهادة، ولعلها منتهى الكلام في مكانة هذا الكتاب.

ولم يكن هذا موقف المتقدمين بل جاءت بمثل ذلك شهادة المتأخرين. قال الإمام **ابن تيمية**: «**وأهل الشام كانوا أهل غزو وجهاد، فكان لهم من العلم بالجهاد والسير ما ليس لغيرهم. ولهذا عظم الناس كتاب أبي إسحاق الفزاري الذي صنفه في ذلك**».

سير الأوزاعي وابن عيينة

يمكن للناظر في سير **الفزاري** أن يلاحظ أن ترتيب الكتاب يبدأ في كل موضوع بالرواية عن **رسول الله صلى الله عليه وسلم**. ثم يشرح ما يقتضي الشرح من الحديث. ويأتي بعد ذلك بالرواية عن الصحابة رضوان الله عليهم. ثم عن التابعين.

وأنه يأتي بعد الأحاديث بمجموعة من الأسئلة الدقيقة والمتسلسلة في الموضوع يوجهها إلى سفيان بن عيينة (ت 198 هـ)، فيذكر السؤال والجواب. ثم يقوم بنفس الصنيع مع **الأوزاعي** (ت 157 هـ)، وقد تكون نفس الأسئلة التي وجهها لـ**سفيان بن عيينة**، وفي بعض الأحيان تكون أسئلة أخرى في الموضوع نفسه. وقد يبدأ بالأوزاعي في مرات أخرى، وقد يجمعهما في ذكر السؤال والجواب. وقد يذكر سؤال غيره لأحدهما في مرات قليلة.

ويمكن من خلال ذلك للمطلع على سير الفزاري أن يعلم أن أهم مضامينه بعد الأحاديث المسندة، هو سير كل من الإمامين: **الأوزاعي** و**ابن عيينة**.

وإذا اعتبرنا تاريخ تأليف كتاب السير للفزاري بتاريخ هذين الإمامين فستكون الأولية والسبق خالصة لهذا الكتاب من غير منازع.

سير الفزاري
بحث دؤوب لتقنين الحروب

ويلاحظ القارئ أن أهم ما اضطلع به الفزاري في هذا الكتاب هو إثارة الإشكالات من واقع الممارسة اليومية لشؤون الحرب والسلم. وتقديم الأجوبة عليها مما هو منصوص في الكتاب والسنة، أو مما هو منقول من سيرة **الرسول صلى الله عليه وسلم** وسير الصحابة والتابعين من أخبار تصرفاتهم في الحروب وما يتعلق بها. ثم البحث الجاد والملح عن الأجوبة الشرعية لما لم تعلم فيه سابقة من نص أو عمل سابق، وذلك بالسؤال والمذاكرة مع أهل العلم.

وما نستنتجه من هذا البحث الدؤوب هو الاحترام الشديد من قبل هذا الجندي الإمام وزملائه للتعليمات الشرعية في التصرفات الحربية.

ومن هنا نلاحظ أن إمام الثغور كان معتنيا أشد العناية على التزام زملائه بالمبادئ الشرعية التي تقنن النزاعات المسلحة، وذلك عن إيمان عميق بعواقب كل تصرف مخالف لأوامر الشرع في الحياة وبعد الممات. وكان صدى الجانب الأخروي في احترام هذه التشريعات هو أهم حافز على احترامها خصوصا بالنسبة للجنود الذين يصبحون ويمسون في مواجهة الموت فاعلين ومنفعلين.

ويمكننا أن نستنتج كذلك من المعرفة بأحوال هذا العصر في بقاع شتى من المعمور هذه النقلة الكبيرة التي أحدثتها التعاليم الإسلامية في تاريخ الإنسانية التي لم تكن تعرف من مبادئ الحرب إلا المبدأ العام لسلطان الغلبة، وأن المغلوب لا حق له، وأن المغلوب منهوب... إلخ ●

(*) أستاذ الفقه وأصوله في جامعة القرويين – فاس

Al-Insani ♦ Winter 2007-2008

الإنساني ♦ شتاء 2008-2007 | 42

منزلة الإنسان في الفكر الصوفي لابن عربي

زياد كريشان*

يقوم القانون الدولي الإنساني وكل المواثيق والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان على فلسفة واحدة وهي العلوية الأخلاقية للحقوق الطبيعية للإنسان. فللإنسان، من حيث طبيعته، أي قبل كل تحديدات الاجتماع الإنساني، حرية أصلية وحقوق مطلقة تنبثق عنها ولا تقيدها سوى حقوق غيره من البشر. فالإنسان هو معيار كل شيء. تلك هي الثورة الفكرية التي بنيت عليها فلسفة حقوق الإنسان في عصر الأنوار الأوروبي.

هل يمكن أن نتحدث عن معيارية الإنسان في تاريخ الفكر الإسلامي؟ وهل يمكن لحقوق الإنسان أن تنمو في مجتمعات مازال يشكل الدين فيها الجزء الأوفر للأفق الذهني؟

إن الإجابة الشاملة عن هذين التساؤلين تتجاوز حدود هذا المقال لكننا نريد مقاربتهما من زاوية إنتاج اسلامي صميم وهو التصوف وكيف نظر لمنزلة الإنسان وهل له تصور لحقوقه الطبيعية أم لا؟

في السير نحو الله

يعتبر أغلب الدارسين أن التصوف مر بمراحل ثلاث: الزهد، فالتصوف، فالفلسفة الصوفية؛ أما المتصوفة فهم يضعون علومهم في مسار تفاضلي يبدأ بالإسلام، وهو مجال الفقه، ويمر بالإيمان وهو مجال علم الكلام، ليصل إلى الإحسان الذي هو مجال علوم التصوف. والإحسان وفق الحديث النبوي المشهور، هو «أن تعبد الله كأنك تراه». فالتصوف منذ بدايته هو بحث عن الله وسير إليه. والزهد ليس فقط زهدًا في الدنيا بل هو زهد في كل ما سوى الله. والمجاهدة تهدف عند أقطاب التصوف كالجنيد البغدادي زعيم الطائفة في القرن الثالث للهجرة، إلى فناء المريد – هنا بمعنى العارف بالله لا بمعنى المتبع ●●●

(*) رئيس تحرير مجلة «حقائق» التونسية

Al-Insani ♦ Winter 2007-2008

شتاء 2008-2007 ♦ الإنساني | 43

كما سيكون ذلك مع التصوف الطرقي – فناؤه عن كل ما هو غير حتى يكون وعاء للحضور الإلهي.

فالتصوف الأصلي هو سير نحو الله. هو سيرورة، الفناء غايتها ووسيلتها. وسيلة قصد تمثل الحضور الإلهي بحيث لا يكون في الكون سوى ذات الله وذات العارف وغاية لأن الفناء يرفع العارف إلى مقام رؤية الله بعين القلب.

لقد أضفى التصوف منذ بداياته صبغة إلهية على الذات الإنسانية، وهذا لا يعني أن التصوف ينكر التعالي الإلهي. هذا التعالي الذي دفعه المعتزلة إلى حدوده القصوى بتقديم صورة مطلقة من التجريد الإلهي. الله ذات لا صفات مضافة إليها. إذ لا تعدو أن تكون الصفات، كالحياة والقدرة والعلم، هي هي عين الذات: الله عالم بعلم هو هو ذلك العلم على حد التعريف الشهير للاعتزال. فالتصوف يقر تعالي الذات الإلهية لكنه تعال من نوع خاص. تعال يجعل من الذات الإلهية الحد الأقصى للتواق الإنساني. ولا تتحقق جدلية العلاقة بين الإلهي والإنساني بالخوف والطمع كما هو الحال عند الفقهاء والمتكلمين بل بالحب والعشق وذلك منذ البواكير الأولى للتصوف مع **رابعة العدوية** في القرن الثاني للهجرة.

لم يبلور التصوف في بداياته (أي القرن الثاني للهجرة والنصف الأول من القرن الثالث) تصورا خاصا لمنزلة الإنسان، لكنه وضع اللبنات الأولى لمسار فكري تأملي سينتهي بنا إلى مفهوم «الإنسان الكامل» الذي وضع أسسه الشيخ الأكبر للتصوف الفلسفي الإسلامي الأندلسي **محيي الدين بن عربي**.

لئن نشأ التصوف عراقيا (من **الحسن البصري** إلى **الجنيد البغدادي**) وترعرع فارسيا (من **أبي يزيد البسطامي** إلى **الحكيم الترمذي** مرورا بالفارسي العربي **الحسين بن منصور الحلاج**) فإنه اكتمل اندلسيا مغاربيا مع **محيي الدين بن عربي** (ت 638 هـ) صاحب أكبر موسوعة في التصوف الفلسفي لا فقط في الحضارة الإسلامية بل وربما في كامل تراث البشرية. وهذه الضخامة لا تتأتى من الكم فقط (لقد ترك الشيخ الأكبر زهاء الأربعمائة كتاب ما بين الرسالة القليلة الصفحات إلى الموسوعة كـ«الفتوحات المكية») بل وكذلك من فذاذة التفكير التأملي الذي جعل منه قطب أقطاب التصوف الفلسفي.

من العبث أن نسعى هنا إلى إقامة مقارنة بين فكر **ابن عربي** وفلسفة حقوق الإنسان، لكنه من المفيد أن نقف عند مفهومه للإنسان الكامل الذي يحدد المكانة الأنطولوجية للإنسان ممهدا بذلك لفلسفة إنسية humaniste من صنف خاص.

الإنسان الكامل

يحتل كتاب «فصوص الحكم»[1] منزلة خاصة في التراث الفكري الذي خلفه الشيخ الأكبر فهو يمثل عصارة مذهب **ابن عربي** وقمته الفكرية دون منازع علاوة على أنه الكتاب الذي حوى أنضج وأكمل ما وصلت إليه التأملات الفلسفية لـ**ابن عربي** حول الله والوجود والإنسان.

يحتوي الكتاب على جملة فصوص وكل فص قرن باسم رسول حيث يبدأ بفص حكمة إلهية في كلمة آدمية وينتهي بفص حكمة فردية في كلمة محمدية. لقد اختار **ابن عربي** الفص الآدمي ليضع فيه المعالم الكبرى لنظريته في «الإنسان الكامل».

لو بسّطنا عبارات **ابن عربي** دون إخلال بمعانيها نقول بأن الله أراد أن يرى نفسه في «كون جامع» أي في خلق يكون له بمثابة المرآة الصقيلة فخلق العالم كله فكان كالمرآة غير المجلوة أي لم تسمح بتجلي صورة الذات للذات. فكان لا بد من «صقل» صورة العالم كله حتى يصبح مرآة مجلوة، فكان جوهر هذا العالم، أو عينه في التعبير الصوفي، آدم الذي كان المرآة التي تتجلى فيها صورة الذات للذات. هذا «الإنسان الكبير» بحسب تعابير بعض المتصوفة الذين سبقوا **ابن عربي** والذي سيستعيض به **ابن عربي** بمفهوم «الإنسان الكامل» هو الذي يجمع «الحقائق كلها» فهو عين الوجود. وعين هنا بمعنى حقيقة وبمعنى الإبصار أيضا. إذ به ينظر الله إلى خلقه، والنظر هنا بمعنى العناية والرحمة.

ولـ**ابن عربي** تفسير طريف لمعنى الخلافة الإنسانية. فالإنسان خليفة الله في الأرض، أي أنه هو الذي يحفظ الملك الإلهي. وينتهي **ابن عربي** إلى فكرة عظيمة وهي أن العالم لا يزال محفوظا ما دام فيه هذا الإنسان الكامل.

ولا يكتفي **ابن عربي** بهذا بل يذهب في فقرات معدودة وبصيغ يكتنفها بعض الغموض لكثافتها إلى الإقرار بوحدة الحقائق. وهذه الحقائق من أصناف ثلاثة: الوجود والحياة والعلم. وهي حقائق نصف بها في نفس الوقت الذات الإلهية وكذلك الإنسان، فالله موجود وكذلك الإنسان. لا شك أن هذه الحقائق مطلقة فيما يتعلق بالذات الإلهية وأنها حادثة بالنسبة للإنسان، والحدوث بمعنى البطون والضمور، أي أن هذه الحقائق كامنة بالقوة في الإنسان، فالفرق ليس في طبيعتها بل في تحققها. وينتج عن ذلك كله أنه ما وصفنا الله بصفة إلا كنا نحن – أي الإنسان – تلك الصفة باستثناء «الوجوب الخاص الذاتي» لأن الله، بحسب تعبير الفلاسفة القدامى، واجب الوجود بذاته وهذا لا يجوز أن يطلق على الإنسان.

يقول **ابن عربي** «فلما علمناه بنا ومنا نسبنا إليه كل ما نسبناه إلينا (...) فوصف نفسه لنا بنا: فإذا شهدناه شهدنا نفوسنا، وإذا شهدنا شهد نفسه».

لا ينبغي أن يفوت القارئ الكريم أن الشيخ الأكبر يتحدث عن النوع الإنساني دون تمييز. فالإنسان مرآة مجلوة لله من حيث هو إنسان، أي من حيث طبيعته وبغض النظر، في لغتنا العصرية، عن إضافات وتحديدات الثقافة والحضارة إليه، وكأن **ابن عربي** بحدس قوي، أو بكشف حسب العبارة الصوفية، يستبق اعتراضات المشككين في وجود «طبيعة إنسانية». إن التنوع الذي لا اعتراض عليه لا ينفي وحدة البشر «ولا نشك أننا كثيرون بالشخص والنوع، وأننا وإن كنا على حقيقة واحدة تجمعنا فنعلم قطعا أنّ ثمة فارقا به تميزت الأشخاص بعضها عن بعض، ولولا ذلك ما كانت الكثرة في الواحد».

ويشرح **ابن عربي** هذا المفهوم بوضوح أكبر في «كتاب التدابير الإلهية في إصلاح المملكة الإنسانية»[2] إذ يقول: «**لما خلق الله فينا صفة العلم وأنه عالم (...) فما عقلنا منه غير ما أوجد فينا وما عدا ذلك فعلمنا به من جهة السلب**».

إنسان التصوف وإنسان الفقه وعلم الكلام

من المهم التنويه هنا إلى الفرق الشاسع بين إنسان التصوف وإنسان الفقه وعلم الكلام مثلا، فالمفاهيم الأصلية في الفقه تحدث تمايزات جوهرية في التعدد الإنساني. تميز مفاهيم «الإسلام» و«أهل الكتاب» و«الكفر» و«الشرك» الجنس البشري من حيث المعتقد، وهذا ما أطنب فيه علم الكلام كثيرا ثم نصل إلى التمييز داخل مفهوم «المسلم» بين المؤمن والفاسق والفاجر والكافر، مع معضلة منزلة مرتكب الكبيرة، هل هو مؤمن أم كافر أم في منزلة بين المنزلتين كما هي الحال عند المعتزلة. أما الفقه فهو يقيم تمايزات جوهرية ثلاث: الأولى من حيث المعتقد (المسلم والذمي)، والثانية من حيث الجنس (الرجل والمرأة)، والثالثة من حيث الوضع الاجتماعي (الحر والعبد). ولا نجد تفكيرا يذكر في الفقه وحتى في علم الكلام عند المتأخرين عن الإنسان كوحدة تتجاوز كل هذه التحديدات العقائدية والاجتماعية. ولا يعود هذا، كما يتصوره البعض، إلى اختلاف مجال الاهتمام (الانتماء العقائدي لعلم الكلام وقوانين الحلال والحرام للفقه وحياة الروح للتصوف) بل إلى اختلاف طبيعة الاهتمام ذاته.

لقد كان يسود الاعتقاد في العهود القديمة والكلاسيكية أن اللامساواة طبيعية في الجنس البشري من حيث المعتقد والجنس والوضع الاجتماعي لذلك قل وندر أن نجد تفكيرا يتمحور حول الإنسان كإنسان. حتى التفكير الفلسفي لم يتمكن من تجاوز هذه النظرة، حيث نجد هذه اللامساواة الأصلية في الفلسفة السياسة والأخلاقية عند القدامى (الإغريق) والكلاسيكيين (المسلمين والمسيحيين) وهذا ما يعطي فرادة خاصة للتصوف الفلسفي، لاسيما عند **ابن عربي** ومدرسته الأكبرية. وتزداد هذه الفرادة وضوحا عندما يتعلق الأمر بالتمييز الأساسي في الفكر الإسلامي

الوسيط حول مسألة العقيدة الدينية.

الإنسان الكامل الذي هو عين الحقيقة الوجودية والذي يجمع في ذاته الظاهر (الخلق المادي) والباطن (السر الإلهي)، هذا الإنسان الكامل إنما هو الأنموذج الأنطولوجي archétype لإنسان الزمان والمكان. والسير إلى الله ونحو الله عند العارف إنما هو بشكل آخر بحث الإنسان المتعين (أي الإنسان الواقعي) عن أنموذجه الأنطولوجي (الإنسان الكامل) أي أن السير إلى الله إنما هو رحلة داخلية يستعيد فيها الإنسان المتعين تجربة الخلق الأصلية، ويستحضر فيها سر الوجود الرابط بين الخلق، أي هذا التعدد الذي يحيط بنا، والحق، أي المبدأ الموحد له أن الإنسان الكامل، كما يقول ابن عربي، هو الخلق الحق أي هو التعدد الذي وجد مبدأ وحدته.

وهذا معنى قول **ابن عربي** في «فص حكمة فردية في كلمة محمدية» أن «معرفة الإنسان بنفسه مقدمة على معرفته بربه، فإن معرفته بربه نتيجة عن معرفته بنفسه».

إله الاعتقاد

هذا السير من المتعدد إلى الواحد يتم عبر مراحل يرتقي فيها الوعي درجة بعد درجة وترفع الحجب عن العارف حجابا بعد حجاب.

ويرى **ابن عربي** أن الاعتقاد الديني إنما هو أحد هذه الحجب. وقد عبر عن هذه الفكرة في «فص حكمة قلبية في كلمة شعيبية» ومفادها أن لله تجليين (للتبسيط نقول أنّ التجلي هو بمعنى الظهور، لكنه ظهور روحي لقلب العارف لا ظهور مادي) تجلي غيب (باطن) وتجلي شهادة (ظاهر) والمعتقد الديني ينتمي إلى عالم الظاهر فلا يتجلى الله للعبد إلا وفق معتقده، وذلك لتقلب الله

الإنسان خليفة الله في الأرض ... والعالم لا يزال محفوظًا ما دام فيه هذا الإنسان الكامل الذي يجمع «الحقائق كلها» فهو عين الوجود

«في أنواع الصور والصفات» فلا يظفر المعتقد إلا بإله اعتقاده لأن «العقل قيد فيحصر الأمر في نعت واحد والحقيقة تأبى الحصر في نفس الأمر»، فهذا هو حال «أصحاب الاعتقادات الذين يكفر بعضهم ببعض ويلعن بعضهم بعضا». فإله المعتقد صورة من صور التجلي الشهودي وهو كذلك حجاب يمنع التجلي الغيبي أو الذاتي. بعبارات أيسر: إله المعتقد صورة من صور الحق من أخذه على كونه الحق كله حجب عن نفسه إمكانية رؤية الحق، ومن أخذه على ما هو عليه، أي كإحدى صور التجلي الشهودي (أي الظاهري) للحق، أمكن له أن يرى الحق في كل صور تجلياته. فالحقيقة ليست في أحادية الصورة الاعتقادية بل فيها جميعا. وهذا ما دفع بعض المعاصرين إلى القول بأن ابن عربي ومذهبه التصوفي يقر بوحدة الأديان، ولكن المسألة في نظرنا أعمق من هذا. وحدة الأديان ليست هي الأصل. بل الأصل في وحدة الإنسان، وأن الدين الخصوصي ليس سوى صورة من صور الحق المتعددة، والحق لا يقف في صورة واحدة بل هو في جميعها، كما أن إنسان الزمان والمكان ليس هو الإنسان الكامل بل الإنسان الكامل هو المبدأ الموحد لكل تنوع الماضي والحاضر والمستقبل الذي يشق الجنس البشري، وكأن الإنسان الكامل يولد في كل لحظة وحين.

ذلك هو في إيجاز مذهب **ابن عربي** في الإنسان. هذا المذهب الذي وإن لم يؤسس مدرسة مؤسساتية متواصلة في الزمان إلا أنه صبغ كل المذاهب الصوفية التي تلته وجعلها كلها تتوق إلى مبدأ الوحدة المتعالي عن التعدد الظاهر بما في ذلك العقائد الدينية. فالإنسان في التصوف الفلسفي ليس هو فقط معيار كل شيء بل هو الأصل والغاية لكل شيء. كيف لا وهو مرآة الحق وعين الخلق وبه يتوحد الظاهر بالباطن[3].

هذه الإنسية الفلسفية التأملية هي التي جعلت من **ابن عربي** إلى يوم الناس هذا ملهما لكل المدارس الروحية بغض النظر عن اعتقاداتها الإيمانية.

ودون الجنوح إلى توفيق بين أنماط فكرية مختلفة يتبين أن هذه النزعة الإنسية لا يمكنها أن تتناقض مع فلسفة حقوق الإنسان. فالإنسان، من حيث هو إنسان، هو القيمة العليا في كلا التوجهين مهما تنوعت واختلفت وتناقضت وضعياته الدينية والثقافية والاجتماعية.

بقي سؤال آخر: هل مازال بالإمكان أن نستعيد في راهننا ديناميكية التفكير التأملي الصوفي بكل تلك الأصالة والحرية اللتين كانتا عند الشيخ الأكبر وتلامذته؟ ذلك هو السؤال كما يقول شكسبير ●

(1) اعتمدنا على الطبعة التي حققها وعلق عليها أبو العلا عفيفي – دار الكتاب العربي – بيروت – الطبعة الثانية 1980.

(2) كتاب «التدبيرات الإلهية في إصلاح المملكة الإنسانية» طبع ضمن «رسائل ابن عربي»، الجزء الثاني، تحقيق سعيد عبد الفتاح. نشر مؤسسة الانتشار العربي، الطبعة الأولى، بيروت 2002.

(3) من بين الذين واصلوا الجهد الفكري التأملي لابن عربي نذكر بالخصوص الصوفي الكبير عبد الكريم الجيلي (تـ 805 هـ) صاحب كتاب «الإنسان الكامل في معرفة الأواخر والأوائل».

الأمير عبد القادر أول من دوّن المبادئ الإنسانية زمن الحرب

محمد بن أحمد

ولد الأمير **عبد القادر الجزائري** في العام 1807 في مدينة "معسكر" في الغرب الجزائري وتوفي سنة 1883 في دمشق. وقد صنعت منه مآثره كقائد حربي رمزا للمقاومة الجزائرية في وجه الاحتلال الفرنسي للجزائر. قاد الأمير **عبد القادر** الشعب الجزائري، ومنذ تاريخ استعمار فرنسا للجزائر في العام 1830، لمقاومة الجيوش الفرنسية. وعلى الرغم من شدة عزمه على التغلب على العدو إلا أنه تميز بإنسانيته وخاصة لجهة اهتمامه بالتخفيف من معاناة وآلام "أسرى الحرب".

حتى تصبح معتقداته الشخصية قواعد ملزمة لقادة وأفراد جيشه، أصدر الأمير **عبد القادر** مراسيم ضمنها الحالات التي يتوجب فيها تقديم المساعدات للأسرى الفرنسيين الذين أصبحوا في قبضة جيشه. فعلى سبيل المثال نص مرسوم صادر في العام 1843 على مدى أهمية القواعد المدونة لضبط سلوك المحاربين. ونص المرسوم على ما يلي:

"لقد تقرر أن كل عربي يحضر جنديا فرنسيا أو مسيحيا، آمنا سالما، فإنه سينال جائزة قيمتها 40 فرنكًا على الذكر و50 فرنكًا على الأنثى" "وكل عربي في حوزته فرنسي أو مسيحي فإنه يعتبر مسؤولا عن حسن معاملته، وهو منذ الآن مأمور أن يقود سجينه، دون تأخير، إما إلى أقرب خليفة إليه أو أمام السلطان نفسه، وإن لم يفعل ذلك فإنه يواجه أقسى أنواع العقوبات، أما إذا فعل فإنه ينال الجائزة الموعودة". "وفي حالة شكوى السجين من أي نوع من سوء المعاملة على يد آسره العربي فإن هذا العربي يفقد حقه في الجائزة"(*).

لقد لاحظ الأمير **عبد القادر** عدم احترام قادة العسكر لبعض المبادئ الإنسانية أثناء تعاملهم مع الأسرى، فحرص على تنبيههم وضبط سلوكهم وتحديد مسؤولياتهم، كما خصص المكافآت العائدة لكل سلوك حسن لأفراد جيشه بحق الأسرى. كذلك أوصى بالدور الذي يجب أن تقوم به الدولة تجاه الأسرى الذين هم تحت سلطة جيشها، هذا الدور الذي لم يتم توضيحه بالنصوص الدولية إلا في العام 1949 من خلال المادة 12 من اتفاقية جنيف الثالثة المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب والتي نصت صراحة على مبدأ مسؤولية السلطة/الدولة الآسرة في حماية أسرى الحرب بغض النظر عن استمرار المسؤولية الفردية للعسكريين الذين قاموا بعملية الأسر أو أشرفوا أو تعاملوا مع هؤلاء الأسرى، وبناء عليه فإن تسليم الأسير إلى السلطات العليا أصبح واجبا غير مرتبط بأية مكافأة.

وجدير بالذكر أيضا، أن النظرة الإنسانية لأسير الحرب لدى الأمير **عبد القادر** لم تتوقف فقط عند ضرورة حمايته البدنية وإنما تجاوزتها أيضا إلى احترام معتقداته الدينية ومنحه الراحة النفسية والمعنوية، حيث أوصى بمنح أسير الحرب حرية ممارسة شعائره الدينية حتى وإن اختلفت عن الدين الإسلامي.

ففي رسالة بعث بها إلى الأسقف الفرنسي **دوبوش** Mgr Dupuch، بين القائد الجزائري ميزة الوثيقة المكتوبة في تنظيم وظيفة رجل الدين (القس) مع الأسرى الفرنسيين. فبموجب هذه الرسالة، تتمثل مهمة رجل الدين بالسهر على حق الأسير بممارسة شعائره الدينية والتراسل مع أفراد عائلته، بالإضافة إلى حقه بالحصول على الملبس والكتب والمال وكل ما من شأنه تخفيف معاناة الأسر عليه.

ويقول نص الرسالة:

"أرسل قسيسا إلى معسكري فسوف لا يحتاج إلى شيء، وسوف أعمل على أن يكون محل احترام وتبجيل لأن له وظيفة مزدوجة وهي أنه رجل دين وممثل لك... وسوف يصلي يوميا بالمساجين، ويواسيهم ويتراسل مع عائلاتهم، وبذلك يكون واسطة في الحصول لهم على النقود والثياب والكتب، وبعبارة أخرى كل ما قد يحتاجونه أو يرغبون فيه مما يخفف عنهم شدة الأسر، وكل ما سوف نطلبه منه، عند وصوله لدينا، أن يعد وعد شرف لا يتغير بأن لا يتعرض في رسائله إلى الحديث عن معسكراتي وتحركاتي العسكرية"(**).

كل هذه التوصيات والإجراءات المشار إليها أعلاه، إنما تبين الدرجة العالية للنزعة الإنسانية لدى هذا الأمير القائد ومدى حرصه على ضرورة تدوينها كتابة. وبالفعل فإننا نرى على سبيل المثال أن الحقوق المشار إليها في هذه الرسالة كانت قد شكلت فيما بعد مادة للائحة عالمية أكثر تفصيلا تم تقنينها في اتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949 المتعلقة بأوضاع أسرى الحرب. فالمادة 34 من هذه الاتفاقية مثلا نصت على تكريس حق أسرى الحرب لأي طائفة انتموا بأن يمارسوا شعائرهم الدينية بحرية وبأن يسمح، كلما كان ذلك ممكنا، بأن يأتي إليهم رجل دين من طائفتهم لمساعدتهم على ممارسة هذه الشعائر.

من خلال ما تم ذكره، يبدو واضحا بأن الأمير **عبد القادر الجزائري** قد كان سباقا (1843) في تطوير القانون الدولي الإنساني لجهة معاملة أسرى الحرب والذي لم يتم تدوينه إلا بعد سنوات عدة لاسيما في اتفاقية جنيف الثالثة لعام 1929 والتي طورتها فيما بعد اتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949 والمتعلقتين بمعاملة أسرى الحرب. إلا أن المؤرخين بإصرارهم على أن **ليبار** Lieber هو أول من دون هذا القانون من خلال المرجع الذي يحمل اسمه le Code Lieber والذي يعود لسنة 1863 فإنهم بذلك ينسون أو يتناسون مراسيم ورسائل الأمير **عبد القادر الجزائري** التي دونت قبل ذلك بعشرين سنة والتي تجسد المفاهيم الإنسانية للدين الإسلامي وللثقافة الإسلامية زمن الحرب ●

مقاتل من جيش الأمير

[إلى اليمين]

لوحة زيتية للرسام الفرنسي آنج تيسييه Ange Tissier تمثل الأمير عبد القادر أثناء سجنه بقلعة أمبواز عام 1852

(*) مقتطف من مرسوم أصدره الأمير عبد القادر سنة 1843، من كتاب "هنري شرشيل" "حياة الأمير عبد القادر"

(**) رسالة من الأمير عبد القادر إلى الأسقف "دوبوش" من المرجع السابق

الحرب في نصوص ورسائل للأمير عبد القادر

يقدم هذا النص المقتطع من الفصل الرابع من كتاب **عبد القادر الجزائري** للباحث السياسي والاجتماعي الفرنسي المتخصص في الأديان والمغرب العربي **برونو إتيان** صورة عن وضع الصراع الدائر بين الأمير عبد القادر وحلفائه وبين الفرنسيين وأنصار الاستعمار من خلال الرسائل المتبادلة بينه وبين الجنرال الفرنسي **دو ميشيل**. لكنه يقدم أيضا لمحة عن نظرة الأمير للحرب وللسلوكيات الواجب اتباعها خلالها انطلاقا من القيم الإنسانية والدينية التي آمن بها.

«26 فبراير/ شباط 1834

جنرال جديد في وهران؟ ولكن ماذا يفعلون في تقليبهم؟ وما اسمه؟ وكيف يلفظ؟ **دسمتشلس**؟ آه! هذه الأسماء غير المعقولة! هو ابن من؟ ومن أين؟ هل يأتي الفرنسيون من مكان ما؟

كان **عبد القادر** يدور في خيمته وحوله كتبته وخلفاؤه. فقد جعل نظام الحصار الذي فرضه على الفرنسيين شروط حياتهم صعبة، وهو يعرف أن كثيرين في فرنسة يعارضون احتلال الجزائر لأنها عملية مكلفة، كما أنه لم يحرم نفسه من مناوشة جماعة اللجنة البرلمانية المتجولة في البلاد.

كان **عبد القادر** يعرف أيضا أن الغُماري شيخ الأنكاد يسعى مع أولاد سيدي الشيخ والصحراويين لتسمية سلطان آخر معتمدًا على قدور بن المخفي والبُرجية وقبائل الشليف... وهو يعلم أيضا أن الشيخ **مصطفى بن إسماعيل** سيخونه في المواقع الخلفية من تلمسان، وكان **دي ميشيل** قد استعاد أرزيو، كما فشل **عبد القادر** أمام مستغانم.

لكنه كان قد نجح في فرض نظام من المراقبة على الحاميات الفرنسية التي تعتمد كليا في تموينها على قبائل الداخل. وكانت ترددات الحكومات الفرنسية المتعاقبة في باريس لا تتيح تموينا ثابتا عن طريق المرافئ.. وهكذا سعى **دي ميشيل** للتفاوض مع الأمير، والأمير يعلم ميول الجنرال بواسطة اليهود، فهو يعرف أنه من محبي الشرق، ومن المعجبين بـ**محمد علي**.. وبينما كان يتابع الأمير تحركاته حتى أبواب وهران، سعى إلى تحرير قواته في الساحل، ليهتم بقبائل الداخل. واغتنم **دي ميشيل** ذريعة تافهة (كوكبة من الحامية هوجمت في نهاية شهر أكتوبر/ تشرين الأول 1833) فكتب إلى **عبد القادر**.

«لم أتردد في اتخاذ المبادرة الأولى، وأخاطبكم مباشرة في أمر لا يسمح به مركزي، ولكن تحثني عليه بواعث إنسانية، وهو إطلاق سراح الفرنسيين الذين وقعوا في كمين، وهم يحرسون رجلًا عربيًا، ولا أفترض أنكم ستضعون شروطًا لإطلاق سراحهم».

أراد **عبد القادر** أن يحصر الجنرال في مرفئه فكتب إليه مجتذبا في 6 جمادى الثانية 1249 (30 أكتوبر/تشرين الأول 1833) رسالة إلى الجنرال **دي ميشيل** حاكم وهران من الحاج **عبد القادر بن محيي الدين** أمير المؤمنين وحاميهم – نصر الله جنده.

بعد التحية

تلقيت الرسالة التي تعبر فيها عن الأمل بإطلاق سراح الأسرى الأربعة الذين بين يدي. وفهمت مضمونها وإليكم ردي:

لم أفكر بأن أقترح عليكم دفع فدية عن جنودكم، إنما بعد أن أكد لي هؤلاء استعدادهم للتضحية في سبيل فك أسرهم قررت أن أقدم لكم اقتراحا بهذا الشأن (وطلب ألف بندقية فدية عن كل واحد منهم).

تقول إنك رغم مركزك قررت القيام بهذه المبادرة؛ هذا هو واجبك وفق قواعد الحرب؛ ولكل يومه بين المتخاصمين، يوم لك ويوم عليك، ورحى الحرب تدور وتسبب ضحايا جديدة من الطرفين غير أن على كل منا واجبًا دينيًا يجب القيام به. ومن المعلوم عندكم أنني لم أتعرض لكم ولا لمن كان قبلكم من أجل إطلاق سراح أي من الأسرى الذين وقعوا في أيديكم في ميادين الحرب، وإن كنت أتألم لحظهم التعس كإنسان، فإنني كمسلم أرى في موتهم حياة جديدة لهم، وبالعكس أرى فداءهم موتا مخجلا، لذلك لم أطلب العفو عنهم.

تقول إن على أمراء الأرض أن يتميزوا بشهامتهم وعلو نفوسهم، وتستخلص أن عليّ إطلاق سراح الأسرى الموجودين بين يدي بدون فدية. هذا المبدأ صحيح بصورة عامة لكن ديني يعارض هذا الإجراء فتبادل الأسرى يتم بين المسلمين فقط. وقد ذكرت لي أن هؤلاء الفرنسيين كانوا يحمون عربًا ضد عرب آخرين. وأنا لا اعتبر هذا سببًا لإطلاقهم فالمحميون وحماتهم هم أعداء لي، وكل من يلجأ إليكم من المقاطعات عديمو الإيمان يجهلون واجباتهم. أما أولئك الذين ارتكبوا ما سميتموه كمينًا، فهم ليسوا من تحت إمرتي ومن مستوى أدنى من أن أهم بأمرهم.

أغتنم هذه الفرصة لأعبر عن دهشتي لما لمسته من خفة في اعتقادكم بإخلاص وأمانة الناس، الذين في ما أعرف عنهم من وَجَل، لا يجرؤون على المجئ إليكم إلا في الخفاء، أما أنا فإني أتتبع حتى ظلالهم، ومن يقع بين يديّ منهم سيقطع رأسه أو يودع في السجن. إنكم تضعون ثقتكم بأناس ليسوا جديرين بها.

تأكدوا أن ما طلبته بشأن هؤلاء الأشخاص لا يعود لكوني راغبا في الحصول على المال وإنما من أجل معرفة استعداداتكم للعمل من أجلهم.

تفخرون بأنكم أطلقتم سراح أسرى من «الغرابة والزمالة» من غير شروط. هذا صحيح ولكن هؤلاء قوم يعيشون تحت حمايتكم ويمونون يوميا أسواقكم، ورغم ذلك سلبهم عسكركم كل ما يملكون، ولو أنكم خرجتم من دياركم لمهاجمة أشخاص يتوقعون ذلك منكم كالحشم وبني عامر لحق لكم أن تفخروا وتستحقوا المديح الذي تطالبون به لمفاجئتكم الغرابة والزمالة. وعندما تبتعدون مسافة يومين أو ثلاثة أيام عن وهران آمل أن نتواجه، وسيُعرف آخيرا من منا سيكون سيد البلاد.

آن الأوان لرحيلكم، إذ إن بقيتم لدينا فإن سوء حال سكان المقاطعة التعساء وما عرضتموه لهم سيطول إلى مالا نهاية.

ولما بدأ **دي ميشيل** محددا يضايق الدوائر والزمالة انقض عليه **عبد القادر** من منطقة بني عامر في خمسة آلاف فارس قطعوا المسافة في أقل من ثلاث ساعات ومرة أخرى اضطر الجنرال فجأة إلى الانسحاب حتى أبواب وهران.

أفرغ **عبد القادر** عندئذ محيط المدينة بإرسال القبائل إلى سهل تلمسان؛ وانحصر **دي ميشيل** وكتب عند ذلك إلى الأمير بإلحاح ثلاث مرات في الشهر التالي، وتركه **عبد القادر** الذي وصلت إليه رسائله عن طريق ابن عمار، منحصرًا ضمن محيط مدينة وهران الرطبة.

لم يعرف **دي ميشيل** خلال شهر إن كانت رسائله قد وصلت إلى عبد القادر وهو يرفض الرد عليها، فكتب إليه رسالة جديدة أكدت للأمير أن الفرنسيين يطلبون التفاوض فأرسل إليه أمينه **ميلود بن عرّاش** يرافقه **وُلد محمود** أحد كبار ضباطه، وبدأ التفاوض مع **مردوخي عمار** على أبواب وهران حول شروط الهدنة.

عاد **ابن عراش** في 4 شباط 1834 مع اقتراحات **دي ميشيل** المعاكسة التي أقرها الأمير ووقع عليها بختمه في 25 شباط – فبراير كما وقع **دي ميشيل** وختم الوثيقة الخاصة بالأمير وهنا بدأ سوء تفاهم طويل حول هذا الاتفاق.

ما من أحد يمكنه أن ينكر أن فرنسة اعترفت بسيادة **عبد القادر** على الأرض التي يتحكم بها، بينما لم تحدد بالضبط حدود هذه المناطق. وقد فرض **عبد القادر** شروطه، فبإمكانه أن يتاجر ويشتري السلاح؛ والبارود والكبريت.. واعتبرت **أرزيو** مرفأ سلطانيا أما وهران فلا يمكن أن تنقل إلا البضائع اللازمة لسكانها. وتم إعطاء الحرية الكاملة للتجارة والتجول في البلاد بموجب تذاكر عليها مصادقة وكلاء الأمير، والتزم الفرنسيون برد جميع من هرب من مناطق الأمير إلى مدنهم كما تم تعيين ممثلين للطرفين في وهران ومسكرة.

أرسل **عبد القادر** إلى **دي ميشيل** هدية تتألف من أربعة خيول عربية أصيلة.. وبينما كان **دي ميشيل** يقيم احتفالا كبيرا بمناسبة توقيع المعاهدة، حقق الأمير ما كان قد رآه في مصر: فقد حصل على حصر التجارة الوطنية والدولية للقمح والحبوب به، وعين **عبد القادر مردخاي بن دران الموسوي** وهو يهودي درس في باريس ومرسيليا وعمل مترجما للداي وكيلا له في الجزائر ...

لم يقتنع **مصطفى بن إسماعيل**، وهو سليل عائلة من نبلاء السيف، بالإذعان إلى أوامر هذا المرابط الصغير، وأشاع، وهو الذي يتاجر من الفرنسيين أن «معاهدة دي ميشيل» مخالفة للجهاد...

التفت الأمير لمجابهة **مصطفى بن إسماعيل**.

قامت المعركة ضارية في سهل مهراز بتاريخ 13 يوليو/تموز وساعدت الحرارة على سحق الخصوم (من القبائل)، وتمكن **عبد القادر** من أن يتابع سيره نحو تلمسان لكن عدوه القديم لم يحن هامته البيضاء أمام من يسميه «الفتى صاحب السبحة!».

تمنى **عبد القادر** لو تقوم مبارزة، يتم بموجبها القضاء على أحد الزعيمين المتخاصمين ويمكن التغني بها في قصيدة ملحمية. لكن الأمير بدأ يمتثل لمتطلبات ما يبدو ضعفا لدى الإنسان والانتقال إلى ما يتطلبه السلطان المطلق من عنف مشروع.

إن المقهورين يجب أن يقضى عليهم.

وقد حدد السياسة، هذه السياسة المكروهة من المؤلفين التقليديين، في تعابير حديثة في مؤلفه ذكرى العاقل.

والسياسة بالنسبة له هي إحدى دعامات الحياة الاجتماعية على هذه الأرض، وهي قبل كل شيء روح تركيب وترابط، تهدف إلى تضامن أعضاء المجتمع من أجل تأمين حاجات العالم، والواقع لا يوجد تناقض بين الدين والسياسة، ولا بين المعرفة العقلية والمعطيات الدينية لأن هذه الأخيرة لا تصدم الحس السليم: فالفطنة أسمى من الحساسية إنما هي أدنى من العقل، وعلى الإنسان الوصول إلى كامل وسائله التحلي بسلوك اجتماعي ينزع به إلى الكمال؛ والأخلاق تقوم عندئذ على فضائل أربع. الحكمة والعدل والشجاعة والقناعة. والإنسان يقع نتيجة الإفراط أو نتيجة النقص وعلى الحكماء أن يساعدوه لتجاوز هذا الخلل، ومن واجب الدولة أن تملأ مهمة الموجه والحكم العدل.

وقد ارتجل عند دخوله إلى تلمسان قصيدة عهد بإتمامها إلى كاتبه **ابن محمد بن رويلة**:

إلى الصون مُدت تلمسان، يداها
ولبـت فهذا حسـن صـوت نداها
وقد رفعت عنهـا الإزار فلُج بها
وبـرّد فـؤادا مـن زلال نداهـا
وذا روض خديهـا تفتـق نوره
فلا ترض من زاهي الرياض عداها
وكم رائم رام الجمال الذي ترى
فـأرداه منهـا لحظهـا ومناهـا

وشُغل الأمير عن إتمام القصيدة فكلف كاتبه أن يجيزها ويكمل معناها فقال **قدور بن محمد بن رويلة**:

ولمـا علمت الصـدق منها بأنها
أنالتني الكرسـي وحـزت علاها
ونادت أعبد القـادر المنقذ الذي
أعنـت أناسـا مـن بحـور هواها
لأنـك أعطيـت المفاتيـح عنوة
فزدنـي أيـا عـز الجزائـر جاها
ووهران والمرساة كلا بما حوت
غـدت حائـزات من حمـاك مناها

سارت الأمور وفقًا للأفكار التي جهد الأمير في تطبيقها بكل دقة: مسؤولية القبائل عن حفظ النظام العام؛ وإحصاء دقيق أسبوعي للثروة الحيوانية: الأغنام والأبقار وحيوانات الذبح وخيول المطايا في كل قطاع؛ وقاض يسميه **عبد القادر** لفض الخلافات وتطبيق أحكام الشريعة في كل قبيلة ●

لوحة للفنان الفرنسي هوراس فيرني تؤرخ للمعركة بين جيش الأمير عبد القادر والفرنسيين في مكتة في العام 1835

شعر الشابي موسيقى للحياة

يعرف الإنسان تاريخ ولادته ويجهل ميعاد وفاته.

يسمي الفترة الفاصلة بين ما يعرفه وما يجهله: «حياة» ثم يشرع – مباشرة – في بناء ذاته الفردية ونحت كيانه الجماعي، قانعا بفكرة أن الموت نهاية حتمية لكل إنسان عاش بشكل نوعي، متجاوزا عيشة الحيوان الغريزية والتكرارية.

تذهب به الميتافيزيكا حدا يتصور معه الموت موظفا إلهيا برتبة ملاك، تتلخص مهمته في تهيئة البشر إلى جهنم الحمراء أو إلى الفردوس الأخضر، واسمه: عزرائيل.

ولأنه يعقل موته فإن الإنسان هو المخلوق الوحيد الذي يعاون عزرائيل في أداء وظيفته الأسطورية، مستبقا إياه في إراقة الدماء وحصد الأرواح وإبادة ما تبقى من الجنس البشري بوسيلة، قديمة جديدة، اسمها: الحرب.

اسم لو حذفنا عينه (الراء) لتحول إلى علاقة حب بين أولاد آدم وحواء... اسم، لو أدرنا حروفه، لكان خيال الحبر وسعة البحر ولكان أفقا رحبا.

لم يكد **أبو القاسم الشابي** يبلغ السادسة عشرة من عمره حتى تفطن، بنبوغ نادر، إلى هذه المعاني.

كانت بلاده، «تونس الجميلة» كما يسميها، ترزح تحت الاستعمار العثماني والاستعمار الفرنسي... في نفس الوقت، فتخيل أن الموت، وخصوصا ذلك الناتج عن الحروب، «مارد جبار» يحصد الذين «خانهم الأجل» أي أولئك الذين لا تزال أمامهم فرصة لمزيد التوغل في الحياة.

وزاد **الشابي** إمعانا في التخييل فبنى صورة للموت قريبة من المشهدية الدرامية.

تخيل أن الموت ما هو إلا أشلاء ممزقة، متناثرة في الصحاري والقفار، تتلو شعرا على الفراغ والعدم، شعرا ليس بإمكانه حتى أن «يسرق» أو أن يتم «انتحاله» لكون الحرب والموت لم يترك أحدا حيا لكي ينصت له وإليه مقابل وحشية الحرب، سواء أكانت صنيعا للأفراد أو تخطيطا للدول، يقترح **أبو القاسم الشابي** بديلا فنيا وجماليا هو «موسيقى الحياة»:

«إن هذي الحياة قيثارة الله...
وأهل الحياة مثل اللحون..»

يقرر الشاعر الفرنسي **لويس أراغون** أن «**الشعراء هم رؤساء جمهورية الحلم**»:

الجمهورية.. هكذا .. إطلاقا
والحلم .. هكذا .. إطلاقا

وفي ذلك إشارة نبيهة إلى وحدة الإنسان والشعر في كل الأماكن والأزمنة. والمطلع على شعر **الشابي** ونثره المثير للجدل سوف لا يستكثر عليه أن يكون أحد رؤساء هذه الجمهورية المؤسسة على الحق وليس على الحرب، على المحبة وليس على التباغض.

إن هذا هو ما أضفى بعدا إنسانيا وكونيا على تجربته الشعرية.. إضافة إلى إنجازه الاستثنائي الفريد.. المتمثل في أنه أول شاعر حقيقي «يسكن» الشعر في منطقة المغرب العربي، بشهادة مجايليه من المشارقة أنفسهم، دون أن يقال له: «بضاعتنا ردت إلينا»

ودون أن تقع تسميته بـ«متنبي الغرب» كما كان الشأن بالنسبة للشاعر **ابن هانئ الأندلسي**.

طيلة حياته القصيرة، المليئة بالآلام والخيبات والانكسارات، كتب **الشابي** ديوانا وحيدا سماه: «أغاني الحياة» وكتب الطغاة وكبار قادة الحروب سير إنجازاتهم الدموية وأناشيد تافهة تمجد الموت سموها «أناشيد وطنية» دون الشعور بالحاجة إلى استشارة أي شاعر حي بلباس مدني..

في عصر كهذا لم يغرب فيه شبح الحروب، بل صار شغلا مفضلا للساسة والعساكر ننصح بإعادة قراءة **الشابي**، لمزيد تهدئة الأعصاب بغاية اكتشاف أن «الحياة جديرة بالحياة» على حد تعبير **ناظم حكمت**، وأن اللغة، أية لغة، إذا لم نتعال بها في الخطاب والتخاطب أعلنت الحرب، من تلقاء نفسها، احتجاجا على تعطيل وظيفتها التواصلية والجمالية ●

محمد الصغير أولاد أحمد
شاعر وصحفي تونسي

أبو القاسم الشابي
الرسم : **رشيد قريشي****

غَرقة من يمّ *

(*) نشرت هذه القصيدة في قسمين، الأول تحت عنوان «الأمل والقنوط» والثانية تحت عنوان «الحرب» في سنة 1926

(**) فنان جزائري يعيش ويعمل في باريس.

(***) خول: خدم.

ضعـفُ العزيمة لحدٌ، في سـكينته
تقضِـي الحياةُ، بَنَاهُ اليـأسُ والوجَلُ

وفـي العزيمـة قُـوّاتٌ، مُسَـخّرةٌ
يخِـرُّدون مداهـا الشـامخُ الجبَـلُ!

والناس شخصان: ذا يسعى به قَدَمٌ
مـن القنـوطِ، وذا يسـعَى بـه الأملُ

هذا إلى الموت، والأجداث سـاخرةٌ
وذا إلـى المجـد، والدُّنْيَا لـهُ خَوَلُ***

مـا كلُّ فعـل يُجِـلُّ النـاسُ فاعلـه
مجدا، فـإنّ الـورى في رأيهـم خطَلُ

ففـي التماجـد تمويهٌ، وشـعوذَةٌ،
وفـي الحقيقـة مـا لا يـدركُ الدّجَـلُ

مـا المجدُ إلاّ ابتسـامات يفيض بها
فـمُ الزمـان، إذا مـا انسـدّتِ الحِيَـل

وليس بالمجد ما تشـقى الحياة به
فيحسـدُ اليـومُ أمْسـا، ضمّـه الأزَلُ

فما الحروب سوى وحشيَّة، نهضتْ
في أنفُس ألناس، فانقـادتْ لها الدول

وأيقضت في قلـوب الناس عاصفةً
غـام الوجـودُ لهـا، وارْبَدّت السُّـبُلُ

فالدّهـر منتعـلٌ بالنـار، ملتحـفٌ
بالهـوْلِ، والويْـلِ، والأيـامُ تَشْـتَعِلُ

والأرض داميَـة، بالإثـم طاميـة،
ومـاردُ الشـرِّ فـي أرجائهـا ثمِـلُ

والمـوْتُ كالمارد الجبَّـار، منتصبٌ
في الأرض، يخطف من قد خانه الأجل

«وفـي المهامـه أشـلاء، ممزّقـة
تتلو على القفر شـعرا، ليس يُنْتَحَلُ»

هنري دونان

مسافر زاده الإنسان

ولد «**هنري دونان**» بجنيف سنة 1828 وترعرع وسط عائلة خيرة حيث عرف أبواه بالبر والإحسان. كان في صغره يرافق أمه لتقديم الصدقة للمعوزين والمحتاجين ثم تطوع لقراءة الكتب والمجلات على المساجين. وكان يعد نفسه مواطنا من مواطني العالم فاستجاب منذ شبابه لنداء الأسفار والمغامرات وزار الجزائر واستقر فيها من سنة 1853 حتى سنة 1859 كما أقام في تونس خلال تلك الفترة ما بين خريف 1856 وشتاء1857.

لقد كان اللقاء بين **دونان** والمنطقة المغاربية سببا لبعث مشروع إنساني نبيل تمثل في إنشاء حركة الصليب الأحمر، التي توسعت فيما بعد لتشمل الهلال الأحمر سنة 1863 وصياغة اتفاقية جنيف الأولى في السنة التالية.

فتن **دونان** بسحر المنطقة المغاربية حيث عاشر السكان وتعرف على تاريخهم وعاداتهم وطرق عيشهم واجتهد في حذق أبجديات لغتهم. ولم يمض وقت حتى أصبح من أعز أصدقائهم الأوفياء فأفرز هذا الهيام كتابه «لمحة عن الأيالة التونسية» Notice sur la Régence de Tunis الذي نشر في جنيف في العام 1858.

وهذا الكتاب الذي تحتفظ به المكتبة الوطنية التونسية هو عبارة عن كشكول مسافر carnet de voyages نشرته دار Jules Fick (جنيف 1858) ويتألف من 237 صفحة و12 فصلا. لقد رسم **دونان** كل جزئية ولم يترك كبيرة ولا صغيرة إلا واهتم بها في عرض شائق يشمل الحديث عن الجغرافيا والتاريخ والسكان وعاداتهم وطرق عيشهم فأعجب بالثقافة العربية الإسلامية وأمعن فيها النظر وأبدى بعض الملاحظات الدقيقة والأفكار الناجعة النافذة.

وهكذا فإنه يتسنى للمطالع وعلى مدى صفحات الكتاب أن يجوب معه في تاريخ البلاد منذ ما قبل التاريخ إلى الفترة المعاصرة لزيارة **دونان**، ما يجعل القارئ يخرج من هذه البسطة بمعلومات غير قليلة عن كل العهود والفترات التاريخية إلى أن يصل إلى عهد محمد باي (1855 – 1859) مرورا بأسلافه وخاصة منهم **أحمد باي** الذي اهتم به **دونان** اهتماما خاصا.

ودخل **دونان** البلاط فوصفه جناحا بعد جناح وتحدث عن ساكنيه ومريديه فأعجب بكرم التونسيين وسماحتهم وميلهم إلى الدعابة والترفيه دون أن يلهيهم ذلك عن شيء من الورع فوجد في دينهم ما يذكره بقيم أتباع **كالفان** Calvin من مسقط رأسه جنيف كما قدر الباي لما رآه فيه من حب لرعيته وسعي لإنصاف كل رعاياه دون فرق ولا تمييز. واحتل الميدان الثقافي مكانة متميزة من عرض المؤلف فوصف الحياة اليومية ومنزلة الورع فيها وذكر الإسلام والقرآن وتحدث عن سامي معانيه.

ومما استقطب اهتمام **دونان** مسألة الرق فأشاد بإبطاله في تونس سنة 1840 وبدا عاجزا عن فهم بلدان «تدعي الانتماء إلى المسيحية وتقدم على اقتراف مثل تلك الجريمة النكراء»، جريمة استعباد البشر.

ننشر في باب «بلا رتوش» مقتطفات من هذا الكتاب تتناول مسألة الرق ●

محمد بن أحمد

هنري دونان

لمحة عن الأيالة* التونسية

(*) الأيالة مصطلح عثماني (من أصل عربي) أطلق منذ أواخر القرن السادس عشر في الدولة العثمانية على أكبر وحدة إدارية تتشكل من عدة سناجق. ويرأس الأيالة إداريًا وعسكريًا «باي» أو «بكلربكي» في التركية العثمانية، وفي التركية الحديثة Beylerbeyi الذي كان يُدعى أيضًا ميرميران Mirimiran

ارتبطت تونس بالغرب في كثير من الأحوال على الرغم من الصراعات التي كانت تقع أحيانا بينهما.

ففي القرنين الثالث عشر والرابع عشر انتصر أمراء تونس في حروبهم على المسيحيين فقاموا بجلب الآلاف منهم كعبيد. فقد وقع الكثيرون في قبضتهم أثناء المعارك المتواترة مع فرسان مالطة والأوروبيين بمختلف جنسياتهم.

وفي القرون التالية، تحول الكثير من الإيطاليين عبيدا لهم وأصبحت منذ ذلك الوقت اللغة الإيطالية هي اللغة الرسمية بين الأوروبيين أثناء الأيالة في تونس. فقام رجال دين من الروم الكاثوليك بالذهاب إلى تونس لرعاية العبيد ودعمهم روحيا وزمنيا.

وفي العام 1210، وأثناء حكم فيليب–أغسطس، قام «جون دي متّى» مؤسس «أخوية افتداء الأسرى» والناسك «فليكس دي مو»، بشراء أكثر من مائة من العبيد المسيحيين من تونس.

وكان من بين الشخصيات الشهيرة التي وقعت في الأسر، وإن لفترة قصيرة، القديس «سان فاسان دي بول». ويرجع تاريخ تأسيس البعثة الدينية التبشيرية الدائمة والخاصة به إلى العام 1624.

لم يكن ينحصر هدفها في مساعدة العبيد المسيحيين على التمسك بعقيدتهم فحسب بل كان يتعين عليها أن توفر لهم المساندة والعلاج في حالة المرض، لذا أنشئ مستشفى في المدينة نفسها. وكان رئيس البعثة يحمل لقب وكيل أو حامي العبيد. وأقام في تونس في الفترة من 1624 وحتى 1638 رهبان كبوشيين من صقلية ثم رهبان كبوشيين من جنوى من العام 1638 وحتى العام 1654. وهناك رهبان كبوشيين من الروم يقيمون منذ 1672 وإلى الآن. وفي العام 1720 أرسلت فرنسا مبعوثا فوق العادة من رجال الدين وهو المطران «بوسو» Busault الذي نجح في أن يحصل على اعتراف بالبعثة التبشيرية من قبل الباي الحاكم.

وكانت للعبيد أماكن للسكن أو فنادق بحسب جنسيتهم، وهي إما سجون أو حمامات يتولى جنود الباي حراستها. وكانت على شكل مبان كبيرة تجري إلى حد ما صيانتها ويتجمع فيها العبيد حيث كانوا يسكنون فيها ويتناولون طعامهم، كما كان يمكن لهم أيضا أن يعيشوا داخلها مع أسرهم. وكان في كل منها كنيسة صغيرة. في البداية كانت أعدادها كبيرة وبلغت في أوائل القرن الثامن عشر 12 أو 13 مبنى، إلا أن معظمها قد اختفى ولم يتبق سوى أربعة مبان هي "سانت لوسي" و"سان روك" و"سان ليونار" و"سانت مارجريت" التي كان يعيش فيها العبيد من كورسيكا وروما وراجوز (دوبروفنيك اليوم) ونابولي. أما العبيد من الجنسيات الأخرى الأقل عددا فقد جرى توزيعهم على هذه الأماكن الأربعة.

وكان هناك الكثير من المعاملات بين تونس والحكومات الأوروبية فكانت فرنسا على وجه الخصوص تعيد شراء العبيد من أبنائها.

وتتكفل أسرة أو أسرتان بإعداد الطعام للعبيد نظير راتب متفق عليه. ولم يكن يحدث أن يجري فصل الأسر عن بعضها البعض إلا في حالات نادرة.

هذا وقد قسم العبيد إلى فئتين: العبيد المملوكين للأمير والآخرين المملوكين لأشخاص عاديين. فالفئة الأولى تسكن في القصر وتعمل في الحدائق وتلقى معاملة حسنة. أما الفئة الثانية فتمارس أي مهنة وغالبا تلك التي تعلمتها في صباها في أوروبا، وتأكل في الأماكن المخصصة لها نظير مقابل، ويتعين عليها أن تقدم قدرا محددا من المال يوميا لسيدها، ذلك فيما عدا الذين يخدمون داخل منزله ويقيمون لديه. ويستطيع العبيد الادخار، فبعد أن يسددوا ما عليهم لسيدهم كانوا ينحون ما تبقى من مكسبهم جانبا. باختصار، كان باستطاعتهم تحرير أنفسهم بالعمل النشط وبالتمتع بصحة جيدة.

كانت قيمة العبد تتراوح بين 500 وألف فرنك وفقا للسن والقوة البدنية وكذلك لأهواء السيد.

وفي العام 1741، استولى علي باشا باي على جزيرة طبرق واتخذ من جميع سكانها عبيدا له. وتقع هذه الجزيرة على بعد 38 كيلومترا من تونس وكان يقطنها أهالي جنوى حيث كانوا يعملون في صيد المرجان. وكان يمتلكها الماركيز لومللييني بعد أن ورثها عن أمراء دوريا وكان يريد بيعها. وقد اقترحت الحملة الملكية لأفريقيا التي تكونت بناء على مرسوم صدر من ملك فرنسا، شراءها ودخلت في مفاوضات مع مالكها إلا أن الخبر انتشر ووصل إلى الأسماع في تونس التي كانت قد قطعت علاقاتها مع فرنسا منذ فترة قليلة. وبعد أن استقر عزم علي باي على الاعتراض على احتلال الفرنسيين لطبرق قرر مهاجمتها وعهد إلى نجله حسين بهذه المهمة. وبعد أن ظفر بها، أسر 842 شخصا من سكانها ووصل هؤلاء البؤساء إلى تونس شبه عرايا حيث قامت البعثة التبشيرية برعايتهم وأنفقت في ذلك كل ما كانت تمتلكه.

وكثيرا ما اعتنق العبيد الأوروبيون الإسلام وتزوجوا من نساء البلاد بعد حصولهم على الحرية. وأدى ذلك ...

أوغست ماكه Auguste Macke، رسم بالألوان المائية لمدينة تونس، 1914

الاختلاط إلى تمييز ملامح سكان بعض المدن بشكل كبير. فمعظم سكان مدينة زهوان الجميلة التي تقع في شرق العاصمة التونسية وتبعد عنها مسافة يوم من السير هم من أصل إسباني مما ميز سكان هذه المدينة عن سكان المدن الأخرى.

وكان يوجد في تونس أحد الميادين المخصصة لبيع العبيد. إلا أن عمليات البيع والشراء التي كانت تجري داخل هذه السوق والتي تعود إلى زمن طويل كان يغلب عليها الطابع الإنساني، مقارنة بما يحدث الآن في بعض البلدان التي تتباهى بأنها على قمة الحضارة والحرية في الوقت الذي يسوق فيه الناس إخوتهم في الدين كالإبل ويعرضونهم للبيع والشراء في سوق النخاسة.

وفي نهاية القرن الثامن عشر، كان لا يزال في تونس الكثير من العبيد المسيحيين. وكان العبيد الذين يمتلكهم الباي أغلى ثمنا من غيرهم. وغالبا ما كان الثمن الذي يطلبه الأفراد العاديون أقل من الثمن المحدد. ويقول الكاتب الفرنسي "شاتوبريان" الذي زار تونس في نهاية القرن الماضي :"لم يكن مصير هؤلاء العبيد مصيرا مؤلما بوجه عام" ويضيف قائلا: "إن الكثير منهم يمكثون في تونس بعد شرائهم بينما يحصل آخرون على حريتهم بعفو من أسيادهم أو بعد وفاة هؤلاء أو بعد أن يعاد بيعهم من جديد".

وقد ألغيت عبودية المسيحيين في مايو/أيّار من العام 1816 في أسبوع عيد الفصح أثناء حكم محمود بك ابن حمودة باشا.

أما فيما يتعلق بالعبيد من السود من الرجال والنساء، فحدث في عام 1842 أن هربت عائلة بأكملها مكونة من زوج وزوجة وأولادهما من بطش سيدها وطلبت اللجوء من القنصلية العامة لفرنسا. وطالب القائم بالأعمال آنذاك بمنحهم حريتهم، فما كان من الباي أحمد إلا أن استجاب لطلبات ممثل فرنسا ولم يكتف بذلك فقط بل أعلن أيضا اعتاق كل طفل يولد من أب وأم من العبيد. وبعد فترة قصيرة قام هذا الأمير الذي لم يكن يتسم بالطيبة فقط بل بالحكمة أيضا، بمنح جميع العبيد في منزله حريتهم وباتوا منذ ذلك الوقت يتقاضون أجرا نظير عملهم، إذ فضلوا البقاء في "باردو" لتعلقهم بمنزل الأمير ورفضوا تركه على الرغم من نيلهم لحريتهم.

وقد حذا الجميع حذو الأمير وجرى إلغاء العبودية عمليا ورسميا في جميع أرجاء المملكة التونسية. فكل التحية والتقدير لذكرى أحمد بك والخزي كل الخزي والعار على الشعوب التي ظلت تحتفظ بمؤسسة الرق حتى القرن التاسع العشر وفي أوج الحضارة المسيحية!

ولكن الفرق هائل بين الحال التي كان عليها العبيد المسلمون وحال العبيد في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال! ومن الأفضل معرفة بعض التفاصيل التي من شأنها إبراز هذا الفرق.

إن أتباع الدين الإسلامي يسترشدون بما ورد في القرآن الكريم : «وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ». (من سورة النور، الآية رقم 33). وكان المسلمون يحترمون كلمات الرسول الكريم الذي يقول في حديث له: «لا تقل عبدي وأمتي، ولكن قل فتاي وفتاتي». وورد عنه في حديث آخر عندما سئل عن الخادم: «اعفوا عنه في كل يوم سبعين مرة».

وكان الأطباء المسلمون يأمرون بتوفير الرعاية والطعام للعبد وألا يكلف من العمل ما لا يطيق. ويوصون ببيع العبد إذا عجز مالكه عن رعايته ويدافعون عنه ويرفضون المغالاة في الأعمال التي يكلف بها. وكان تنفيذ هذه القواعد من مسؤوليات حاكم البلاد.

وقد جرى وضع أكثر القوانين عدلا لكل ما يخص العبيد حتى يحصلوا على الحماية بشكل دائم ●

بول كليه Paul Klee، منظر من تونس، 1914

جنيف:

سجّل هدفا للصليب الأحمر!

اختار الاتحاد الأوروبي لكرة القدم اللجنة الدولية للصليب الأحمر شريكا خيريا رسميًا أثناء بطولة أمم أوروبا لكرة القدم للعام 2008 والمقامة في النمسا وسويسرا. وقد أعلن رئيس الاتحاد الأوروبي لكرة القدم **ميشال بلاتيني** ورئيس اللجنة الدولية **جاكوب كلنبرغر** عن هذه الشراكة منتصف نوفمبر/تشرين الثاني الماضي في المقر الرئيسي للاتحاد في مدينة نيون بسويسرا.

ويشمل الجانب الرئيسي في هذه الشراكة إطلاق حملة تمويل على الانترنت بعنوان سجِّل هدفا للصليب الأحمر. إذ سيكون بإمكان مستخدمي شبكة الإنترنت شراء أهداف لفريقهم المفضل ومساعدته على الفوز بلقب أكثر الفرق سخاء في بطولة أوروبا 2008. كما سيمنح الاتحاد الأوروبي لكرة القدم اللجنة الدولية مبلغ 4000 يورو عن كل هدف مسجَّل أثناء الدوري.

هذا وسوف تخصص اللجنة الدولية المبالغ المحصلة لتحسين أحوال ضحايا الألغام في أفغانستان بتوفير الأطراف الاصطناعية والعلاج الطبيعي لهم. وإعادة دمجهم في الأسرة والمجتمع من خلال التدريب المهني وإعطائهم فرصة بدء مشروع تجاري صغير.

ميشال بلاتيني رئيس الاتحاد الأوروبي لكرة القدم (من اليمين) وجاكوب كلنبرغر خلال الإعلان عن الشراكة

بيروت:

دعم لمحطات المياه والطوارئ وتبادل للجثامين عبر الحدود

في إطار الجهود التي تبذلها من أجل مساعدة المدنيين الذين تأثروا بنتائج حرب صيف 2006 افتتحت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سبتمبر/أيلول خزان مياه في بلدة مارون الراس الجنوبية والذي كان قد دمر خلال العمليات العسكرية مما حرم سكان البلدة من الحصول على المياه. ويستفيد حوالي ستة آلاف مواطن من هذا الخزان الجديد والذي تبلغ سعته مائتي متر مكعب وغطت اللجنة الدولية كامل تكلفته البالغة 116 ألف دولار أميركي.

إلى ذلك أطلقت اللجنة الدولية في أكتوبر/تشرين الأول الماضي برنامجا للمياه يمتد لثلاثة أشهر في مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين شمال لبنان. ويهدف البرنامج إلى مساعدة اللاجئين العائدين إلى المخيم المدمر من خلال تقييم الحاجة إلى المياه للعائدين. وسيركز البرنامج على إعادة تأهيل البنية التحتية للمناطق الآمنة لإعادة تموضع اللاجئين. ويهدف برنامج طوارئ المياه، الذي يستفيد منه حوالي خمسة آلاف شخص، إلى إعادة القدرة على إنتاج المياه من خلال تأهيل أربع آبار وشبكتي المياه والمجاري المتضررتين.

وقد أدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر دور الوسيط المحايد في عملية تبادل جرت في أكتوبر/تشرين الأول 2007 بين إسرائيل وحزب الله. إذ تمت مبادلة جثمان مواطن إسرائيلي في مقابل أحد السجناء اللبنانيين ورفاة مقاتلين من حزب الله.

كما أعادت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى لبنان، جثمان مواطن لبناني توفي في إسرائيل عبر رأس الناقورة ليصار إلى دفنه من قبل عائلته في الأراضي اللبنانية. وقامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، عبر فريقي عملها في لبنان وإسرائيل، بتسهيل نقل أحد الأشخاص، وكان يعاني من حالة مرضية متقدمة، إلى عائلته في لبنان. هذا بالإضافة لإعادة مواطن لبناني ـ فلسطيني، تمت زيارته في العام 1993 في أحد السجون الهندية، وقد احتاج إلى مساعدة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بعد إخلاء سبيله، ليتمكن من العودة إلى لبنان. وقد تم ذلك بفضل تعاون كل من السفارة اللبنانية في دلهي وبعثات اللجنة الدولية للصليب الأحمر في كل من دلهي وعمان وبيروت.

وأتمت اللجنة الدولية إصلاح وتجديد محطة خدمات الطوارئ الطبية التابعة للصليب الأحمر اللبناني في بلدة تبنين جنوب لبنان حيث تم افتتاحه في 27 أكتوبر/تشرين الأول الماضي. والمشروع هو جزء من مشاريع دعم اللجنة الدولية للصليب الأحمر اللبناني من أجل تحسين مستوى جهوزيته لمواجهة أي حالات طارئة. وقد مولت اللجنة الدولية مشروع تجديد المحطة بقيمة 150 ألف دولار وهي كانت مركز عمليات نسق عمل إحدى عشرة محطة طوارئ طبيعية في الجنوب خلال حرب تموز 2006.

من جهة أخرى نظم قسم الإعلام في اللجنة الدولية في بيروت دورة تنشيطية حول مبادئ للقانون الدولي الإنساني للمدربين العسكريين. ●●●

القاهرة: ورشة العمل السنوية للصحافيين

ضمت ورشة العمل السنوية 45 صحافيًا من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وإيران وتركيا والسودان

نظم المركز الإعلامي الإقليمي باللجنة الدولية للصليب الأحمر في القاهرة ورشة العمل السنوية الرابعة للصحافيين تحت عنوان «تغطية النزاعات: القانون الدولي الإنساني، العلاقة بين تغطية أخبار الحرب والإعلاميين» يومي 12 و13 ديسمبر/كانون الأول2007. وضمت الورشة 35 مشاركا من الصحافيين المحترفين والمخضرمين من كل دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بما فيها إيران وتركيا والسودان. وقد هدفت إلى تعريف الصحافيين بعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر تجاه ضحايا النزاعات المسلحة وزيادة وعيهم حول أهمية إدخال الجانب الإنساني في تغطياتهم وتقاريرهم وتحليلاتهم.

وناقش المجتمعون مجموعة من المواضيع المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني وتغطية الحرب وحماية وأمن الصحافيين أثناء الحروب والتغطية الإعلامية لانتهاكات القانون الدولي الإنساني. وساهم وجود صحافيين من اتجاهات فكرية مختلفة ومؤسسات متنوعة بين الرسمية والمستقلة في إغناء النقاشات. كما عرض رئيس بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تل أبيب في الورشة للوضع الإنساني في الأراضي الفلسطينية ما سمح للصحافيين بالحصول على شهادة حية حول موضوع يهمهم بشكل خاص.

وهذه الورشة هي الرابعة في سلسلة ورش بدأ المركز الإعلامي الإقليمي تنظيمها منذ العام 2004.

تونس: من يحمي القانون من الإنسان؟!

نظمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر التونسي بالتعاون مع «جمعية الدراسات الدولية» ندوة حول القانون الدولي الإنساني هدفت إلى مناقشة الإشكاليات التي يواجهها القانون الدولي الإنساني على مستوى آليات التنفيذ و«الفراغ التشريعي» السائد على المستوى الدولي ومسؤولية الأطراف المعنية في تطبيق الاتفاقيات المبرمة في هذا المجال.

وتناول مساعد رئيس الوفد الإقليمي للجنة الدولية للصليب الأحمر بتونس **ماريو موسى**، الانتهاكات الخطيرة التي يتعرض لها القانون الدولي الإنساني خلال الصراعات والحروب التي تشهدها بعض مناطق العالم مشيرا إلى التحديات الهائلة التي تجابهها المنظمات والهياكل الدولية في حماية ضحايا الحروب وخاصة منهم المدنيين. ودعا **موسى** إلى تضافر المساعي الدولية لمواصلة «المعركة» من أجل حماية حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في مواجهة تهديدات الأمن والسلام ولتحقيق الامتثال العالمي للاتفاقيات الدولية في هذا المجال.

ودعا ممثل الهلال الأحمر التونسي في المفوضية الوطنية التونسية للقانون الدولي الإنساني **توفيق ونّاس**، رجال القانون وصناع القرار في المجتمع الدولي والمنظمات الدولية إلى مواصلة العمل لإيجاد حلول وآليات لاحترام حقوق الإنسان ووضع حد للصراعات التي تشهدها مناطق مختلفة من العالم. أما عضو المفوضية الوطنية التونسية للقانون الدولي الإنساني السيدة **منية عمار** فقد سلطت الضوء على جدلية العلاقة بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان مشيرة إلى أنهما يختلفان من حيث المضمون لكنهما يلتقيان عند هدف واحد هو حماية الإنسان.

من جهته قدّم المستشار القانوني في اللجنة الدولية للصليب الأحمر **شريف عتلم**، مقاربة أكد فيها على «الفراغ التشريعي» على الصعيدين العربي والدولي إزاء الجرائم والانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان، مشيرا إلى أن دولا تدّعي حماية القانون حوّلت القانون الدولي الإنساني إلى حبر على ورق. وذكّر **عتلم** بعدد من الانتهاكات والجرائم في رواندا ويوغسلافيا وصولا إلى ما يجري بالعراق حيث ارتكبت ما أسماها «أمّ الجرائم» جريمة العدوان على هذا البلد وسيادته وهي الجريمة التي كانت سببا في ظهور جرائم أخرى مثل الإرهاب والتعذيب والاغتصاب متسائلا عن مسؤولية القضاء الدولي إزاء ما يحدث.

دمشق: القانون الدولي الإنساني للدبلوماسيين

نظمت بعثة دمشق في اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتعاون مع وزارة الخارجية في الجمهورية العربية السورية دورة حول القانون الدولي الإنساني يومي 28 و29 أكتوبر/تشرين الأول الماضي. وشملت الدورة في يومها الأول التعريف بالقانون الدولي الإنساني للدبلوماسيين الجدد من خلال شرح مبادئ وتطبيقات هذا القانون وفي يومها الثاني توجهت الدورة إلى الدبلوماسيين القدامى حيث تناولت آخر المستجدات في القانون الدولي الإنساني وخطة العمل الإقليمية لتطبيق هذا القانون على الصعيد العربي.

موظف من اللجنة الدولية يسلم لإحدى الأمهات وثيقة سفر مولودها.

عمان:

إصدار هويات سفر للاجئين الفلسطينيين

أصدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عمان عددا من وثائق السفر للدفعة الثالثة من اللاجئين الفلسطينيين في مخيم الرويشد (أ) لإعادة توطينهم في البرازيل.

ففي الفترة ما بين العامين 2003 إلى 2005، علق 900 فلسطيني في المنطقة العازلة على الحدود الأردنية العراقية إثر فرارهم من الصراع الذي اندلع في العراق. وخلال عامين استقبل مخيم الرويشد (أ) الواقع شرق الأردن بالقرب من الحدود العراقية أكثر من 220 فلسطينيًا منهم. وقد تم إعادة توطين 70 من هؤلاء اللاجئين في كندا، و 35 في نيوزيلندا، و105 في البرازيل.

ويقول مسؤول البحث والتقصي لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عمان السيد **علي عبد الله** أن «العديد من اللاجئين العالقين في المخيمات الحدودية في الأردن استفادوا من خدمات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مثل إعادة الروابط العائلية، واستصدار وثائق سفر لتمكين اللاجئين من السفر إلى البلد الثالث الذي يقبل توطينهم»، انطلاقًا من مبدأ «عدم جواز إعادة اللاجئين رغمًا عنهم إلى البلاد التي خرجوا منها».

الرباط:

إنشاء مراكز توثيق للقانون الدولي الإنساني

احتضنت مدينة المهدية، من 7 إلى 9 ديسمبر/كانون الأول 2007، دورة تدريبية نظمتها البعثة الإقليمية للجنة الدولية للصليب الأحمر في تونس بالتعاون مع الهلال الأحمر المغربي في إطار تحضيرات الهلال الأحمر المغربي لفتح عدة مراكز توثيق في مجال القانون الدولي الإنساني. فمع تزايد اهتمام المجتمع المدني بالقانون الدولي الإنساني، قرر الهلال الأحمر المغربي فتح أربعة مراكز جديدة في مدن مغربية بالإضافة إلى مركز توثيق للقانون الدولي الإنساني في الرباط. ودعمًا لإنشاء هذه المراكز، قدمت اللجنة الدولية مجموعات نموذجية من الكتب الخاصة بالقانون الدولي الإنساني باللغتين العربية والفرنسية بالإضافة إلى حواسيب.

بعثات اللجنة الدولية للصليب الأحمر في المنطقة

القاهرة: 31 شارع جدة، حي المهندسين، القاهرة 11412، ج.م.ع
هاتف: 37619332/37618487 (202++) فاكس: 37618487 (202++)
البريد الإلكتروني: cairo.cai@icrc.org

عمّان: دير غبار، حي الديار، شارع يوسف أبو شحوت صندوق بريد 9058 عمان 111191
هاتف: 5921472/4604300 (9626++) فاكس: 5921460 (9626++)
البريد الإلكتروني: amman.amm@icrc.org

بغداد: (بغداد) العلوية: ص.ب 3317
هاتف: 01922464 (79 ++964) فاكس: 846262 (761 ++873)
(عمان): ص.ب 9058 عمان 11191 الأردن
هاتف: 5523994 (6 ++962) فاكس: 5523954 (6 ++962)
البريد الإلكتروني: iraq.iqs@icrc.org

دمشق: أبو رمانة، ساحة الروضة، شارع مصر، بناء الجرد، الطابق الثالث صندوق بريد 3579
هاتف: 3310476/3339034(96311++) فاكس: 3310441 (96311++)
البريد الإلكتروني: damas.dam@icrc.org

الأراضي الفلسطينية المحتلة: شارع النبي شعيب رقم (8) منطقة الشيخ جراح، القدس 91202، صندوق بريد 20253
هاتف: 5828441/5828845/5828802 (9722++) فاكس: 5811375 (9722++)
البريد الإلكتروني: jerusalem.jer@icrc.org

بيروت: بناية منصور، شارع السادات، الحمرا، صندوق بريد 7188–11
هاتف: 739297/739298/739299(9611++) فاكس: 740087(9611++)
البريد الإلكتروني: beyrouth.bey@icrc.org

الخرطوم: شارع رقم 33 منزل رقم 16 العمارات الامتداد الجديد. صندوق بريد 1831
هاتف: 65/476464 (249183) ++ (خمس خطوط) فاكس: 467709 (249183) ++
البريد الإلكتروني: khartoum.kha@icrc.org

تونس: المندوبية الإقليمية بتونس، (تغطي أنشطتها: تونس – المغرب – ليبيا – موريتانيا – الصحراء الغربية) رواق البحيرة عمارة أ، نهج بحيرة كنستنس 1053 ضفاف البحيرة
هاتف: 960179/960154/960458 (21671++) فاكس: 960156 (21671++)
البريد الإلكتروني: tunis.tun@icrc.org

الجزائر: 18 نهج سويداني بوجمعة 16070. المرادية. الجزائر
هاتف: 80 28 2160 (213++) فاكس: 82 24 2148 (213++)

صنعاء: شارع بغداد، شارع رقم 19، منزل رقم 20 صندوق بريد: 2267
هاتف: 4/467873 / 44 38 21 (9671++) فاكس: 75 78 46 (9671++)
البريد الإلكتروني: sanaa.san@icrc.org

الكويت: البعثة الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي (تغطي أنشطتها: الكويت، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، سلطنة عمان) الجابرية، قطعة 5، شارع رقم 3، منزل رقم 32 صندوق بريد: 28078 – الصفاة 13141
هاتف: 5322061/5322062/5322098 (965++) فاكس: 5324598 (965++)
البريد الإلكتروني: koweit.kow@icrc.org

بعثة الصومال: Denis Pritt Road، صندوق بريد: 73226 – 00200 نيروبي، كينيا
هاتف: 5/4/3963 – 9/8/2713367 (25420++) فاكس: 13731 2027 254 ++
البريد الإلكتروني: somalia.sok@icrc.org

طهران: كميته بين المللي صليب سرخ، تهران – شارع أفريقا – شارع تابان شرقي – رقم 75
هاتف:4–5503 8878 21 98++ فاكس: 3370 8878 21 98++
البريد الإلكتروني: tehran.teh@icrc.org

موريتانيا: صندوق بريد: 5110، نواكشوط
هاتف: 38 447 52 ++222 فاكس: 97 446 52 ++222

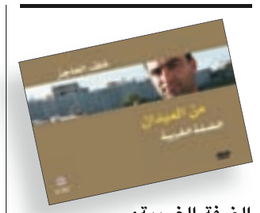

الضفة الغربية: خلف الحاجز

يناقش هذا الفيلم تأثير الاحتلال الإسرائيلي على حياة المواطنين منذ بناء الحاجز في الضفة الغربية. وفيه تتحدث العائلات من «سلفيت» و«الخليل» عن صعوبة العيش في ظل العمليات العسكرية وحرمانهم من الوصول إلى أرضهم ومواجهة القيود المفروضة على كل أوجه الحياة.

دليل للحد من آثار التلوث بالأسلحة

وضع هذا الدليل باللغة الإنكليزية ليكون بمثابة مرجعية مؤسسية للجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام، ولتوفير التدريب والتوجيه لأولئك الذين يعملون في بعثات في مناطق تعاني من مشكلة التلوث الناتج عن الأسلحة. ويتألف الدليل من ثلاثة كتب تتناول مناهج متنوعة ومرنة تشمل الرد السريع، وآليات تطبيق الحماية والمساعدة للحد من هذا الأثر والتعاون وبناء القدرات في هذا المجال.

روزنامة 2008

صدرت الروزنامة السنوية للجنة الدولية للصليب الأحمر للعام 2008 بعنوان «على رأي المثل». فقد رأى القيمون على المكتب الإعلامي الإقليمي أن أكثر ما يعبر عن ثقافة الشعوب هو الأمثال التي طالما رددوها وعملوا بها. فالمثل يرسخ أعرافًا قديمة أو يؤرخ لتجربة إنسانية أو يدل على تقليد حيّ. ورأينا أنه من السهل المواءمة بين أمثال شعبية عربية وبين بعض مبادئ القانون الدولي الإنساني، ففي التراث العربي الكثير من الدعوات إلى فعل الخير واحترام العدو والاحتكام للعدل. وهكذا جاءت الروزنامة هذا العام مميزة ومرتبطة بشكل كبير بالثقافة الشعبية العربية.

العدد الثالث من مجلة «الصليب الأحمر والهلال الأحمر»

صدر العدد الثالث من مجلة «الصليب الأحمر والهلال الأحمر» وهو يتناول في موضوع الغلاف قضية أنفلونزا الطيور وإيجابيات الاستعداد المبكر لمواجهتها. فهذا المرض يصيب الطيور وينتقل منها إلى البشر لكنه لم يصل بعد إلى المرحلة الخطرة حيث يمكن أن ينتقل من إنسان إلى آخر. وهو ما يخشى منه العالم اليوم نظرًا لامكانية أن يؤدي ذلك إلى تحوّله إلى وباء خطير. من هنا تكمن ضرورة أن تتعاون الجهات المختلفة من جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية والحكومات والجمعيات الأهلية والعاملون الصحيون بالإضافة إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر للاستعداد لأية طوارئ قد تنتج عن هذا المرض. ويضمّ العدد أيضًا وضع اللاجئين العراقيين في الدول المجاورة كسوريا والأردن وعمل الجمعيات الوطنية للتخفيف من معاناتهم وفي ريبورتاج مصوّر تسلط المجلة الضوء على الحال الصحية للأفغان. ومن جهة أخرى يتناول أحد المواضيع قضية المصابين بمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) في أوكرانيا والتمييز الحاصل ضدهم. وتعرض المجلة لنشاطات الجمعيات الوطنية في كل من بنغلاديش الغارقة في الفيضانات ومشاكل العنف والأعمال الحربية في جمهورية أفريقيا الوسطى بالإضافة إلى الحركات الهادفة إلى منع استخدام القنابل العنقودية ضد المدنيين.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر: ميادين العمل

توفر هذه النشرة مقدمة سريعة للجنة الدولية للصليب الأحمر. فهي تعرض بإيجاز من نحن وماذا نفعل وكيف نعمل وما هو نطاق النشاطات التي نقوم بها على الصعيد العالمي. تتضمن هذه النشرة أيضًا سبل الاتصال للحصول على المزيد من المعلومات مما يجعل منها بطاقة تعارف لعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر في كل مكان في العالم.

أسس القانون الدولي الإنساني

ما هو القانون الدولي الإنساني؟ يقدم كتيب تعريفي صدر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر في يوليو/ تموز 2007 لمحة مبسطة عن القانون الدولي الإنساني. ويحتوي الكتيب على تعريف لماهية القانون وأهم أسسه والهدف منه. ويشرح الكتيب الآليات التي من خلالها يوفر القانون الدولي الانساني الحماية في أوقات النزاعات والجهات التي تندرج تحت هذه الحماية. كما أنه يعرف بدور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إغاثة الجرحى والمرضى ومد يد العون للمدنيين وأسرى الحرب...

AL-INSANI . 41 . Winter 2007-2008
Missing People : Trapped Between Life and Death

Contents

• **Missing People : Trapped Between Life and Death**
This files looks at the problem of persons missing as a result of armed conflicts around the world, the Middle East and North Africa. Stories from families of missing people in Jordan, Libya, Lebanon and Iran illustrate the latest report on the subject issued by the ICRC.

• **From Jordan: Youssef is Dead...Youssef is Alive** By: **Abdel Karim Hindi**

• **From Lebanon: All Human Beings Are Entitled to Justice in the Face of Oppressors** By: **Wadad Halwani**

• **From Libya: The Suffering of the Wife of One of Guantanamo's detainee** By: **Azza Kamel el-Maqhour**

• **From Iran: A Story about an Empty Place that Hurts**

• **Loss of Dignity in the Occupied Palestinian Territories (OPT)**
Selections from a report issued by the ICRC in December 2007 on the humanitarian conditions of Palestinian living in the OPT.

• **Putting an End to the Deadly Legacy of War: Mines, Remnants of War and Cluster Bombs**
The eighth meeting of States Parties to the Ottawa Convention is an occasion to remind the world of the deadly and often neglected legacy of wars: mines, cluster bombs and other unexploded ordnances.

• **A Look at Somalia: Tragedy of a People against Whom Nature and Human Beings are Allied** By: **Mohie el-Din Mohammed**
An attempt to shed some light on the lives and suffering of people in Somalia, a country undergoing an armed conflict since 1991.

• **Empty Stomachs Do Not Know Hope** By: **Stephanie Barquehais**

• **Even Nature Fights Them!**

• **Dr. Ahmed Mohamed Mohsen, Head of the Somali Red Crescent,** interviewed by **Bernard Barrett:** Challenges that the SRC faces: tracing the missing people and protecting IDPs in a country devastated by wars and nature

• **The 30th International Conference of the Red Cross and Red Crescent**

• **Special File: The Arab Maghreb**
Away from the Middle East abundant with conflicts, the Arab Maghreb has had its own recent history of events. We hereby ask how the Maghreb looks at the Middle East, and what lessons can be learnt from the philosophy and Sufism characteristic of that region?
This file attempts to answer some of these questions through thought-provoking articles by some of the most important authors in the regions, aiming at highlighting the role the Arab Maghreb played in the development of international humanitarian law IHL, far before the latter was drafted in clear provisions and conventions.

• **The ICRC and the Arab Maghreb: A History of Cultural Exchange and Humanitarian Action** By: **Yves Arnoldy**

• **Protection: An Initiative that Goes beyond the Scope of the Convention**

• **Neutrality: A Must for Protecting Victims of the Conflict in Western Sahara**

• **Supporting Just Cases Abiding by Human Values** By: **Zyed Krichene**

• **The Issue of Wars in Religious Thought** By: **Dr. Hassan el-Qarwashi**

• **Al-Fazari's Kitab el-Seyyar (or The Book on Biographies): War from a Religious Perspective** By: **Dr. Edrees el-Fasi el-Fehri**

• **The Human Being in the Thought of Sufist Philosopher Ibn Arabi** By: **Zyed Krichene**

• **The Prince Abdel Qader of Algeria and the Codification of Humanitarian Principles in Times of War** By: **Mohamed Ben Ahmed**

• **Al-Shabbi's Poetry: Canticles of the life** By: **Mohamed Al-Saghir Awlad Ahmed**

• **A Poem by Abil Qassem Al-Shabbi**

• **Without Retouches**
The visit of HA to NA allowed him to look closely at some humanitarian issues. In his book "the Regency of Tunis", the founder of the Red Cross looks at several aspects of humanity and humanitarian concern. We chose to publish excerpts of a chapter on slavery and the trade of slaves in 19th century Tunisia

• **A Look at Regency of Tunis** By: **Henri Dunant**

• **Around of the World**

• **Publications**

Editorial

On the Flying Carpet

This issue of Al-Insani comes at a time abundant with numerous religious holidays and cultural feasts. The Greater Bairam/Eid Al-Adha is preceded by the Jewish New Year and followed by the Western Christmas. We also flip the calendars to 2008, before celebrating Muslims' New Year (of the Hegira) and Eastern Christmas in early January. On all these occasions, people exchange wishes of love, health, prosperity and peace. Meanwhile, we at Al-Insani continue to focus on the Human Being who is dreaming of peace…

2007 has been a harsh year, taking many people further away from their dream of achieving peace. At the time pilgrims arrived to Mecca for their most sacred rites, explosions causing uncalled-for death and causalities shook Algeria, while war in Iraq and Palestine Territories has continued to kill innocent people. Yet, this year has also witnessed intense political activity and diplomatic endeavors with the aim of moving forward in the Middle East, a region worn out by wars and crises.

With the beginning of the year, we choose to take our readers to the birthplace of the famous Arab explorer Ibn Battuta, meandering from Libya to the Western Sahara. The region of North Africa, also known as the Arab Maghreb, holds a special place for the ICRC, whose founder, Henri Dunant had once recorded his fondness of its countries, in particular Tunisia.

During our trip, we hear of a love story put on hold for 24 years, for its main protagonist, a Moroccan lady, anxiously awaited the release of her fiancé captured during the conflict in Western Sahara. We also stop at the house of the acclaimed poet Abil Qassem Al-Shabbi, in what he used to describe as "beautiful Tunisia", to listen to his poetry on the misfortunes of war. We also visit el-Qarawiyyin University in Morocco, the oldest university in the region, to view a document dating back to the year 270 A.H (880 A.D.), and that lays down the principles of civilized treatment of the enemy.

We cannot but feel surprised at the way things have turned out in our contemporary world, in particular in conflict areas where we witness violations, oppression and bloodshed. How could this still take place if this very region's ancient civilizations, religions and cultures have called for mercy and tolerance for centuries?!

Comparing the New with the Old, the Eastern with the Western and religions with cultures and civilizations, we notice that they all sanctify human beings and call for respect of their dignity. Where did things go wrong?! Why have some people come to be marginalized? How have their rights come to be so overlooked? Some would attribute this to political reasons, accusing a party or another of violence, racism or terrorism. However, the ICRC's viewpoint is that nothing justifies unnecessary violence and nothing calls for attacking unarmed civilians. Political decisions that collectively punish entire peoples cannot be rationalized by any logic whatsoever. So things went wrong when some people forgot that wars had rules, and that inflicting pain had limits.

At the end of a difficult year for humanity and human beings, we call upon policy and decision-makers, again and again, not to attack civilians, not to include them in plans to weaken the Other and not to use them as means for revenge.

By the end of 2007 and the beginning of 2008, Al-Insani takes occasion of the interweaving spiritual and religions feasts to wish its readers a more gentle, humane and tolerant New Year 2008. As for ourselves, we wish to continue playing a hopefully increasing role in protecting victims of war and voicing their plight.

Happy New Year to all of you!

"Al-Insani"